

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَشْكُرَهُ لَوْلَا رَحْمَتُ اللَّهِ عَلَيْنَا لَكُنَّا مِنَ الْخَاسِرِينَ



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة و التمويل

مقدمة الرسالة

مدى قدرة المراجع الداخلي من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة
الداخلية الدولية على مواجهة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية
(دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة العاملة في قطاع غزة)

إعداد الطالب

مؤمن محمد حسن العفيفي

إشراف الأستاذ الدكتور

يوسف محمود جربوع

قدمت هذه الرسالة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

”يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ

وَالَّذِينَ أُؤْتُوا الْعِلْمَ وَرِجَالًا

وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ”

صدق الله العظيم
المجادلة آية ١١

الإهداء

- إلى أرواح الشهداء الأكرم منا جميعاً.
- إلى جميع الجرحى والأسرى في سجون الاحتلال.
- إلى والدي العزيزين.
- إلى زوجتي وولدي.
- إلى كل من ساهم في هذه الرسالة لتفخرج بهذا الشكل.

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله أولاً وأخيراً على عظيم نعمه التي لا تعد ولا تحصى وعلى فضله وكرمه الذي لا يرد وعلى أن هدانا وجعلنا مسلمين وله الحمد والشكر أن وفقني لإتمام هذه الرسالة والصلاة والسلام على نبينا الكريم محمد ابن عبد الله وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين وصحابته أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

يسعدني في هذا المقام وبعد التوصل إلى إتمام هذه الرسالة أن أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ الدكتور/ يوسف محمود جربوع والذي تفضل بالإشراف على هذا البحث ولم يدخر جهداً إلى قدمه وله مني جزيل الشكر والتقدير .

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الدكتور/ علي عبدالله شاهين والدكتور/ حمدي شحدة زعرب على تقبلهم وقبولهم بمناقشة هذا البحث وإيرازه بالشكل العلمي المناسب .

كما أتقدم بعظيم الشكر والامتنان لهذا الصرح الشامخ الجامعة الإسلامية قبله العلماء ومهد الباحثين .

وأتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساهم بإتمام هذا البحث مادياً ومعنوياً راجياً من المولى سبحانه وتعالى إن يجزيهم خير الجزاء .

والله ولي التوفيق

الباحث

مؤمن محمد حسن العفيفي

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان	
أ	آية قرآنية	
ب	إهداء	
ج	شكر و عرفان.	
د	قائمة المحتويات	
و	قائمة الجداول	
ح	قائمة الملاحق	
ط	ملخص الدراسة باللغة العربية	
ي	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	
الفصل الأول: الفصل التمهيدي		
الصفحة	الموضوع	الرقم
٢	مقدمة.	١/١
٤	مشكلة الدراسة	٢/١
٥	أهمية الدراسة	٣/١
٦	أهداف الدراسة	٤/١
٦	فرضيات الدراسة	٥/١
٧	مجتمع وعينة الدراسة	٦/١
٨	منهجية الدراسة والتحليل	٧/١
٩	الدراسات السابقة	٨/١
٢١	التعقيب على الدراسات السابقة	٩/١
٢١	أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	١٠/١
الفصل الثاني: المراجعة الداخلية		
٢٣	المقدمة	١/٢
٢٥	تطور المراجعة الداخلية	٢/٢
٢٩	العوامل التي أدت إلى ظهور المراجعة الداخلية	٣/٢
٣٣	أسباب تطور المراجعة الداخلية	٤/٢
٣٤	أهمية المراجعة الداخلية	٥/٢

٣٥	وظائف المراجعة الداخلية	٦/٢
٣٩	أهداف المراجعة الداخلية	٧/٢
٤١	مجال عملية المراجعة	٨/٢
٤٢	أنواع المراجعة الداخلية	٩/٢
٤٥	خصائص المراجعة الداخلية	١٠/٢
٤٦	قضايا مهمة يجب أخذها في الاعتبار عند تقييم وظيفة المراجعة الداخلية	١١/٢
٤٧	أوجه الاختلاف بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية	١٢/٢
٤٩	التعاقد الخارجي للقيام بوظيفة المراجعة الداخلية	١٣/٢
الفصل الثالث: معايير الأداء المهني		
٥٣	المقدمة	١/٣
٥٤	خصائص المعايير	٢/٣
٥٥	أهداف معايير المراجعة الداخلية	٣/٣
٥٦	مفهوم المعيار	٤/٣
٥٧	معايير المراجعة	٥/٣
٥٨	المعايير العامة (Attribute Standard)	٦/٣
٦٢	معايير الأداء (Performance Standards) (IIA, 2004)	٧/٣
٦٥	قواعد السلوك المهني	٨/٣
الفصل الرابع: الطريقة والإجراءات		
٦٩	مقدمة	١/٤
٦٩	منهجية الدراسة	٢/٤
٧٠	مجتمع وعينة الدراسة	٣/٤
٧١	خصائص وسمات مجتمع الدراسة كما يلي	٤/٤
٧٣	أداة الدراسة	٥/٤
٧٤	صدق وثبات الاستبيان	٦/٤
٨٠	ثبات فقرات الاستبانة Reliability	٧/٤
٨٢	المعالجات الإحصائية	٨/٤
الفصل الخامس: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها		
٨٥	اختبار التوزيع الطبيعي	١/٥
٨٦	تحليل فقرات الدراسة	٢/٥

٨٦	تحليل فقرات المحور الأول : مقومات تطبيق المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة	١/٢/٥
٩١	تحليل فقرات المحور الثاني: التزام المراجع الداخلي بمعايير الأداء المهني في الشركات المساهمة العامة	٢/٢/٥
٩٦	تحليل فقرات المحور الثالث : توفر القدرات المالية والفنية القائمة في الشركات المساهمة العامة	٣/٢/٥
١٠١	تحليل محاور الدراسة	٣/٥
١٠٣	اختبار فرضيات الدراسة	٤/٥
١١٣	النتائج	٥/٥
١١٤	التوصيات	٦/٥

قائمة الجداول

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
٤٧	أوجه الاختلاف بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية	١.
٧١	توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	٢.
٧٢	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة	٣.
٧٢	توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير التخصص العلمي	٤.
٧٣	توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة	٥.
٧٤	مقياس الإجابة على الفقرات	٦.
٧٦	الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: مقومات تطبيق المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة	٧.
٧٧	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: التزام المراجع الداخلي بمعايير الأداء المهني	٨.
٧٩	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: توفر القدرات المالية والفنية القائمة	٩.
٨٠	معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة	١٠.
٨١	معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)	١١.
٨٢	معامل الثبات (طريقة الفا كرونباخ)	١٢.

٨٥	اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)	.١٣
٨٩	تحليل فقرات المحور الأول (مقومات تطبيق المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة)	.١٤
٩٥	تحليل فقرات المحور الثاني (التزام المراجع الداخلي بمعايير الأداء المهني في الشركات المساهمة العامة)	.١٥
٩٩	تحليل فقرات المحور الثالث (توفر القدرات المالية والفنية القائمة في الشركات المساهمة العامة)	.١٦
١٠٢	تحليل محاور الدراسة	.١٧
١٠٣	معامل الارتباط بين ثقافة تطبيق المراجعة الداخلية وبين مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة	.١٨
١٠٤	معامل الارتباط بين مدى التزام المراجع الداخلي بمعايير الأداء المهني وبين مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة.	.١٩
١٠٥	معامل الارتباط بين توفر القدرات المالية والفنية القائمة وبين مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة.	.٢٠
١٠٧	نتائج اختبار t للفروق بين إجابات الباحثين حول مدى قدرة المراجع الداخلي من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الدولية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية تعزى إلى المؤهل العلمي	.٢١
١٠٩	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات الباحثين حول مدى قدرة المراجع الداخلي من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الدولية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية تعزى إلى المسمى الوظيفي	.٢٢
١١٠	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات الباحثين حول مدى قدرة المراجع الداخلي من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الدولية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية تعزى إلى التخصص العلمي	.٢٣
١١٢	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات الباحثين حول مدى قدرة المراجع الداخلي من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الدولية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية تعزى	.٢٤

	إلى سنوات الخبرة	
١١٢	اختبار شفوية للفروق المتعددة بين المتوسطات يعزى لسنوات الخبرة	.٢٥

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	بيان الملحق	الرقم
١٢٢	الاستبانة في صورتها النهائية	١
١٢٣	قائمة بأسماء الأساتذة المحكمين	٢
١٣٠	قائمة بأسماء الشركات المساهمة العامة العاملة في قطاع غزة حسب دليل وزارة الاقتصاد	٣

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى قدرة المراجع الداخلي من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية في كشف ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانته اعتماداً على الدراسات النظرية والدراسات السابقة مكونة من (٣) أجزاء وزعت على المراجعين الداخليين في الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة. وتم توزيع (٣٥) استبانته وبلغت الردود (٣٤) أي بنسبة إرجاع قدرها (٩٧,١%) وتم استبعاد (٣) منها لعدم صلاحيتهم للتحليل واستخدم الباحث البرنامج الإحصائي (SPSS) للتحليل الإحصائي، كما استخدم المعالجات الإحصائية الملائمة لهذا الغرض وقد توصلت الرسالة إلى مجموعة من النتائج أهمها.

- انخفاض أهمية المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة بدرجة كبيرة.
- ارتفاع تكاليف تطبيق معايير الأداء المهني يحول بدرجة كبيرة دون تطبيقها.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة.

- ضرورة أن تحظى المراجعة الداخلية بأهمية كبيرة في الشركات المساهمة العامة.
- ضرورة تخفيض تكاليف تطبيق معايير الأداء المهني لكي يتم تطبيقها لمواجهة ظاهرة الفساد المالي.

Abstract

This study aimed to identifying the range the ability of internal auditor through applying the standards of professional performance in the general corporations to detect the financial corruption phenomenon.

To achieve these objectives a questionnaire has been distributed to the general corporations depending at the previous studies and theoretical frame work, the distributed questionnaires were (35),the repliect questionnaire were (34), which represent (97%) of which 3 were excluded for non-suitability for analysis, the researcher used the statistical program (SPSS) for statistical analysis, and used appropriate statistical processors for this purpose .

The study concluded with the following findings

- 1-The reduction of the importance of internal audit in the general corporation at a great degree
- 2-The High costs of the applicant of the professional standards performance preventing its application at great degree.

The study concluded with some recommendations of which the following are the most important:

- 1-The necessity of providing the internal audit with great importance in the general corporation.
- 2-The necessity of reducing the application costs of professional performance to enable of its application to face the financial corrupt phenomenon

الفصل الأول

الفصل التمهيدي

- ١/١ المقدمة
- ٢/١ مشكلة الدراسة
- ٣/١ أهمية الدراسة
- ٤/١ أهداف الدراسة
- ٥/١ فرضيات الدراسة
- ٦/١ مجتمع وعينة الدراسة
- ٧/١ منهجية الدراسة والتحليل
- ٨/١ الدراسات السابقة
- ٩/١ التعليق على الدراسات السابقة
- ١٠/١ أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

١/١ مقدمة:

اتسع نشاط الشركات في الآونة الأخيرة وتعددت أقسامها وفروعها سواء كانت تلك الشركات صناعية أو تجارية أو خدمية، بغية المحافظة على رؤوس الأموال المستثمرة في تلك الشركات وضمان نجاحها في أداء مهامها والمساهمة في زيادة حقوق المساهمين والمستثمرين فيها، وللاحتفاظ بالأصول بصورة سليمة تضمن حقوق الدائنين، فقد برزت الحاجة ملحة لوظيفة التدقيق الداخلي للمساهمة في تحقيق تلك الأغراض باعتبارها تمثل جزءاً أساسياً من وظيفة الرقابة الداخلية التي تسعى لضمان تحقيق تلك الأهداف جنباً إلى جنب مع الأدوات والوظائف الأخرى. (العمرى وعبد المغني، ٢٠٠٦)

وقد مرت مهنة المراجعة بالكثير من التطورات، وأدت هذه التطورات بالإضافة إلى مساهمة كثير من العوامل في ظهور الحاجة إلى تكوين أقسام للمراجعة الداخلية في المشروعات التجارية، ومن هذه العوامل ما هو مهني وما هو أكاديمي. ومن التطورات الحديثة التي مرت بها مهنة المراجعة هو تأثرها بالتطور في تكنولوجيا المعلومات ممثلة في الجوانب السلوكية وإدخال الأساليب الرياضية والإحصائية في عملية المراجعة واستعانة المراجع بالأساليب الإحصائية والالكترونية في إتمام عملية المراجعة باستخدام الآلي في ذلك. (عبد اللاه، ١٩٩٤)

وقد واجهت مهنة المحاسبة والمراجعة منذ بداية القرن الحادي والعشرين مشكلات عديدة أدت بسببها إلى انهيار كبريات المؤسسات الاقتصادية وخسارة مليارات الدولارات نتيجة فساد إدارتها العليا وفشل المراجعين الخارجيين - بل وتواطؤ بعضهم - في الكشف عن

تلك التجاوزات واتخاذ الإجراءات المهنية الملائمة، فضلا عن انحصار دور المراجعين الداخليين عن القيام بدور فعال في مواجهة الفساد المالي المنسوب إلى المؤسسات الاقتصادية على الرغم من التطورات المهنية والتقنية الهائلة التي دعمت مهنة المراجعة بنوعيتها. (ليب، 2003)

وقد لوحظ في الآونة الأخيرة ضغوط كبيرة على مهنة المحاسبة والتدقيق وخاصة في ضوء الزيادة المضطربة لإفلاس شركات كثيرة في جميع الدول والدعاوى القضائية المرفوعة ضد المحاسبين القانونيين على عدم قدرتهم على أداء واجباتهم وبأسلوب يتماشى مع دليل معايير الآداب المهني وبالتالي أصبحت الحاجة ماسة بأن تتم عملية التدقيق وفق ضوابط ومعايير معينة. (جربوع، ٢٠٠٩)

ولإتمام عملية المراجعة بكفاءة فإنه توجد بعض المعايير التي يركز عليها المراجع في أداءه لعمله. هذه المعايير يجب الالتزام بها عند إتمام عملية المراجعة.

وحتى يتمكن المراجع الداخلي القيام بهذه المهام، فإنه يجب توفير الاستقلال والحياد الكافي له لممارسة مهنته، باعتبارها واحداً من أهم عناصر دعم الإدارات الناجحة بالمؤسسة الاقتصادية. لهذا يتطلب إرساء إطار جديد لمعايير أداء مهنة المراجعة الداخلية، لكي تتمكن من مواجهة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية وبوجه خاص بعد أن تفجرت مشكلات انهيار العديد من المؤسسات والشركات المساهمة في الولايات المتحدة الأمريكية مثل (إنرون،

وأكسروكس، ووردكوم، وآخرها بنك ليمان في شهر سبتمبر ٢٠٠٨)، كما شهدت فرنسا انهيار كل من البنك السعودي ومصرف لبنان العربي.

أما على المستوى العربي فقد تبينت تفاصيل العديد من حالات الفساد المالي بدءاً من مشاكل بعض المصارف اللبنانية في عقد السبعينات من القرن العشرين الماضي كمشكلتي بنك إنترا. وتعثر بنك المشرق نتيجة سوء استخدام إدارته العليا للأموال في أغراضهم وتعاملاتهم الشخصية، ومروراً بمشكلة سوق المناخ الخطيرة والتي وقعت في الكويت في عام ١٩٨٢م، والمتعلقة بتداول الأوراق المالية، والتي نتجت عن غياب الرقابة الجادة والمنافسة من قبل الأجهزة المشرفة على تلك السوق، وما حدث في مصر في عقد الثمانينات لشركات توظيف الأموال وتورط بنك التنمية والتجارة في مضاربات سوق الذهب العالمية، مما أدى إلى تحقيق خسائر كبيرة، ومشاكل هروب العديد من رجال الأعمال بملايين الجنيهات المقترضة من البنوك المصرية. (جربوع، ٢٠٠٩)

٢/١ مشكلة الدراسة:

مما سبق ذكره يتبين إن مشكلة هذه الدراسة تتلخص في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:-
ما مدى قدرة المراجع الداخلي من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الدولية على مواجهة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية ومن هذا السؤال الرئيسي للمشكلة تتفرع الأسئلة التالية :-

١. ما مدى استخدام مقومات تطبيق المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة

على مواجهة ظاهرة الفساد المالي؟

٢. ما مدى التزام المراجع الداخلي بمعايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية في

مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة ؟

٣. ما مدى توفر القدرات المالية والفنية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في

الشركات المساهمة العامة ؟

٣/١ أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من خلال التأكيد على أهمية توافر التطبيق السليم لمقومات تطبيق المراجعة الداخلية وكذلك التزام المدققين الداخليين في الشركات المساهمة العامة بمعايير الأداء المهني وإبراز أهمية هذه المعايير والتعرف على أهم المعوقات التي تحول دون تطبيقها وكذلك معرفة مدى توافر القدرات المالية والفنية في الشركات المساهمة العامة في مواجهة ظاهرة الفساد المالي لما في ذلك من أهمية في تحسين أداء المراجع الداخلي وزيادة مصداقيته وتحقيق الهدف من وجوده، الأمر الذي تنعكس آثاره على تطوير وظائف هذه المراجعة وتعمل على الرفع من كفاءتها ودورها في تطوير أداء المؤسسة المالي والفني بما يحقق مقومات تقدمها ونجاحها واستمرارية وجودها ودعمها للاقتصاد الوطني، ولذا فإن هذه الدراسة تعمل على إظهار مدى قدرة المراجع الداخلي من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الدولية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة.

٤/١ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

١. التعرف على مدى توافر مقومات التطبيق السليم لمهام المراجعة الداخلية في مواجهة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة.
٢. التعرف على مدى التزام المراجع الداخلي بمعايير الأداء المهني في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة.
٣. التعرف على مدى توافر القدرات المالية والفنية القائمة في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة .

٥/١ فرضيات الدراسة:

اعتمد الباحث في إجابته على مشكلة الدراسة وأهدافها بالفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر مقومات تطبيق المراجعة الداخلية وبين مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة.

الفرضية الثانية:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام المراجع الداخلي بمعايير الأداء المهني وبين مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة.

الفرضية الثالثة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر القدرات المالية والفنية القائمة وبين مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة .

الفرضية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في آراء مجتمع الدراسة حول مدى قدرة المراجع الداخلي من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الدولية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية تعزى إلى (المؤهل العلمي ، المسمى الوظيفي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة).

٦/١ مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المراجعين الداخليين ومدراء التدقيق العاملين في الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة وتم استخدام أسلوب الحصر الشامل لجمع البيانات نظرا لصغر حجم المجتمع والبالغ ٣٥ مراجع ومدقق.

٧/١ منهجية الدراسة والتحليل:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف بأنه طريقة في البحث تتناول إحداه وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل الباحث في مجرياتها ويستطيع الباحث أن يتفاعل معها فيصفها ويحلها. وسوف تعتمد الدراسة على نوعين أساسيين من البيانات:

١/٧/١ البيانات الأولية.

وذلك بالبحث في الجانب الميداني بتوزيع استبيانات لدراسة بعض مفردات البحث وحصص وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS (Statistical Package for Social Science) الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

٢/٧/١ البيانات الثانوية.

تتمثل في المراجع العلمية والدوريات المتخصصة في مجالات علمية محكمة، ورسائل الماجستير والدكتوراه.

٨/١ الدراسات السابقة:

١/٨/١: الدراسات العربية:

١- دراسة (رضوان، ١٩٨٣)، بعنوان: "معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان العوامل التي ساعدت على تطور المراجعة الداخلية، والتي يتمثل في إعداد دليل الآداب والأخلاقيات لمهنة المراجعة الداخلية، إعداد وثيقة بمسؤوليات المراجع الداخلي، وضع برنامج تعليمي مستمر للمراجعة الداخلية، تصميم وتطوير هيكل عام للمعرفة بمهنة المراجعة الداخلية، ووضع الأسس والبرامج اللازمة لتخريج المراجع الداخلي المعتمد، كما هدفت إلى الارتقاء بمستوى المهنة وأداء المشتغلين بها في مختلف المشروعات عن طريق: استقلال المراجع الداخلي، والتفوق المهني للمراجع الداخلي، ومجال عمل المراجعة الداخلية، وأداء عمل المراجعة الداخلية، وإدارة قسم المراجعة الداخلية.

وأوصت الدراسة إلى أنه يجب أن يعطى المراجع الداخلي الاستقلال التام عن الأمور التنفيذية بالمؤسسة الاقتصادية، وأن يكون له خط مباشر مع الإدارة العليا أو لجنة المراجعة.

٢- دراسة (عبد اللاه، ١٩٩٤)، بعنوان "إطار مقترح لمعايير المراجعة الداخلية في ظل تطور

تكنولوجيا المعلومات".

هدفت الدراسة إلى إبراز أثر الجوانب السلوكية على معايير الأداء في المراجعة الداخلية وإبراز مدى إمكانية استخدام الأساليب الرياضية والإحصائية في إتمام عملية المراجعة الداخلية وأثر ذلك على معايير الأداء، وإبراز تأثير استخدام الحاسب الآلي على معايير الأداء في المراجعة الداخلية، وكانت أهم نتائجها أن للتأثيرات والاعتبارات السلوكية تأثير كبير على المراجعة الداخلية ومعايير الأداء فيها وأنه يمكن استخدام الحاسوب والأساليب الإحصائية في

المراجعة الداخلية ويؤثر ذلك في معياري التأهيل العلمي للمراجع الداخلي ومعايير الاستقلال والحياد وقد شمل الإطار المقترح للمعايير معايير عامة تتعلق بالتأهيل العلمي والمهني والاستقلال المهني والفني والحياد ومعياري يتعلق بالالتزام بالقيم والأخلاق المهنية ومعايير تتعلق بتنفيذ عملية المراجعة الداخلية شملت معيارا عن إدارة العمل في قسم المراجعة الداخلية ومعياري الموضوعية، ومعياري بذل العناية المهنية الواجبة ومعياري يتعلق في مجال المراجعة الداخلية وكذلك وضعت الدراسة معايير تتعلق بالتقرير وتوصيل نتائج المراجعة تشمل معيار التقرير ومعياري المتابعة.

٣- دراسة (بدران، ١٩٩٤)، بعنوان "تحليل العائد والتكلفة للمراجعة الداخلية - دراسة

تطبيقية"

هدفت هذه الدراسة إلى عرض أهم الاتجاهات الحديثة في المراجعة الداخلية واستكشاف الوظائف والخدمات التي تقدمها وحدات المراجعة الداخلية في جمهورية مصر وجودتها وفحص مدى استقلالية قسم المراجعة الداخلية من حيث تبعيته في الهيكل التنظيمي، كما هدفت الدراسة لتقديم دليل عملي بالعائد الذي يمكن أن يحققه قسم المراجعة الداخلية إذا تمتع بالاستقلال الكافي وفق المفهوم الحديث ولقد تناولت الدراسة تطور المراجعة الداخلية في المفهوم والأهداف ومجالات العمل للمراجعة الداخلية كما تناولت أهمية استقلال قسم المراجعة الداخلية وأهمية تبعيته إلى الإدارة العليا ولجنة التدقيق وتعزيز مكانته في الهيكل التنظيمي، حيث أوضحت نتائجها أن خدمات المراجعة الداخلية يكاد يقتصر دورها على النواحي المالية والمحاسبية وتقييم نظم الرقابة الداخلية واستنتجت الدراسة أن السبب في ذلك يعود على تبعية قسم المراجعة الداخلية للإدارة المالية وعدم استقلاله الكافي لتحقيق وظائفه الحديثة للمراجعة

الداخلية كما أوضحت الدراسة عدم وجود لجنة مراجعة في معظم الشركات المصرية كما أوضحت عدم أخذ الإدارة العليا للشركات المصرية في الغالب لتوصيات قسم المراجعة الداخلية في مجالات تقييم الكفاءة الاقتصادية والإدارية كما خلصت الدراسة الميدانية إلى أن العائد المتحقق من تطبيق المفاهيم الحديثة للمراجعة الداخلية يفوق تكلفة وجود قسم متخصص في المنشأة.

٤- دراسة (إبراهيم، 1998) بعنوان " التأسيس المهني للمراجعة الداخلية - دراسة تطبيقية " هدفت الدراسة إلى إبراز دور مهنة المراجعة الداخلية والعمل على رفع شأنها من خلال بلورة أهداف المراجعة الداخلية ووضع الخطط العريضة لمسئوليات وواجبات المراجع الداخلي ووضع تصور لما يحقق فعالية المراجعة الداخلية وتطبيق المبادئ العامة للتطبيق المهني للمراجعة الداخلية في الواقع العملي وقد قام إبراهيم بإجراء دراسة نظرية أتبعها بدراسة ميدانية على إحدى الشركات واستعرض في الدراسة النظرية إطاراً عاماً للمراجعة الداخلية شمل أهداف وأنواع ومحاولات تأصيل المراجعة الداخلية واستعرض أوجه الاختلاف بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي وتبعية المراجع الداخلي ونطاق عمله وموقع المراجعة الداخلية من الهيكل التنظيمي واستعرض بالدراسة والتحليل والتطبيق على الشركة المستهدفة تخطيط عملية المراجعة الداخلية وأورد في دراسته خطة مقترحة تتناسب مع الشركة محل الدراسة وكيفية تطبيقها، وأهم ما استنتجته الدراسة أهمية تبعية وحدة المراجعة الداخلية إلى أعلى مستوى إداري ممكن وان تحديد أهداف ونطاق المراجعة الداخلية يساعد المراجع الداخلي في بلورة أهداف المراجعة للفترة القادمة وأهمية تحليل المخاطر في تحديد النقاط المحورية للمراجعة والتركيز على التحقق من الالتزام بالإجراءات الموضوعية لتنفيذ عملية المراجعة وأوصت الدراسة بتشجيع

المراجعين الداخليين على مواكبة التطورات في إجراءات المراجعة وتشغيل البيانات وغير ذلك من المجالات المتعلقة بالمهنة عبر التدريب المكثف وكذلك التزام المراجع الداخلي بالاحتفاظ بالملفات والمستندات وأوراق العمل والقيام بتخطيط عملية التدقيق الداخلي والتكامل والتنسيق مع التدقيق الخارجي ومراعاة تحقيق الأهداف في برنامج المراجعة ومراعاة الدقة والوضوح والتوثيق الجيد لتقارير المراجعة الداخلية ويجب على المراجع الداخلي متابعة تنفيذ توصياته الواردة في تقاريره بنفسه.

٥- دراسة (العبادي، ١٩٩٩)، بعنوان " تطور المراجعة الداخلية بين النظرية و الممارسة العملية في ضوء التحديات الاقتصادية و الاجتماعية التي تواجه الوحدات الاقتصادية - دراسة ميدانية".

هدفت الدراسة إلي عرض التطور في مفهوم وأهداف ونطاق عمل المراجعة الداخلية ومعايير أدائها ومسؤوليات وتأهيل و استقلال المراجع الداخلي وعلاقة ذلك بالتطورات و التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الوحدات الاقتصادية وقام العبادي بإجراء دراسة ميدانية لتحدي مدى أهمية المراجعة الداخلية للوحدات الاقتصادية المصرية وأهمية تطور المراجعة الداخلية وإبراز جوانب القصور والضعف وأوجه النقص في مواجهة المراجعة الداخلية لوظيفتها في هذه الوحدات وقد استنتجه العبادي أن أهمية المراجعة الداخلية ازدادت كاداه لمساعدتها في مواجهة التحديات الاقتصادية و الاجتماعية المفروض عليها في القرن العشرين كذلك ان امتداد نطاق عمل المراجعة الداخلية الي مراجعة اقتصادية قد أصبح هاماً كذلك تحقيق مطالبات تحقيق الجودة وتقييم مدى كفاية وفعالية الوسائل الرقابية المرتبطة بتحقيق مستويات الجودة المستهدفة يعبر عن جانب هام في المراجعة الداخلية كذلك إن التأهيل العلمي

و العملي للمراجع الداخلي بالوحدات الاقتصادية غير متناسب مع التطور في نطاق عمل وأهداف المراجعة الداخلية ومسؤوليات المراجع الداخلي وان المراجع الداخلي يلتزم في تنفيذه لعملية المراجعة بمجموعة من القواعد و المعايير والإرشادات التي تعتبر بمثابة مقياس لجودة أدائه وعمله

وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة تطوير نطاق ومجال عملية المراجعة الداخلية، وضرورة تطوير أهداف المراجعة الداخلية ومسؤوليات المراجع الداخلي في الوحدات و الاقتصادية التابعة للقطاع الخاص المصري، وضرورة الاهتمام بالتأهيل العلمي للمراجع الداخلي من خلال تطوير نظام التعليم الجامعي في مرحلة البكالوريوس.

وقد أوصت الدراسة بإنشاء هيئة علمية أو مهنية علي غرار مجمع المراجعين الداخليين الأمريكي أو إنشاء فرع لهذا المجمع في مصر يعمل علي تفعيل دور المراجع الداخلي في مصر وصقل مهاراته وخبراته .

٦- دراسة حسن، ١٩٩٩، بعنوان: "التقرير عن الرقابة الداخلية للجهات الخارجية - إطار مقترح".

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى كفاية وفعالية هيكل الرقابة الداخلية بالمؤسسة الاقتصادية لضمان تحقيق أهدافها من وجهة نظر الإدارة والأطراف الخارجية، كما هدفت إلى وضع تقرير مستقل عن مدى فعالية الرقابة الداخلية لمواجهة مخاطر النشاط، وقد أوصت الدراسة بما يلي:

- ضرورة قيام المراجع الخارجي بالالتزام بالإعلام المناسب عن كفاية وفعالية الأداء الرقابي بهيكل الرقابة الداخلية، وبإصدار تقرير مستقل عن الرقابة الداخلية. حيث أن

هناك غموض يحيط بالتساؤلات عن فشل نظم الرقابة الداخلية في منع أو ضبط الفساد المالي الذي احتوت نتائجه القوائم المالية.

- ضرورة وجود توازن في الأهمية بين نظرة المراجع الذي يهتم بفهم الرقابة الداخلية من أجل تخطيط عملية المراجعة، ونظرة الجهات الخارجية التي تهتم بالرقابة الداخلية، باعتبار أن الرقابة الداخلية تمثل البناء الخلفي الذي يدعم مصداقية القوائم المالية.

٧- دراسة (الكاشف، ٢٠٠٠)، بعنوان "تحو إطار متكامل لتطوير فاعلية المراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة".

هدفت الدراسة إلى وضع إطار عام لتطوير فاعلية دور المراجعة الداخلية في خلق القيمة منطلقاً من نتائج تقييم جهود المنظمات المهنية والباحثين والممارسين للمهنة وسعى لإلقاء الضوء على مبررات توسيع النطاق التقليدي للمراجعة الداخلية وما يترتب على ذلك من دعم مساهمة المراجعة الداخلية في تعظيم القيمة المتحققة عن ممارسة الوحدة الاقتصادية لنشاطها وقد استعرض الكاشف الدراسة التغيرات التي طرأت على الدور التقليدي للمراجعة الداخلية في ظل التطورات التي حدثت في بيئة النشاط من وجهة نظر المنظمات المهنية والباحثين والمستفيدين، حيث تعدى دور المراجعة الداخلية مجرد التأكد من صحة وسلامة العمليات المالية والرقابية إلى تقييم العمليات التشغيلية وأنشطة المنظمة للتحقق من الاستخدام الكفء للموارد وتقييم مدى فعالية النظم الرقابية ونظم إدارة المخاطر ووضع وتطوير برنامج لضمان الجودة سواء على مستوى المنظمة ككل أو على مستوى قسم المراجعة الداخلية بما يخدم الجهات المختلفة، كما أصبح لزاماً على أقسام المراجعة الداخلية المشاركة في وضع مقاييس

الأداء والمساهمة في تطبيق إدارة الجودة الشاملة كما أورد في نهاية بحث إطاراً مقترحاً لتطوير فاعلية المراجعة الداخلية في خلق القيمة تتحدد فعاليتها على ضوء ثلاثة عوامل أساسية وهي: أولاً طبيعة العلاقة بين فريق المراجعة الداخلية والإدارة والفهم المشترك لجميع الأطراف في سلسلة القيمة لدور وأهمية وظيفة المراجعة الداخلية، وثانياً: مدى مساهمة فريق المراجعة في تقييم مخاطر النشاط الثلاث المالية والتشغيلية والإستراتيجية، ثالثاً: مدى اقتناع الإدارة والمتعاملين مع فريق المراجعة بدورها في تحقيق القيمة.

٨- دراسة (الطار، 2000) بعنوان " نتائج احترام المراجعة الداخلية في ظل محدداته المهنية - دراسة ميدانية على بيئة الأعمال المصرية "

هدف البحث إلى تعزيز فهم سلوك المراجع الداخلي وعلاقته بقيم الفرد وأداء المنظمة من خلال تحسين فهم الاحتراف للمراجعين الداخليين من خلال مناقشة مقاييس الاحتراف بتركيباتها المعقدة في ضوء عناصر الاحتراف التي لخصها الطار في التعليم والالتزام الجماعي ومطلب الرقابة الذاتية والإلمام بقواعد الاحتراف والعلاقات المهنية مع الأعضاء الآخرين وكذلك هدف البحث الاختبار التجريبي لمحددات الاحتراف مثل الأداء والانتماء التنظيمي والرضا الوظيفي ومعدل الدوران والمؤثرات الديموغرافية وقد استعرض الطار الأمور السابقة في دراسة نظرية شملت المراجعة الداخلية وأهميتها وتطورها واستعرض اهتمام الجمعيات المهنية كمعهد المدققين الداخليين والمعايير التي أصدرها واستعرض أهمية التأهيل العلمي والمهني للمراجع الداخلي ومستلزمات التأهيل وكذلك مفهوم الاحتراف ومتغيراته. كما استنتج أن المراجع الداخلي الذي يكون على علاقة مع الجمعيات المهنية المتخصصة يكون مستوى الرضا الوظيفي عنده أعلى كما انه يكون اقل دوراناً واستنتج أيضاً بأن عامل الخبرة مؤثر جداً على درجة الاحتراف وعلى

عامل الاستمرارية ومؤثر بشكل عكسي مع معدل الدوران وقد أوصى العطار بتعميق عناصر الاحتراف وهي التعليم والالتزام الجماعي والحرص على الاستقلالية والإلمام بقواعد الاحتراف وتكريس العلاقات المهنية مع الجمعيات المتخصصة وكذلك تعميق الخبرة لدى المراجعين الداخليين.

٩- دراسة (الغباري، 2000) بعنوان " الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وأهميتها في تحديد الاتجاهات المستقبلية".

هدفت الدراسة إلى إبراز الفكر المحاسبي المرتبط بعملية المراجعة الداخلية وتحديد المجالات التي يمكن من خلالها إضافة قيمة لعمليات المراجعة ووضع إطار مقترح يساهم في مواجهة التحديات وتحديد الاتجاهات المستقبلية لها.

وقد توصلت الدراسة إلى وضع إطار يحدد الاتجاهات المستقبلية لأعمال المراجعة الداخلية وفي ضوء تنامي حدة المنافسة وظهور العديد من التحديات وهو ما دفع المنظمات إلى تعظيم لاستفادة الفعالة من كافة مواردها المتاحة لتعظيم دور المراجعة الداخلية لتشمل مجالات إضافية تتعلق بأنشطة الهامة المؤثرة في أعمال المنظمة مثل التخطيط الاستراتيجي وأعمال إعادة الهندسة ونظم الجودة الشاملة والمراجعة البيئية.

١٠- دراسة لبيب ٢٠٠٣ "تحو إطار متكامل لضوابط كفاءة أداء مهنة المراجعة الداخلية في مواجهة الفساد المالي في قطاع الأعمال".

هدفت الدراسة إلى تقديم إطار متكامل من الضوابط التي ترمي إلى زيادة درجة كفاءة أداء مهنة المراجعة الداخلية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي، وكذلك أهمية توجيه الجهود

الأكاديمية والمهنية نحو إرساء إطار جديد لمعايير أداء مهنة المراجعة الداخلية لكي تتمكن من مواجهة الفساد المالي في قطاع الأعمال وبوجه خاص بعد أن تفجرت مشاكل انهيار العديد من منشآت الأعمال العالمية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الضوابط التي يمكن أن تزيد من درجة الكفاءة المهنية للمراجعين الداخليين ومن تلك الضوابط العمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلالية للمراجع الداخلي وتفعيل دور لجان المراجعة بالإضافة إلى تطوير معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية.

١١- دراسة (العمرى وعبد المغني، ٢٠٠٣) بعنوان "مدى تطبيق معايير التطبيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق معايير التطبيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية وقياس العلاقة بين ذلك المدى من التطبيق وكل من حجم البنك و المتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي ، وكذلك استكشاف المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية ، وقد استنتجت الدراسة وجود ضعف وقصور في تبني وتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك اليمنية التجارية ، كما استنتجت الي عدم وجود علاقة بين مدي تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية وحجم البنك وكذلك المتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي، كما استنتجت الدراسة أن أهم المعوقات التي تحول دون تبني وتطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية هي عدم وجود إلزام قانوني بتطبيق هذه المعايير.

وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام الإدارات العليا بدعم استقلال المدقق الداخلي وضرورة تأسيس لجان تدقيق في البنوك اليمنية وكذلك أهمية المسارعة في تأسيس جمعية مهنية تضمن حماية استقلالهم و الدفاع عن حقوقهم وتبني قضاياهم

١٢- دراسة (جربوع، 2005) بعنوان " دور المراجع الداخلي والمراجع الخارجي في قياس الكفاءة والفاعلية وتقييم الأداء في المشروعات الاقتصادية. "

هدفت الدراسة إلى إبراز التحديات التي واجهت مهنة مراجعة الحسابات منذ العقدين الآخرين من القرن العشرين مشاكل عديدة بعد الافلاسات التي حدثت لكبريات الشركات المساهمة العالمية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكندا واستراليا مما جعل المجتمع المالي في حاجة ملحة لمراجعة الكفاءة والفاعلية في المشروعات ، وتقييم الأداء للأفراد داخل الأقسام المختلفة والبحث عن المعوقات في العمليات التشغيلية واقتراح الحلول التصحيحية المناسبة. وأشارت الدراسة إلى أن تنفيذ قرارات منظمة التجارة العالمية بحلول عام 2005 سوف تفرض تحديات على الشركات المساهمة فالصمود في وجه المنافسة العالمية يتطلب الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والوصول إلى الجودة الشاملة ورضاء المستهلك، وهذا لا يتأتى إلا بمراجعة الكفاءة والفاعلية وتقييم الأداء في المشروعات الاقتصادية سواء قام بهذه الخدمة المراجع الداخلي أو الخارجي وسواء وجهت التقارير لإدارة المشروع أو للأطراف الخارجية أو لكليهما

٩- دراسة كلاً من (Jantan,et al,2005) بعنوان " **Internal auditing practices and internal control system** " والتي هدفت الي تحديد مدى التزام الشركات المدرجة في السوق المالي الماليزي بمعايير التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين (IIA) وكذلك تحديد ما إذا كان الالتزام بهذه المعايير يؤثر علي نظم الرقابة الداخلية في هذه الشركات ،وقد استنتجت الدراسة أن مهنية وبراعة وموضوعية أقسام المراجعة الداخلية في الشركات المدرجة في السوق الماليزي للأوراق المالية تؤثر بشكل ملحوظ علي كفاءة نظم الرقابة الداخلية فيها، كما أن لنطاق التدقيق الداخلي وللأداء المهني في أقسام التدقيق الداخلي تأثير علي سمات الاتصال و الإعلام الخاصة بنظام الرقابة الداخلية وسمات بيئة نظام الرقابة الداخلية، كما استنتجت هذه الدراسة أن عملية إدارة قسم التدقيق الداخلي وأداء عمل التدقيق وخطة التدقيق الداخلي و التقرير عن عمل التدقيق الداخلي تؤثر بشكل ملحوظ علي سمات تقدير المخاطر الخاصة بنظام الرقابة وكذلك أنشطة الرقابة الداخلية.

١٠- دراسة كلاً من Kent and Stewart عام ٢٠٠٦ بعنوان " **The use of internal audit by Australian companies** " هدفت إلي استطلاع مدى استخدام الشركات الاستراتيجية المدرجة في السوق للمراجعة الداخلية بشكل طوعي وتحديد العوامل التي دعت هذه الشركات لإنشاء وظيفة التدقيق الداخلي، وذلك عبر استبيان وزع على الشركات الاستراتيجية المدرجة في البورصة وقد اعتمدت الدراسة تعريف معهد المدققين الداخليين كمفهوم يحدد نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطرة و الحوكمة كعوامل تشجع على تبني وظيفة التدقيق الداخلي واجري علي ضوءه مسح على جميع الشركات المدرجة وقد وجدت الدراسة أن ثلث

الشركات الاسترالية فقط قامت باستخدام المراجعة الداخلية كوظيفة وفق مفهوم معهد المدققين الداخليين وان العامل الأساسي وراء ذلك هو حجم الشركة كما استنتجت الدراسة وجود علاقة قوية بين التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية وكذلك وجود علاقة قوية بين التدقيق الداخلي و القدرة علي إدارة المخاطر كما وجدت الدراسة أن هناك علاقة غير قوية بين الحوكمة ووجود التدقيق الداخلي في الشركة كما استنتجت الدراسة ضرورة تقوية العلاقة بين التدقيق الداخلي ولجنة التدقيق كما أوصت بضرورة دعم طواقم المراجعة الداخلية بموظفين علي قدر من المهنية والكفاءة حيث يوجد لدى العديد الشركات طقم غير كافي للقيام بالتدقيق الداخلي وفق المنظور الحديث لها.

٩/١ التعقيب على الدراسات السابقة:

١. معظم الدراسات تناولت التزام الشركات بمعايير الأداء المهني في مواجهة ظاهرة الفساد المالي.
٢. معظم الدراسات قامت بإبراز الأدوار الجديدة للمراجعة الداخلية وكذلك التطور في مجالها وأهدافها.
٣. معظم الدراسات تهدف إلى الارتقاء بالمراجعة الداخلية والعاملين فيها في جميع المجالات وذلك عن طريق الاستقلال التام للمراجع الداخلي وزيادة المعرفة عن طريق التدريب والتعليم.
٤. استخدمت معظم الدراسات المنهج الوصفي التحليلي

١٠/١ أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

١. أنها تناولت مدى توفر القدرات الفنية المالية في الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة لمواجهة ظاهرة الفساد المالي.
٢. أنها تناولت مدى توفر مقومات التطبيق السليم للمراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة في مواجهة ظاهرة الفساد المالي.
٣. أوضحت درجة أهمية المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة.
٤. أوضحت أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير الأداء المهني في الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة ومنها ارتفاع تكاليف تطبيقها.

الفصل الثاني

المراجعة الداخلية

١/٢ المقدمة

٢/٢ تطور المراجعة الداخلية

٣/٢ العوامل التي أدت إلى ظهور المراجعة الداخلية

٤/٢ أسباب تطور المراجعة الداخلية

٥/٢ أهمية المراجعة الداخلية

٦/٢ وظائف المراجعة الداخلية

٧/٢ أهداف المراجعة الداخلية

٨/٢ مجال عملية المراجعة

٩/٢ أنواع المراجعة الداخلية

١٠/٢ خصائص المراجعة الداخلية

١١/٢ قضايا هامة يجب أخذها في الاعتبار عند تقييم وظيفة المراجعة الداخلية

١٢/٢ أوجه الاختلاف بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

١٣/٢ التعاقد الخارجي للقيام بوظيفة المراجعة الداخلية

١/٢ مقدمة:

عرفت المراجعة الداخلية كمهنة منذ زمن بعيد حيث كان أصحاب المشروعات التجارية يهتمون بمراقبة العمليات التجارية لهم أما المراجعة الداخلية كمفهوم علمي ومهني فقد ظهر الاهتمام به مؤخراً. وعلى الرغم من أن خدمة المراجعة الداخلية قد عرفت قديماً في دوائر الأعمال التجارية وسرعان ما تم شيوعها في كثير من المشروعات إلا أن طبيعة ومجال خدمات المراجع الداخلي قد اعتراها كثير من التطوير في الآونة الأخيرة. (رضوان، ١٩٨٣)

وقد بدأت المراجعة الداخلية في البدايات الأولى لنشأتها وكان المراجع الداخلي يتصيد الأخطاء، وكان يطلق عليه مدقق الأرقام، وكانت وظيفة المراجعة الداخلية أقرب إلى الحماية الأمر الذي أدى بالأشخاص المراجعة أعمالهم أن يطلقوا على المراجع الداخلي لفظ جاسوس الإدارة العليا، أي أن المراجع الداخلي في خدمة إدارة المشروع، ويؤكد هذه النظرة أحد تعاريف المراجعة الداخلية بأنها " نشاط تقييم مستقل في المشروع لمراجعة المجالات المحاسبية والمالية والتشغيلية الأخرى كأساس لخدمة الإدارة ". (Institute of Internal Auditors (IIA, 2004).

وتعتبر المراجعة الداخلية أحد القضايا المحاسبية المهمة دائمة الجدل والتطوير سواء من حيث المفهوم أو الأهداف أو المجال ونطاق العمل أو معايير أدائه وذلك للتكيف مع التطورات الجوهرية التي تحدث في البيئة المحيطة بها وفي مفاهيم ومداخل العلوم الأخرى وما تحمله من أساليب واتجاهات إدارية متطورة تطلب من المراجعة الداخلية القيام بخدمات مهنية لتساعد إدارة المنشأة على تحقيق مزيد من الفعالية. (سليمان، ٢٠٠٥)

هذا وقد تطورت المراجعة بعد قيام الثورة الصناعية في أوروبا لتتجاوز المراجعة السمعية للحسابات وأصبحت تشمل التحقق من السجلات المحاسبية والوثائق الداعمة المرتبطة بها، فكانت خصائصها مشابهة للمراجعة الحالية (Teasury Board of Canada, 2003)

وبمجيء العصر الحديث في القرن التاسع عشر، زاد الاهتمام بالمراجعة وبضرورة تطويرها للمحافظة على رأس المال الأجنبي باعتباره الحافز الأساسي لتطور مهام المراجعة لتلاءم احتياجات المستثمرين، إذ طالب المستثمرين الانجليز بعمل فحص مستقل على مشاريعهم داخل الولايات المتحدة، بواسطة طرق وإجراءات أحضروها معهم لاستخدامها في تدقيق الميزانية العمومية، كما طالبوا باستخدام المنهج التحليلي للحسابات. (sawyer & others, 2003)

ورغم هذا التطور في نطاق عمل وأهداف المراجعة الداخلية وبرامج تركيزها إلا أنه لم يكن يوجد تحديداً نظرياً واضحاً ومنتكاملًا لمفهوم وأهداف ونطاق عمل المراجعة الداخلية، حيث كان الأمر يقتصر على اجتهادات إدارات بعض المنشآت في إنشاء قسم المراجعة الداخلية، وتحديد وظائفه ونطاق سلطاته واختصاصاته بشكل ضيق يختلف من منشأة لأخرى حسب رؤية وفلسفة كل إدارة واجتهادات المراجعين الداخليين بهذه الأقسام. وفي عام ١٩٤١ أنشأ مجمع المراجعين الداخليين (IIA) الأمريكي، وساهم مساهمة فعالة في تطوير وظيفة المراجعة الداخلية، حيث حدد مفهوم وأهداف ونطاق عمل المراجعة الداخلية، ومسئوليات المراجع الداخلي، وقواعد وآداب السلوك المهني التي يجب أن يلتزم بها المراجع الداخلي، وأصدر معايير وإرشادات

الأداء المهني للمراجعة الداخلية، ويمكن عرض جوانب التطوير في المراجعة الداخلية كما يلي.

(العبادى ، ١٩٩٩)

ويرى الباحث اننا لا زلنا بحاجة إلى المزيد من الأبحاث لإظهار أهمية المراجعة

الداخلية في الشركات المساهمة العامة في فلسطين.

٢/٢ تطور المراجعة الداخلية:

في عام ١٩٤٧ م أصدر مجمع المراجعين الداخليين (IIA) أولى توصياته عن مسئوليات

المراجع الداخلي، وعرف المراجعة الداخلية في هذه التوصية بأنها " النشاط التقييمي المستقل

الذي يتم داخل الشركة بقصد مراجعة العمليات كأساس لتقديم خدمات وقائية وبناءه للإدارة

وبالتالي فإنها نوع من أنواع الرقابة تمارس وظيفتها عن طريق قياس وتقييم فعالية غيرها من

أدوات الرقابة وتهتم أساساً بالجوانب المالية والمحاسبية للعمليات". (سليمان، ٢٠٠٥)

وفي عام ١٩٥٧ م أصدر المجمع التعريف التالي للمراجعة الداخلية بدلاً من التعريف

السابق حيث ذكر أن " المراجعة الداخلية هي ذلك النشاط التقييمي المحايد داخل المنشأة لمراجعة

العمليات المحاسبية والمالية وذلك بقصد خدمة الإدارة وتقديم خدمات رقابية وبناءة، فهي جزئ

من نظام الرقابة الأخرى". (عبد اللاه ، ١٩٩٤)

وفي عام ١٩٧١م قام المجمع بتعديل توصياته مرة أخرى وشملت هذه التوصيات تعريفاً

جديداً للمراجعة الداخلية حيث عرفها بأنها " نشاط تقييمي مستقل داخل الشركة لمراجعتها

بقصد تقديم الخدمات إلى الإدارة وهي جزء من نظام الرقابة المالية تعمل عن طريق قياس وتقييم فعالية نظم الرقابة الأخرى ". (الصحن، سرايا، ١٩٩٥)

ويلاحظ الباحث أن هذا التعريف شمل جميع عمليات المنشأة ضمن إطار خدمات المراجع الداخلي من خلال لفظ "عملياتها" أي العمليات المالية وغير المالية.

وفي عام ١٩٨١ م عرف المجمع المراجعة الداخلية بأنها " وظيفة تقييم مستقلة داخل الشركة لفحص وتقييم أنشطة الشركة كخدمة للشركة ، وهي نظام رقابي يعمل عن طريق فحص وتقييم كفاية وفعالية نظم الرقابة الأخرى " (الغباري، ٢٠٠٠)

وفي عام ١٩٩٤ م أصدر المجمع أحدث تعريف للمراجعة الداخلية وعرفها بأنها "وظيفة تقييم مستقلة داخل الشركة لفحص وتقييم أنشطتها كخدمة للشركة وهي تهدف إلى مساعدة جميع أفراد الشركة بما في ذلك الإدارة والعاملين في القيام بمسئولياتهم بشكل فعال وذلك عن طريق تزويدهم بتحليلات وتوصيات استشارية ومعلومات تخص الأنشطة الخاضعة للفحص ". (سيدي، ١٩٩٩)

وفي ٢٦ يونيو ١٩٩٩ م وافق مجلس المراجعين الداخليين بالإجماع على تعريف جديد للمراجعة الداخلية هو " المراجعة الداخلية هي نشاط استشاري، مستقل وتأكيد موضوعي بغرض زيادة عائد وتحسين عمليات المنشأة. أنها تساعد المنشأة في تحقيق أهدافها من خلال طريقة

منهجية منظمة لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والسيطرة " (صبيحي، ٢٠٠٠)

Internal auditing is a independent, objective assurance and consulting activity designed to add value and improve an objectives by bringing a systematic, discipline approach to evaluate and improve the effectiveness of risk management, control, and governance processes". (IIA)

وتمثلت عناصر التعريف الحديث للمراجعة الداخلية فيما يلي: (IIA, 2004)

أ_ نشاط مستقل:

لا يعتبر الاستقلال من المفاهيم المستحدثة في مجال المراجعة الداخلية، غير أن المستحدث هو اتساع نطاق هذا المفهوم ليتضمن استقلال النشاط إلى جانب الاستقلال التنظيمي، وذلك لإضفاء المصدقية على المراجع الداخلي، والفاعلية على أنشطة المراجعة الداخلية (SOCPA,2004). ويعني الاستقلال إفساح المجال أمام المراجع الداخلي لأداء واجباته المهنية بحرية تامة، وبعيدا عن أية ضغوط في تحديد نطاق المراجعة، أو منهجياتها وكذلك الاحتفاظ بالاستقلال التنظيمي، بما يمكنه من إتمام عمليات الفحص والتقارير عن النتائج وتوصيلها إلى المستويات المناسبة بحرية تامة ، وتجنب الاشتراك في فحص أو التأكيد على أنشطة قد يكون شارك فيها. (IIA, 2004)

ب_ تأكيد موضوعي:

والمقصود بالنشاط التأكيدي هو الفحص الموضوعي للأدلة بغرض توفير تقويم مستقل لإدارة المخاطر والرقابة، وعملية إدارة التحكم المؤسسي (الحوكمة) للمنشأة. مثل العمليات المالية،

والأداء، والالتزام بالسياسات واللوائح داخل المنشأة، وأمن النظام . والموضوعية هي موقف ذهني غير متحيز يسمح للمراجع الداخلي بأن يقوم بعمله بحيث يكون مقتنعا بما قام به، وبأنه لم يقدم أي تنازلات جوهرية تؤثر على جودة العمل . وتتطلب الموضوعية ألا يخضع المراجع الداخلي حكمه على الأمور المتعلقة بالمراجعة لأحكام الآخرين. (IIA, 2004)

ج_ ذو طبيعة استشارية:

هي عبارة عن الخدمات الاستشارية التي تتعلق بالمنشأة، وتتحدد طبيعة ونطاق هذه الخدمات بالاتفاق مع المنشأة بما يضيف قيمة للمنشأة ويدعم عملية التحكم المؤسسي و إدارة المخاطر وعملية الرقابة بدون أي مسؤولية إدارية للمراجعون الداخليون، مثال ذلك النصيحة، المشورة، والتدريب. (IIA, 2004)

د_ إضافة قيمة:

هو تحسين الفرص لتحقيق أهداف المنشأة، وتحديد فرص التحسينات في العمليات التشغيلية أو تخفيض درجة التعرض للمخاطر عن طريق القيام بخدمات التأكيد والخدمات الاستشارية . وبمعنى آخر ما يمكن أن تقدمه المراجعة الداخلية من منافع لجميع الأطراف المرتبطين بنشاط المنشأة والمتأثرين به بما يضمن بقاؤها واستمرارها. (IIA, 2004)

٥_ إدارة المخاطر: والمقصود بالمخاطر هو مدى إمكان وقوع حدث ما يمكن أن يكون له تأثير سلبي على تحقيق الأهداف، ويتم قياس الخطر بتوقع النتائج المترتبة على وقوعه ودرجة احتمال حدوثه. (IIA, 2004)

٦_ إدارة التحكم المؤسسي (الحوكمة):

هي سلسلة من الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصالح لتوفير الإشراف على المخاطر وإدارتها ومراقبتها والتأكد من كفاية الضوابط الرقابية والمساهمة المباشرة في إنجاز أهداف الشركة لغرض تحقيق فعالية الوكالة. (IIA, 2004)

٣/٢ العوامل التي أدت إلى ظهور المراجعة الداخلية:

لقد كانت هناك العديد من العوامل التي أدت إلى ظهور المراجعة الداخلية وزيادة الاهتمام بها

داخل المنشآت وتفعيل دورها بشكل كبير ومن هذه العوامل ما يلي:

• كبر حجم منشآت الأعمال والمشروعات الحديثة وتعقد عملياتها.

• انفصال الملكية عن الإدارة.

• ظهور المنشآت ذات الفروع المنتشرة جغرافياً والشركات متعددة الجنسيات.

• إصدار المواصفات القياسية للجودة العالمية (ISO).

• ظهور وانتشار مدخل إدارة الجودة الشاملة (TQM).

• التغيير في أنماط الملكية.

• زيادة حالات إخفاق المنشآت.

وفيما يلي تحليلاً للعوامل التي أدت إلى ظهور المراجعة الداخلية:

١/٣/٢ كبر حجم منشآت الأعمال:

لقد أدى ظهور الشركات المساهمة والمشروعات الحديثة وتعقد عملياتها، إلى عدم قدرة الإدارة على الإلمام بكل شيء، مما استوجب الاستعانة بنظم الرقابة الداخلية. ولكي تطمئن الإدارة على سلامة نظم الرقابة الداخلية والتزام العاملين بها، استعانت الإدارة بالمراجع الداخلي. وبذلك فإن المراجعة الداخلية قد أصبحت أحد فروع الرقابة الداخلية التي تعمل على تقويم كفاءة وفعالية بقية فروع الرقابة الداخلية. (عبدالله، ١٩٩٤)

٢/٣/٢ انفصال الملكية عن الإدارة:

لقد أصبحت إدارة الشركات تعتبر بمثابة وكيل عن أصحاب المصلحة فيها، وبخاصة المساهمين. وأن الإدارة كوكيل عن المساهمين منوط بها تصميم وتشغيل أنظمة فعالة للرقابة الداخلية لضمان إعداد قوائم مالية خالية من التحريفات الجوهرية المتعمدة وغير المتعمدة، وضمان الالتزام بالقوانين واللوائح الملزمة للشركة، وأخيراً ضمان كفاءة وفعالية أنشطة وعمليات الشركة. وفي سبيل وفاء الإدارة بهذه المسؤولية الإدارية الوكالية، فإنه يجب أن تضع وتنفذ آليات فعالة للرقابة الداخلية، ومن ضمن هذه الآليات، المراجعة الداخلية. (نصر، شحاته، ٢٠٠٥/٢٠٠٦)

٣/٣/٢ ظهور المنشآت ذات الفروع والشركات متعددة الجنسيات:

إن كبر حجم المشروعات ترتب عليه إنشاء فروع لها في مناطق مختلفة ومتباعدة، وقد بدأت الإدارة المركزية لهذه المنشآت في استخدام المراجع الداخلي للسفر إلى مقر الفروع لمتابعة

أعمالها، وسمي المراجع "بالمراجع المتجول" ، وسرعان ما طلبت الإدارة من المراجع أداء خدمات أخرى للإدارة، مثل إيضاح مدى الالتزام بالسياسات الإدارية واقتراح التعديلات. (عبدالله، 1994)

كما كان لظهور الشركات متعددة الجنسيات، الأثر الكبير في زيادة الاهتمام بالمراجعة الداخلية وتطويرها، حيث لم يقتصر التوسع جغرافياً على الفروع، بل تعداه، لتملك الشركة شركات أخرى في بلدان أخرى غير بلد الشركة الأم ، مستقلة في إدارتها، مما أدى زيادة طبيعة المسؤوليات الإدارية ونطاقها كنتيجة لزيادة حجم النشاط، واتساع النطاق الجغرافي للعمليات بالإضافة إلى التعقيدات المصاحبة للأسواق الجديدة. وتزايد حاجات الإدارة إلى مراقبة هذه العمليات بطريقة سليمة، فقد برز اهتمام المراجعة الداخلية بالعمليات الدولية، وترتب على ذلك وجود تغييرات جوهرية في وظيفة المراجعة الداخلية تتمثل في الزيادة في نطاق عمل المراجع الداخلي، واعتراف المراجعين الخارجيين بها كمهنة، وتزايد ضغوط الأطراف الخارجية لتحقيق مزيد من المساءلة المحاسبية وتوسيع وظائف المراجعة الداخلية. (صبيحي، 2000)

٤/٣/٢ إصدار المواصفات القياسية للجودة العالمية (ISO):

لقد أصبحت شهادة الجودة العالمية تمثل جوازاً للمرور إلى الأسواق الخارجية في مختلف دول العالم، حيث اشترطت بعض الدول والتكتلات الاقتصادية ضرورة حصول موردي السلع والخدمات إليها، على شهادات الجودة العالمية التي تصدرها المنظمة الدولية للتوحيد القياسي. الأمر الذي يتطلب من المنشأة ضرورة امتداد عمل المراجعة الداخلية ليشتمل على المراجعة الداخلية للجودة للتأكد من الالتزام بمتطلبات ومواصفات الجودة العالمية، بمعنى أن نطاق عمل

المراجعة الداخلية امتد ليشتمل على مراجعة الجودة وإعداد تقرير بنتائج هذه المراجعة وإعطاء المقترحات حول كيفية التحسين وتوصيله إلى الإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على تطبيق متطلبات الجودة العالمية. (نصر، شحاته، ٢٠٠٥/٢٠٠٦)

لذلك فإن الهدف من المراجعة الداخلية لنظم الجودة ومتطلبات الجودة هي محاولة ضمان أن خطط وإجراءات الجودة الموثقة قد وضعت موضع التنفيذ مع التأكد من كفاية وفاعلية هذه الخطط والإجراءات في تحقيق إستراتيجية المنشأة نحو الجودة ، وإبلاغ النتائج إلى المستويات الإدارية المختصة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية. (حسن، 2005)

٥/٣/٢ ظهور وانتشار مدخل إدارة الجودة الشاملة (TQM):

إن المقصود بمفهوم إدارة الجودة الشاملة هو مجموعة من الأفكار و الأساليب التي تتضمن جميع جوانب العمل داخل المنشأة بما يحقق التطوير والتحسين المستمر في مستويات الجودة لكافة المنتجات والعمليات، الأمر الذي ينتج عنه تحقيق رضا العملاء وزيادة الإنتاجية ومن ثم تدعيم الأداء التنافسي للمنشأة. وبما أن برامج الجودة الشاملة تشير إلى وجود حاجة إلى إجراء مراجعة أو فحص للنواحي المالية والنواحي التشغيلية لهذه البرامج وذلك من خلال تخطيط عملية الفحص والاهتمام بها وذلك للعمل على تحسين الرقابة الداخلية على عملية الجودة الشاملة. فأصبح هناك تزايد في الدور الذي تلعبه إدارة المراجعة الداخلية في برامج الجودة الشاملة. (نصر، شحاته، ٢٠٠٥/٢٠٠٦)

٦/٣/٢ التغير في أنماط الملكية:

لقد تغيرت أنماط الملكية، خصوصاً في الشركات المساهمة، حيث أصبحت الملكية تتركز في يد عدد قليل من المستثمرين، وبدأ هؤلاء المستثمرون ينادون بضرورة التغيير في المواصفات الإدارية والإجراءات والأساليب الرقابية التي تستخدمها المنشآت بما يحقق الحماية لمصالحهم. (SOCPA, 2004)

٧/٣/٢ زيادة حالات إخفاق المنشآت:

لم تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة، بمثل ما واجهته مع بدايات القرن الحادي والعشرين، حيث عصفت بها مشاكل انهيار العد يد من منشآت الأعمال العالمية، وفقدان العديد من المساهمين، وأصحاب المصالح لمليارات الدولارات، نتيجة فساد إدارتها العليا، وإخفاق المراجعين الخارجيين بل وتواطؤ بعضهم – في الكشف عن تلك التجاوزات واتخاذ الإجراءات المهنية الملائمة، فضلاً عن انحسار دور المراجعين الداخليين، عن القيام بدور فعال في مواجهة الفساد المالي المنسوب إلى الإدارة العليا لتلك المنشآت. (ليبب، 2003)

٤/٢ أسباب تطور المراجعة الداخلية:

منذ أصدر معهد المراجعين الداخليين أول تعريف للمراجعة الداخلية عام ١٩٤٧، فقد تم إجراء عدة تعديلات عليه بمعرفة المعهد، ومن ثم تعديل مسئوليات المراجع الداخلي، معايير المراجعة الداخلية، نطاق عمل المراجعة الداخلية كانعكاس للظروف البيئية والممارسات العملية.

غير أنه في العقد الأخير تحركت الممارسات العملية في مجال المراجعة مما أدى إلى وجود تطورات حديثة في المراجعة الداخلية. ويمكن إجمال الأسباب التي أدت إلى ذلك فيما يلي.

(صبيحي، ٢٠٠٠)

١. قصور استقلال المراجع الداخلي.

٢. تطور مفهوم الرقابة الداخلية.

٣. التوسع في احتياجات الإدارة.

٤. تزايد نطاق العمليات الدولية.

٥. نقص عدد وخبرة المراجعين الداخليين

٥/٢ أهمية المراجعة الداخلية:

ظهرت الحاجة للمراجعة الداخلية بصورة جدية خلال الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩ - ١٩٣٣ وكذلك بعد الحرب العالمية نتيجة لإفلاس العديد من الشركات وتحميل إدارات هذه الشركات المسؤولية، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى عدم معرفة ومتابعة إدارات هذه الشركات مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية لديها، الأمر الذي دفعها إلى إنشاء وظيفة المراجعة الداخلية لتكون العين الساهرة لها في فحص وتقييم وتتبع فاعلية جميع أنظمة الرقابة في انجاز مهامها من التحقق والتحليل والتقييم لجميع أوجه ومجالات النشاط والخطط والأهداف التي تسعى هذه الشركات إلى تحقيقها، علماً بأن وظيفة المراجعة الداخلية هي جزء من نظام الرقابة الداخلية إلا أنها تشكل بؤرة هذا النظام وصمام الأمان له. وخصوصاً بعد إيلاء هذه الوظيفة أهمية مميزة

والسعي إلى تحويل من وظيفة من وظائف الرقابة في المنظمة إلى مهنة معترف بها وذلك من قبل المنظمات المهنية المحاسبية العالمية والدولية. (بكري، ٢٠٠٠)

ولقد أدت الطبيعة التكاملية للعمليات إلى ضرورة أن تمتد المراجعة الداخلية إلى فحص وتقييم كل الأنشطة سواء كانت إدارية أو تشغيلية أو تتعلق بالإدارة المالية. ولقد ظهرت أنواع مختلفة من المراجعة الداخلية بما يعكس أهميتها مثل:

- مراجعة السجلات المحاسبية.

- مراجعة العمليات والمشروعات والبرامج.

- مراجعة الأداء.

- مراجعة نظم التشغيل ألياً.

وهذا الدور المتنامي أدى إلى ضرورة توفير التأهيل الكافي للمراجعين الداخليين من ناحية ومعايير تحكم أداءهم من ناحية أخرى. (الصبان، وآخرون، 1996)

٦/٢ وظائف المراجعة الداخلية:

يرى معهد المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية أن المراجع الداخلي أصبح يمثل الذراع الأيمن للإدارة ليس فقط لمجرد قيامه بالتأكد من أن سياساتها وإجراءاته تنفذ بفعالية وأن مستوى المخاطر عند حده الأدنى وتحت السيطرة، بل أيضا نتيجة للتدخل الايجابي للمراجع في تدعيم وظيفة إدارة المنشأة من خلال قيامه بدوره الاستشاري للإدارة وإعداد وتدريب مديري

المستقبل وإمداد لجنة المراجعين ومجلس الإدارة بالتقارير الرقابية والإيضاحات المطلوبة منه

، وذلك يمكن تحديد المهام اليومية للمراجع الداخلي فيما يلي: (IIA -USA)

- إثبات مصداقية المعلومات ووجود التغذية العكسية المستمرة.
- مراجعة الأصول الملموسة وغير الملموسة.
- تقييم المخاطر.
- تحليل العمليات.
- تقييم وتوجيه الرقابة الداخلية.
- مراجعة مدى الالتزام بالقواعد والقوانين والقيم الأخلاقية.

بينما يرى معهد المراجعين الداخليين في إنجلترا أن دور المراجع الداخلي يتمثل في الآتي :

(IIA-UK)

أولاً: تقديم تأكيد معقول للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة عن مدى ملائمة وفعالية إطار الرقابة

الداخلية المطبق في إدارة المخاطر.

ثانياً: بذل العناية المهنية لتدعيم وتحسين إدارة المخاطر وإطار الرقابة الداخلية في كافة المجالات

التي تتضمن ما يلي:

- بيئة الرقابة الداخلية.
- حماية الأصول.
- مصداقية ونزاهة معلومات المنشأة.

• مدى الالتزام بالقوانين.

• عملية تحليل المخاطر.

كما سبق فإن المراجعة الداخلية قد نشأت تلبية لاحتياجات الإدارة العليا في المؤسسة، حيث تقوم هذه الإدارة بتحديد المهام التي تحتاج من المراجع الداخلي القيام بها، وبالتالي فإن وظائف المراجع الداخلي ستحدد بناءً على الأهداف التي تسعى الإدارة العليا إلى تحقيقها. (السوافيري وآخرون، ٢٠٠٢)

ويمكن تجسيد وظيفة المراجعة الداخلية لمجلس الإدارة والإدارة ولجنة المراجعة كما يلي:

(Dana and , 2003 / Steinberg,2000)

أ_ احتياجات مجلس الإدارة:

توفير معلومات عن استراتيجيات وخطط الإدارة.

المساعدة في تحديد المخاطر وتقييم إدارتها.

توفير المعلومات عن مقاييس الأداء ومدى شمولها.

توفير المعلومات عن الالتزام بالقواعد الأخلاقية.

توفير المعلومات عن التوسعات الرأسمالية المقترحة.

توفير المعلومات عن الدروس المستفادة من معاملات الماضي.

توفير المعلومات عن الإستراتيجيات والخطط المقترحة.

ب_ احتياجات الإدارة :

التقييم المستقل للرقابة.

المساعدة في إعداد التقرير عن الرقابة.

تقييم كفاءة الإجراءات.

تحليل وترتيب وتقييم المخاطر.

تيسير التقييم الذاتي للخطر والرقابة.

ج_ احتياجات لجنة المراجعة

التأكيد المستقل عن الرقابة.

تقييم النخمة السائدة في القمة.

التقييم المستقل للتقرير المالي.

التقييم المستقل للعمليات والممارسات المحاسبية.

تحليل المخاطر المرتبطة بالتقرير المالي.

تحليل الغش والفحص الخاص.

ويرى الإتحاد الأمريكي للمراجعين الداخليين، إلى أن المراجعة الداخلية يمكنها من مساعدة الإدارة، ولجنة المراجعة، والإدارة في أداء مسؤولياتهم من خلال الإجراءات التالية:

(IIA, IAS-ED,2003)

- التقييم والتحسين للعمليات من خلال استمرارية التحقق وتوفير التوضيحات.
- تقييم كفاية التوصيل للمخاطر الهامة من مستويات الإدارة المناسبة خلال التنظيم.
- المساعدة في تحسين التفاعل بين المجلس والإدارة والمراجعين الداخليين والخارجيين.
- الخدمة كمصدر تعليمي فيما يتعلق بالتحديات والاتجاهات الحديثة في بيئة الأعمال.

٧/٢ أهداف المراجعة الداخلية:

أما عن أهداف المراجعة الداخلية فلها هدفين أساسيين هما هدف حماية، وهدف البناء. (عبد الله ، ١٩٩٤)

١/٧/٢ هدف الحماية :

يبدو من تعريف المراجعة الداخلية بأنها ذلك النشاط الذي يهدف إلى حماية أصول المنشأة كما تهدف المراجعة الداخلية إلى التأكد من سلامة نظم الرقابة الداخلية والذي يهدف إلى حماية المنشآت من الاختلاس والسرقة وكان التركيز بالماضي على هدف الحماية، وعموماً فإن دور المراجع الداخلي يتمثل في ما يلي .:

- التأكد من سلامة المعلومات المحاسبية المعدة ومدى الاعتماد عليها.

- التأكد من المواءمة بين أساليب القياس والسياسات والخطط والإجراءات والقوانين واللوائح الموضوعية.
- حماية أصول المنشأة.
- التأكد من الاستخدام الاقتصادي الكفاء للموارد.
- التأكد من انجاز الأهداف الموضوعية للعمليات التشغيلية.

٢/٧/٢ هدف البناء:

ويتحقق هدف البناء من خلال اقتراح العلاج والتوصيات لما قام به من فحص ويواجه المراجع الداخلي غالباً بمعارضة من الإدارة الوسطى والتنفيذية في التنظيم وذلك خلال قيامه بمراجعة العمليات علماً بأن المراجع هنا يقيم عمل الإدارة ويعطي اقتراحات بشأنها.

وقد أضاف (بكري، 2005) هدفين آخرين لهدفي الحماية والبناء وهما:

١_ هدف الشراكة:

وهو لضمان تحقيق هدفي الحماية والبناء ، حيث يركز على الشراكة الحقيقية بين المراجعين الداخليين وبين العاملين في المنشأة، في مختلف مستوياتهم، وبصورة خاصة في المستويات الوسطى والدنيا، من خلال توضيح مهام ودور المراجعين الداخليين في خدمة المنشأة ككل، وأن المراجعين الداخليين هم جزء من فريق عمل واحد، يضم جميع العاملين في المنشأة، وعلى مختلف مستوياتهم، وأن غاية هذا الفريق هي تحقيق الهدف النهائي للمنشأة، والذي وجدت

من أجله، وأن هدف المراجعين الداخليين ليس تصيد أخطاء العاملين. من أجل تحويل هذا الاعتقاد إلى النظر إلى

المراجعين الداخليين، كشريك متعاون ومتفهم لطبيعة عملهم وما يعترض هذا العمل من صعوبات أو ما ينتج عن تنفيذه من عقبات.

٢_ هدف خلق قيمة مضافة:

وهو قدرة المراجعة الداخلية على إضافة القيمة للمنشأة بتحقيق العائد النهائي للاستثمار في المنشأة

٨/٢ مجال عملية المراجعة:

المجال الرئيسي للمراجعة الداخلية هو تقديم خدماتها في النطاق المحاسبي والمالي التقليدي والمنحصر في المراجعات المالية ولكن التطورات التي مرت بها المراجعة أدت إلى أن تطرق المراجعة الداخلية مجالات أخرى ومسئوليات أخرى وطلب من المراجع الداخلي القيام ببعض المراجعات غير المالية والتي تمكنه من تقديم خدماته البناءة.

ومن أهم المجالات التي تسهم بها وظيفة المراجعة الداخلية لخدمة العملية المالية ما يلي:

(جربوع، ٢٠٠٥)

١. حماية أصول وممتلكات الشركة من السرقة والعبث والاختلاس وسوء الاستخدام .
٢. الحصول على البيانات المالية الدقيقة التي تساعد الشركة على القيام بعمليات التخطيط واتخاذ القرارات .

٩/٢ أنواع المراجعة الداخلية:

تنقسم المراجع الداخلية إلى ثلاثة أنواع (إبراهيم، ١٩٩٨)

- المراجعة المالية.
- مراجعة العمليات والكفاءة.
- مراجعة المهام الخاصة.

١/٩/٢ المراجعة المالية:

ويقصد بالمراجعة المالية التحقق من مدى التزام كافة أنشطة الشرطة بتطبيق السياسات ولوائح الإجراءات المالية والإدارية التي اعتمدها الإدارة العليا للشركة كأسلوب لأداء الأعمال المالية (Arens, & Loebbecke JK 1997) ثم التقرير إلى هذه الإدارة بدرجة هذا الالتزام ومن هذا المفهوم يطلق عليها أحياناً مراجعة إجرائية أو لائحية (باعتبارها تعني بمدى الالتزام بتطبيق اللوائح والقرارات) أو مراجعة مدى الالتزام بتطبيق اللوائح والنظم المعتمدة ومن الضروري التفرقة بين نوعين من المراجعة المالية.

١/١/٩/٢ مراجعة قبل الصرف:

إحدى مراحل الرقابة الداخلية الذاتية والتي تتطلب أن تتم مراجعة الأعمال قبل وأثناء تنفيذها عن طريق تكليف موظف معين بمراجعة عمل موظف آخر للتحقق من سلامة الإجراءات واكتمال المستندات وموافقة السلطة المختصة على التنفيذ تتم هذه المراجعة بنسبة

١٠٠ % على كافة العمليات المالية وتقوم بها الإدارة المالية، ولذا يطلق عليها أحياناً مراجعة المدفوعات.

٢/١/٩/٢ مراجعة بعد الصرف:

تطبق بعد تنفيذ المعاملة وفق خطة مرسومة وبنسبة اختيارية (أي عينات) وفحصها ليؤكد المراجع الداخلي للإدارة العليا للشركة أن المعاملات تتم وفق الأسس واللوائح والنظم الموضوعة والمقررة بما يؤدي إلى تحقيق أهداف الشركة ، وتقوم بها إدارة المراجعة الداخلية.

٢/٩/٢ مراجعة العمليات والكفاءة:

استخدم أكثر من معنى ليعبر عن مراجعة العمليات والكفاءة فبينما يطلق عليها البعض اسم المراجعة الإدارية يطلق عليها البعض الآخر مراجعة العمليات والإنجاز. ويطلق عليه البعض الآخر مراجعة النظم (محمود، ١٩٩٠).

وتسعى هذه المراجعة إلى فحص وتقييم أداء أعمال الشركة ككل لتحقيق الكفاية والفعالية في استخدام الموارد المتاحة في ضوء عدة معايير موضوعية لتقييم الكفاية وتعتبر هذه المراجعة التطور الطبيعي للمراجعة المالية وإن كانت تتجاوزها من حيث النطاق وعلى سبيل المثال بينما تعني المراجعة المالية بالتحليل الإحصائي لأعمار وقيم أرصدة حسابات العملاء التي لم تسدد في تواريخها وتبرزها باعتبارها معلقة أو مستحقات يتعين تحصيلها أو تكوين المخصص اللازم لها . نتجه مراجعة العمليات والكفاءة إلى إجراء تقييم شامل لنظام البيع الذي قد يسفر عن كشف

مشاكل محورية في التشغيل أي البحث أو الخدمة مما يؤدي إلى عدم رضا العميل وبالتالي عدم السداد.

• التأخر في تسليم البضاعة أو الخدمة مما يؤدي إلى عدم رضا العميل وبالتالي عدم السداد .

• نقص المخزون وعدم الاستجابة في الوقت المناسب لطلبات العميل مما يكشف عن المبيعات الضائعة أو سوء إدارة ورقابة المخزون .

• أخطاء في تسليم البضاعة المطلوبة للعميل مما يكشف عن سوء نظام مناولة المخزون وضعف الاتصالات بين الإدارات المختلفة .

ويرى الباحث أن المراجعة الداخلية تهدف إلى تقييم كافة الأنشطة داخل الشركة بغرض تحديد مدى استفادة الشركة من مواردها المتاحة واقتراح التحسينات الضرورية لرفع الكفاءة أو خفض التكلفة.

٣/٩/٢ مراجعة المهام الخاصة:

تتعلق بأية موضوعات إضافية يكلف بها المراجع الداخلي من الإدارة العليا للشركة كالمخزون الراكد وكيفية التصرف فيه وأسباب تكوينه أو مدى تناسب أسعار الشراء أو مدى واقعية جدول مرتبات العاملين. أو بحث شكاوى العملاء أو أسباب انخفاض المبيعات أو سبل زيادة رأس المال أو القروض أو اقتراح مجالات خدمة جديدة يمكن للشركة تقديمها أو مدى تناسب أسعار البيع مع المنافسة أو عدم كفاءة نظام الحاسب الآلي وتقديم التوصيات التي تؤدي

إلى تخفيض تكاليف الإنتاج. (Arens, & Loebbecke JK 1997)

وتتفق مراجعة المهام الخاصة من حيث النطاق أو الأسلوب مع مراجعة التشغيل والكفاءة وتختلف معها من حيث التوقيت فقط ، إذ بينما يتم تنفيذ مراجعة التشغيل وفقاً لخطة مراجعة متكاملة ومعتمدة من الإدارة العليا للشركة تنفذ مراجعة المهام الخاصة بالطلب أو عند الحاجة ولا يقتصر الهدف من أى منهما على مجرد رصد الظاهرة مثل تراكم المخزون أو انخفاض المبيعات أو ارتفاع نسبة المرجعات من المبيعات وإنما تبحث الأسباب التي أدت إلى وجود الظاهرة واقتراح أساليب العلاج.

١٠/٢ خصائص المراجعة الداخلية:

تكاد تجمع العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت هذا التعريف بالتحليل والتفسير على أن خصائص المراجعة الداخلية تتمثل في. (صبيحي، ٢٠٠٠)

- أنها وظيفة تنشأ داخل المنشأة، وبالتالي ضرورة أن يوجد بالهيكل التنظيمي للمنشأة شخص مسئول عنها.
- يقوم بها موظفون من داخل المنشأة وتابعون لها.
- مهمتها فحص وتقييم أنشطة المنشأة.
- لا يؤدي القيام بها إلى إنجاز أعمال تنفيذية.
- أن يتم تأديتها بطريقة موضوعية.
- من يقوم بها يكون مستقلاً عن الأنشطة محل الفحص والتقييم .
- تحدد الإدارة مجال ونطاق عملها .

١١/٢ قضايا مهمة يجب أخذها في الاعتبار عند تقييم وظيفة المراجعة الداخلية:

في إطار التعرض للقضايا المهنية قدم اتحاد المراجعين الداخليين بعض القضايا المهمة التي يجب أخذها في الاعتبار عند تقييم وظيفة المراجعة الداخلية وتتمثل تلك القضايا في ما يلي

((IIA, UK and Ireland (b), 2002) :

١. الوضع التنظيمي للوظيفة .
 ٢. قدرة أهداف الوظيفة مع أهداف التنظيم
 ٣. كفاءة الوظيفة على أولويات التنظيم
 ٤. كفاءة الموارد البشرية العاملة بالوظيفة .
 ٥. تركيز الوظيفة على أولويات التنظيم .
 ٦. القيمة المضافة من تقارير المراجعين الداخليين، ومدى إنجازهم في تعليم إدارة
الخطر والرقابة في مواضع التشغيل المختلفة .
 ٧. استغلال الوظيفة لكل وسائل التكنولوجيا المتاحة في التنظيم .
 ٨. وجود برامج لإدارة المعرفة بالوظيفة .
- وقدم اتحاد المراجعين الداخليين فيما يقابل كل قضية أو مجال من المجالات السابقة بمجموعة من التساؤلات التي تمثل الإجابة عليها المؤشرات والمقاييس التي يمكن من خلالها تقييم وظيفة المراجعة الداخلية للشركة. وعلى الرغم من أن تلك المحاولات تقتصر في معظم المجالات (التي شهدت على ضرورة تقييمها في وظيفة المراجعة الداخلية) مع المفهوم المعاصر

للمراجعة الداخلية إلا أنها تفتقر إلى مكونات النموذج المتكامل لإدارة وقياس أداء وظيفة
المراجعة الداخلية في ضوء التوجهات المعاصر لذلك الأداء .

جدول رقم (١)

١٢/٢ أوجه الاختلاف بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية:

تختلف المراجعة الداخلية عن المراجعة الخارجية من حيث الإلزام بها، ومن يقوم بها وعلاقته
بإدارة المنشأة، ومجال ونطاق عملها والمسئولية المترتبة على القيام بها. وفيما يلي جدول
يوضح أهم الفروق بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.

وجه الاختلاف	المراجع الداخلي	المراجع الخارجي
التعيين والتبعية:	موظف يتبع مستوى إداري معين (الإدارة العليا).	متعاقدا مهني مستقل تماما عن الشركة.
الجهة المسئول أمامها:	مسئول أمام رئيس مجلس إدارة الشركة أو الإدارة العليا أو لجنة المراجعة التابعة لمجلس الإدارة.	مسئول أمام الجمعية العامة للمساهمين.
أهداف عملية المراجعة:	تتحدد بمعرفة الإدارة العليا للشركة ويتوجه من المعايير الدولية ذات العلاقة وحسب التعاقد ونطاق الارتباط الذي يجريه مع الجهة المسئولة.	تتحدد بحسب معايير المراجعة الدولية ولا دخل لإدارة الشركة العليا بتحديداتها وتتمحور حول إبداء الرأي الفني المحايد فيما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت من كافة النواحي الجوهرية وفقاً لإطار تقارير مالية محدد.
الأطراف المستفيدة:	الإدارة العليا للشركة والمستويات الإدارية	المساهمون بالإضافة للأطراف

الخارجية المختلفة.	المختلفة ولجنة المراجعة بشكل مباشر ويستفيد المساهمون من تحسن الأداء بشكل غير مباشر.	
مراجعة مالية فقط.	مراجعة مالية و مراجعة أداء ومراجعة النظم الرقابية.	نطاق العمل:
أكثر استقلالية.	استقلالية مجتزة لتبعيته لإدارة المنشأة أو مجلس الإدارة ووقوعه تحت التأثير المباشر.	الاستقلالية:
تحديد حجم العينة ونطاق وتوقيت إجراءات المراجعة الخارجية.	التأكد من جودة هذا النظام وتطويره ومعالجة الثغرات ونقاط الضعف.	هدف تقويم نظام الرقابة الداخلية:
الفحص الإنتقادي المنتظم بالتركيز على صحة وتسجيل البيانات المالية التاريخية والخروج برأي فني محايد حول عدالة تمثيل القوائم المالية للواقع المالي للمنشأة وأن البيانات المالية قد أعدت وفقاً لإطار تقارير مالية محدد.	التركيز على الكفاءة والفعالية للأحداث التاريخية و تقويمها وتقويمها والتنبؤ و تقويم الأداء المستقبلي و تقويم نظم الرقابة و إدارة المخاطر وتفعيل الحوكمة في الشركات وبالتالي فهي تشمل جميع الجوانب المالية والتشغيلية وحتى ما يتعلق بالبيئة.	مجال وغرض المراجعة:
الجمعية العامة للمساهمين وينشر في الصحف ويوزع على الأطراف الداخلية والخارجية.	بوجه بصفة أساسية للإدارة العليا أو لجنة المراجعة بحسب التبعية التنظيمية والأهمية النسبية.	متلقي التقرير:
عملية المراجعة تتركز حول البيانات الختامية الخاصة بالفترة المالية وبالتالي فهي تتركز في آخر الفترة المالية بالإضافة إلى مراجعات محدودة خلال العام.	عملية المراجعة مستمرة وفقاً لخطة معتمدة من الإدارة العليا ولجنة المراجعة.	دورية المراجعة:

المصدر (المدلل، 2007)

١٣/٢ التعاقد الخارجي للقيام بوظيفة المراجعة الداخلية:

في أوائل التسعينات ، بدأت شركات المراجعة الأمريكية، النظر إلى توسع نشاطات وخدمات المراجعة ، سواء لعملائها الحاليين أو العملاء الجدد. فالعديد من شركات المراجعة الأمريكية، قامت بإنشاء وحدات وأقسام داخلية، لتسويق وتقديم خدمات المراجعة الداخلية كتعاقد خارجي بالنسبة للمنشآت عميل المراجعة الداخلية. فالعديد منهم يعتقد بأن تقديم مثل هذه الخدمات توسع وامتداد طبيعي لعمل المراجعين الخارجيين ، ويطلقون عليه التوسع في خدمات المراجعة . ويعتقدون أيضا بأن أداء المراجعين الخارجيين فيما يتعلق بنشاطات المراجعة الداخلية، يمكن أن يعزز من جودة المراجعة، من خلال الأخذ بالاعتبار معرفة المراجع الخارجي بالعميل، والعمليات، والصناعة. حيث إن وجود المراجع الخارجي داخل المنشأة يمكنه من فهم الأعمال والنشاطات والعمليات، وتحديد المخاطر الرئيسية للمراجعة وكان السبب في هذا التطور والتوسع ارتفاع تكلفة المراجعة الداخلية، واحتياجها إلى مهارات متخصصة بالنسبة للمنشآت محل المراجعة. (Geiger,Others,2002)

وقد أشارت شركة آرثر أندرسون العالمية للمراجعة في دليلها التسويقي إلى أن التعاقد الخارجي أصبح يشكل مفهوما استراتيجيا يضيف قيمة للمؤسسة من خلال تحويل وظيفة المراجعة الداخلية من قسم المراجعة الداخلية الخاص بالشركة إلى شركة متخصصة للمراجعة، الأمر الذي من شأنه إضافة كادر متميز وأكثر خبرة بالإضافة إلى إعفاء الشركة من تكاليف قسم المراجعة الداخلية، ومن الأعباء المترتبة على التعيين والتوظيف وغيرها ويضيف (صبيحي، 2000) جملة من الأسباب أهمها:

١_ قصور استقلال المراجع الداخلي، حيث أن جميع المحاولات التي تستنفذ لتفعيل استقلال المراجع الداخلي، من تدعيم مركزه في الهيكل التنظيمي وعزله عن الوظائف التنفيذية، وحتى وجود خط اتصال بينه وبين مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، قد لا تتجح في عزل تأثيرات الإدارة عليه.

٢_ الخبرات العالية التي يتطلب توافرها في المراجع الداخلي حيث أن مجموع هذه الخبرات في وحدة الرقابة الداخلية قد تبدو صغيرة إذا ما قورنت بالخبرات المتوفرة لدى مكتب المراجعة الخارجية وبيوت الخبرة في هذا المجال.

٣_ تخفيض التكاليف مع المحافظة على جودة العمل المؤدى في الوقت ذاته.

٤_ السماح للإدارة بالتركيز على الاختصاصات الرئيسية حيث أن الاستعانة بفريق خارجي يعفي الإدارة من الإشراف المباشر ويتيح لها التفرغ لمتابعة القضايا الإستراتيجية.

٥_ الحصول على ممارسات رائدة، حيث أن التعاقد الخارجي يمكن المنشأة من الحصول على ممارسات رائدة من الفريق الخارجي نبعث من خبرة هذا الفريق في العمل في المنشآت الأخرى.

٦_ تخفيض تكلفة المراجعة الخارجية حيث أن الشركة تستطيع الوصول إلى صفقة مع شركة المراجعة الخارجية يتم بموجبها المراجعة الداخلية والخارجية والحصول على ما يسمى بوفورات الحجم الكبير.

وقد أثار قيام شركات المراجعة الخارجية الأمريكية بتقديم خدمات المراجعة الداخلية بشكل واسع وكبير، جدل كبير حول قضية استقلال المراجع الخارجي عند قيامه بوظيفتي المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية لنفس المنشأة، حيث أن هذه العلاقة تثير القلق نظرا

لنضج المصالح بين المراجع الخارجي، والمنشأة محل المراجعة، والتي يمكن أن تُضعف موضوعية المراجع الخارجي. لذلك قام الكونجرس في العام 2000 بإصدار التشريعات والقوانين التي تخفض وتحد من الخدمات التي يمكن أن تقدمها شركات ومكاتب المراجعة، للشركات التي تقوم بمراجعة قوائمها المالية، لذلك وخاصة بعد انهيار شركة انرون للطاقة، دعا المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين، إلى تعليق مثل هذه الخدمات بشكل عام. فيما يعتقد معهد المراجعين الداخليين أن وجود هذا التناقض في عمل شركات المراجعة يؤدي إلى أن تأخذ شركات المراجعة دور المدافع غير المباشر عن إدارة المنشآت في مزاعم وتأكيدات الإدارة حول القوائم المالية ، بالتالي فهي تصبح تميل إلى خدمة الإدارة أكثر من خدمة المساهمين والمستثمرين. (Geiger, et al 2002).

وقد أوضح معهد المراجعين الداخليين موقفه من التعاقد الخارجي في نشرة أصدرها عام

(IIA, 2005) بأن أبقى الباب مفتوحاً لهذا النوع من التعاقد وذلك بشروط

١. الحصول على الجودة المناسبة في الخدمة وأن يؤديها أشخاص مؤهلين لذلك.

٢. أن توفر المنشأة الإشراف الكافي والملائم على هذه الطواقم من داخل المستويات التابعة

لها.

٣. أن لا تقوم الشركة المتعاقد معها للقيام بالمراجعة الخارجية، بانجاز وظيفة المراجعة

الداخلية.

الفصل الثالث

معايير الأداء المهني

١/٣ المقدمة

٢/٣ خصائص المعايير

٣/٣ أهداف معايير المراجعة الداخلية

٤/٣ مفهوم المعيار

٥/٣ معايير المراجعة:

٦/٣ المعايير العامة: (Attribute Standard)

٧/٣ معايير الأداء: (Performance Standards) (IIA,2004)

٨/٣ قواعد السلوك المهني

١/٣ مقدمة:

اعتمدت مهنة المراجعة لمدة تزيد عن ربع قرن على معايير المراجعة الصادرة عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) ، التي ظهرت في أوائل الخمسينات ، حيث شكل المجمع لجنة تسمى " لجنة إجراءات المراجعة " تهدف إلى وضع وصياغة تلك المعايير، وقد نشرت تقريرها عام ١٩٥٤ وطبقت آنذاك على قطاع الأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، واعتبرت المصدر الأساسي الذي اعتمدت عليه المهنة في معظم دول العالم الحر، وحظيت بقبول عام على المستوى العالمي خلال تلك الفترة، وأصبحت متعارفا عليها بين أعضاء المهنة نظرا لتناولها المفاهيم الأساسية التي تحكم الأداء المهني. (محمود، ١٩٨٩)

وقد تعرضت تلك المعايير للعديد من الدراسات والبحوث الفردية والجماعية الصادرة عن الجامعات العلمية، وكانت تهدف في معظمها إلى تطويرها حتى يمكن التغلب على مشاكل التطبيق، إلى أن صدر معايير المراجعة الدولية في يوليو عام ١٩٧٩ بمعرفة لجنة المراجعة الدولية (AIPC) المنبثقة عن اتحاد المحاسبين الدولي (IFAC) الذي تم إنشاؤه في أكتوبر عام ١٩٧٧م نتيجة اتفاق تم توقيعه بمعرفة ثلاث وستين منظمة مهنية تمثل تسعة وثلاثين قطراً. (محمود، ١٩٨٩)

وقد أصدر مجمع المراجعين الأمريكيين معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية (IIA) عام ١٩٧٨ في خمسة معايير رأسية ويشمل كل معيار رئيسي على مجموعة من المعايير الفرعية التي تعبر عن وسائل تحقيق المعيار الرئيسي، وقد ساهمت هذه المعايير في بلورة أهداف المراجعة الداخلية، ووضع الخطوط العريضة لمسئوليات وواجبات المراجع الداخلي، وموقعه

التنظيمي، وكفاءته المهنية، ونطاق عمل وإطار تنفيذ المراجعة الداخلية، وتوصيل النتائج وتتبعها ، وكيفية إدارة قسم المراجعة الداخلية، وبذلك فإن هذه المعايير تعتبر من المحددات الأساسية لتحسين جودة عمل المراجعة الداخلية. (العبادي، ١٩٩٩م)

لذا أصبحت معايير المراجعة الداخلية مرجعاً لا غنى عنه يسترشد به المهنيون في جميع أنحاء العالم، وفي دول العالم الثالث على وجه الخصوص حيث لا يتواجد في معظم تلك الدول معايير محلية تحكم الممارسات المهنية فيها، ولعل ذلك كان دافعاً لجهات الرقابة والإشراف على مهنة المراجعة في معظم الدول العربية لأن تلزم المراجعين القانونيين باعتماد تطبيق معايير المراجعة الدولية على حسابات الشركات والبنوك والمؤسسات المالية، وذلك بعد مراعاة تكييف تطبيقها بما يتلاءم ومتطلبات البيئة الاقتصادية والمالية المحلية في كل منها. (جربوع، ٢٠٠٢)

٢/٣ خصائص المعايير:

تتميز تلك المعايير في بعض الخصائص يمكن إيجازها في ما يلي: (محمود، ١٩٨٩)

١. ركزت على تفصيلات إجراءات العمل المهني مما يشكل قيوداً على تحرك المراجعين، وإن كان لذلك ميزة تتمثل في تقليل التفاوت والاختلاف بين المراجعين والاقتراب نحو الموضوعية قدر الإمكان عند انجاز عملية المراجعة .

٢. استخدمت اللجنة مصطلح خطوط إرشادية للأداء المهني. ولا شك أن تلك التسمية أكثر تحفظاً من المصطلح الذي كان يشيع استخدامه عالمياً وهو مستويات، وذلك لتوفير قدر من المرونة عليه لترك المجال مفتوحاً أمام المنظمات المهنية للدول الأعضاء للاسترشاد بتلك المعايير، مع ترك الفرصة لها ليكيفها مع الظروف البيئية الخاصة بكل دولة،

بالإضافة لإضفاء الطابع الاختياري للأخذ بتلك المعايير من قبل تلك المنظمات، ولا شك أن ذلك يشكل حافزا لتوسيع دائرة قبول تلك المعايير .

٣. لم ترق لمستوى المعايير التي تجب أن يتوافر فيها مجموعة من المقومات الأساسية، وأولها قابلية للقياس الكمي. واعتبارها أداء للحكم على جودة الأداء. ويجب الاعتراف أنه من الصعب التعبير الكمي عن الخدمات التي يوفرها مكتب المراجع أو ما يقوم به من أعمال. وإن كانت قد تمت محاولات في هذا الصدد، ولذلك كانت التسمية التي أطلقتها اللجنة والتي اعتبرتها خطوطا إرشادية تتضمن مجموعة من القواعد والإجراءات التي تحكم الأداء المهني أكثر تحديدا ودقة من مصطلح " معيار " .

٤. تعتبر أكثر عمومية وشمولا نظرا لصدورها عن تجمع دولي يضم معظم دول العالم الحر فقد شمل ثلاثا وستين منظمه مهنية محاسبية تمثل تسعة وثلاثين قطرا.

٥. تمثل الإطار العام الذي ينظم المهنة، والذي يلقي قبولا عاما على المستوى الدولي، كما ينظر إليها باعتبارها قواعد أساسية يجب إتباعها لمن يرغب في مزاوله المهنة.

٣/٣ أهداف معايير المراجعة الداخلية:

تهدف معايير المراجعة الداخلية إلى ما يلي. (IIA, 2004)

- ١- بيان المبادئ الأساسية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية.
- ٢- وضع إطار عمل للأداء، ولتحسين أنشطة المراجعة الداخلية ذات القيمة المضافة.
- ٣- وضع أسس تقويم أداء المراجعة الداخلية.
- ٤- التشجيع على تحسين وتطوير أعمال وأنشطة المنشأة.

٤/٣ مفهوم المعيار:

لا يوجد خلاف على أهمية وجود معايير للأداء تحكم وتحدد مواصفات أي عمل مهني بل واعتبرت ضمن المقومات الأساسية التي تشكل مقومات العمل المهني، وقد عرف (عويض، 1985) المعيار بشكل عام على أنه "نموذج أو مثال موضوع بواسطة السلطات المختصة أو نتيجة للعرف أو الاتفاق العام كأساس لما يجب إتباعه وقد يكون وزناً أو حجماً أو محتويات محددة أو قيمة معينة أو طريقة للأداء"

كما عرف معهد المدققين الداخليين المعيار بأنه:

Standard – A professional pronouncement promulgated by the Internal Auditing Standards Board that delineates the requirements for performing a broad range of internal audit activities, and for evaluating internal audit performance. (IIA, 2004).

بمعنى إعلان مهني رسمي يصدر عن هيئة معايير التدقيق الداخلي يحدد متطلبات أداء

نطاق عريض من أنشطة التدقيق الداخلي وتقييم أداء التدقيق الداخلي.

٥/٣ معايير المراجعة:

تنقسم معايير المراجعة الداخلية إلى خمسة أقسام أساسية تغطي الجوانب المختلفة للمراجعة الداخلية في أي منشأة وهذه الأقسام هي : الاستقلال - العناية المهنية - نطاق العمل - تنفيذ أعمال المراجعة - إدارة قسم المراجعة الداخلية.

وقد أصدر معهد المراجعين الداخليين قوائم لاحقة ومكملة ، تناولت مختلف المعايير التي اشتملت عليها القائمة السابقة بصورة تفصيلية ، مثل مفاهيم ومسئوليات الرقابة و الحد من حالات الغش والتحقق منها، وضبط جودة المراجعة الداخلية، وأوراق عمل المراجع والعلاقة مع المراجع الخارجي والاتصال مع مجلس الإدارة و تقويم المخاطر وتخطيط عملية المراجعة ومتابعة نتائج المراجعة وغيرها وتعتبر هذه التفاصيل امتدادا وتفسيرا للمعايير القائمة التي سبق إصدارها عام 1978 ولا تعتبر تغييراً ولا تعديلاً لها .وفي كانون الثاني من عام 2000 أصدر المعهد قائمة جديدة بمعايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية اشتملت للمرة الأولى منذ عام 1978 على إدخال عددا من التعديلات على القائمة الصادرة في عام 1978 واشتملت أيضاً على عدد من المعايير الجديدة (العمرى، عبد المغني، 2006) ، وقد أعاد المعهد تقسيم المعايير إلى قسمين رئيسين وهما (IIA, ٢٠٠٤)

• المعايير العامة (Attribute Standard).

• معايير الأداء (Performance Standards).

وفيما يلي معايير المراجعة الداخلية والتي أصدرها معهد المراجعين الداخليين مؤخراً

(IIA) والملتزم بتطبيقها من أول عام (2002م 2004)

٦/٣ المعايير العامة (Attribute Standard)

وهي المعايير التي تحدد خصائص ومواصفات الجهة أو الشخص القائم بعملية التدقيق الداخلي ويشمل أربعة معايير رئيسية ينقسم كل منها إلى معايير فرعية بالإضافة إلى معايير تنفيذ هذه المعايير:

١/٦/٣ معيار يتعلق بالغرض من التدقيق الداخلي والسلطات والمسئوليات (Purpose, Authority, and Responsibility). حيث يوضح هذا المعيار أن الغرض والسلطات والمسئوليات الممنوحة للمدقق الداخلي يجب أن يتم تحديدها من خلال مجلس الإدارة عبر النظام الخاص بالتدقيق الداخلي.

٢/٦/٣ معيار يتعلق بالاستقلالية والموضوعية (Independence and Objectivity). ويوضح هذا المعيار أن أنشطة التدقيق الداخلي يجب أن تكون مستقلة وأن المدققين الداخليين يجب أن يكونوا موضوعيين في أداء هذه الأنشطة ويشمل هذا المعيار على ثلاثة من المعايير الفرعية:

- الأول: معياراً يتعلق بالاستقلال التنظيمي (Organizational Independence) حيث يفترض أن يرفع المدقق الداخلي تقريره إلى مستوى إداري مناسب داخل المنشأة بما يضمن تنفيذ التوصيات الواردة.
- والثاني: معياراً يتعلق بالموضوعية الشخصية (Objectivity Individual) للمدقق الداخلي حيث يفترض به أن يكون محايداً وغير منحاز وبعيداً عن تضاربات المصالح مع جميع الأطراف ذات العلاقة.

▪ والثالث: . معياراً يتعلق بمعالجة الضعف في الاستقلالية والموضوعية (Impairments)

(to Independence or Objectivity) ويوضح هذا المعيار بأن أي ضعف في

الاستقلالية من حيث المظهر أو الجوهر يجب الكشف عنه فوراً للأطراف المناسبة وذات

الاختصاص.

وقد حدد (فخرا ومحمود، ١٩٩٦) أربعة أوجه للاستقلالية تتعلق بالمدقق الداخلي وهي:

أ_ الاستقلال المهني: ويمكن تحقيق هذا الشكل من الاستقلالية عبر تشكيل لجنة مستقلة للتدقيق

داخل المنشأة يصدر عنها التفويض للمراجع الداخلي للقيام بالعمل وكذلك قرار تعيينه وقرار نقله

وعزله وتحديد راتبه ومكافأته.

ب_ الاستقلال في أداء عملية التدقيق: ويقصد به عدم تأثر عملية التدقيق بآراء الغير عند

تخطيط عملية التدقيق وعند القيام بالفحص وكذلك عند التقرير.

ج_ الاستقلال الفني: ويقصد به امتلاك المدقق الداخلي أعلى درجات المهارة في أداء العمل

المنوط به وهذا يتم تعزيزه من خلال المؤهلات العلمية العالية والتدريب وسياسات التعيين

والتوظيف.

د_ الاستقلال المالي: ويقصد به عدم تدخل الإدارات التنفيذية في تعيين المدقق الداخلي وتحديد

أتعابه ومكافأته ويرى الباحث أن هذا الشكل يعتبر امتداداً أو جزءاً مهماً من موضوع الاستقلال

التنظيمي.

٣/٦/٣ معيار يتعلق بالاحتراف والحرفية وبذل العناية المهنية الواجبة (Professional

and Due Professional Care)

حيث يشمل هذا المعيار على ثلاثة معايير فرعية

- الأول منها يتعلق بالحرفية يجب أن يتم بمنتهى الحرفية.
- والثاني معياراً يتعلق بأن يبذل في أداء العمل العناية المهنية الواجبة والتي تضمن تحقيق النتائج والتي يتوقع أدائها من قبل مدقق داخلي رشيد ومؤهل بنسبة كافية.
- والثالث معياراً يتعلق بالتطور المهني المستمر ويوضح هذا المعيار أن (Continuing Professional Development) المدققين الداخليين يجب عليهم أن يعززوا معارفهم ومهاراتهم بشكل مستمر.

ويرى الباحث أن التأهيل العلمي من أهم عوامل نجاح المراجعة الداخلية حيث أصبحت تمارس من خلال مجموعة من الأساليب العلمية والفنية التي يصعب تطبيقها بدون توافر التأهيل العلمي. وبدن امتلاك مجموعة من المهارات والخبرات اللازمة لذلك.

٤/٦/٣ معيار يتعلق ببرنامج لتأمين الجودة وتطوير عملية التدقيق الداخلي (Quality

Assurance and Improvement Program) ويقنضي هذا المعيار من المسئول عن وحدة

التدقيق الداخلي أن يطور ويحافظ على برنامج يضمن تأمين وتحسين جودة التدقيق وبما يغطي كافة أوجه النشاط وأن يكون مصمم باتجاه إضافة القيمة وتحسين عمليات المنشأة بشكل عام وضمن انسجام عمل التدقيق الداخلي مع المعايير والقواعد الأخلاقية، ويشمل هذا المعيار على أربعة معايير فرعية وهي:

- معيار يتعلق بتقديرات جودة هذا البرنامج (Quality Program Assessments) ويقتضي هذا المعيار مراقبة جودة العمل وتقييم تأثير البرنامج المطبق للجودة والأخذ بالملاحظات من داخل وخارج وحدة التدقيق الداخلي والمنشأة.
- معيار يتعلق بالتقرير عن برنامج الجودة المقر ويتطلب ذلك من المسئول عن التدقيق الداخلي إبلاغ مجلس الإدارة عن التقييمات الخارجية لبرنامج الجودة.
- والمعيار الثالث في هذه المجموعة هو معيار حول مراقبة اتساق العمل مع المعايير (Use of 'Conducted in Accordance with the 'Standards) و ينص هذا المعيار على تشجيع المدققين الداخليين على التقرير بأن عملهم يتسق مع المعايير ويشير إلى أنهم غير ملزمين بذلك إذا نص ميثاق التدقيق الداخلي على أن التدقيق الداخلي يتم وفق المعايير.
- والمعيار الرابع في هذه المجموعة ينص على الكشف عن حالات عدم الالتزام الكامل بالمعايير (Disclosure of Noncompliance) وهذا يقتضي من المسئول عن التدقيق الداخلي أن يكشف فوراً للإدارة العليا أو لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة عن حالات عدم الالتزام الكامل بالمعايير إذا كان لهذا الأمر تأثيرات جوهرية على نتائج عملية التدقيق الداخلي.

٧/٣ معايير الأداء (Performance Standards) (IIA,2004)

وهذه المعايير تتعلق بتخطيط عملية المراجعة وبتوصيل النتائج بطريقة سليمة وفحص البيانات والتأكد من صحتها وإعداد التقارير بصورة جيدة.

١/٧/٣ معيار إدارة أنشطة المراجعة الداخلية:

يقضي هذا المعيار بأن يقوم مسئول المراجعة الداخلية بإدارة أنشطة المراجعة الداخلية بكفاءة، للتأكد من إضافة قيمة للمنشأة . والذي يتوجب عليه أن يقوم بإعداد خطة للمراجعة الداخلية مبنية على تحديد أولويات مواجهة المخاطر التي تواجهها المنشأة وأن تتسق هذه الخطة مع أهداف المنظمة . والتواصل مع الجهات المختصة فيما يتعلق بضرورة الاتصال بالإدارة العليا ومجلس الإدارة ولجنة المراجعة، لإبلاغها بالخطط والتغييرات الجوهرية على الخطط، والحصول على الموافقة عليها . وكذلك التأكد دائما من توافر الموارد الكافية، لإنجاز خطة المراجعة الداخلية . ويقوم المسئول عن المراجعة الداخلية بوضع الخطط لتنفيذ مسئوليات نشاط المراجعة الداخلية، وقيامه بالاتصال والتنسيق مع الأطراف الداخلية والخارجية التي تقوم بتزويد المنظمة بالخدمات التأكيدية والاستشارية، منعاً لازدواج العمل وضياح الجهود . ويجب عليه أن يرفع تقريراً دورياً للإدارة العليا ومجلس الإدارة، يتضمن أهداف العمل الذي قام به والصلاحيات اللازمة لإنجازه ومسئوليته عن ذلك، وما تم إنجازه من الخطة، وكذلك يجب أن يشمل الإفصاح، وكشف مخاطر محددة تواجه المنشأة، والأمور الرقابية والقضايا المتعلقة بالرقابة والتحكم المؤسسي، وأية أمور كلفته بها الإدارة العليا.

٢/٧/٣ معيار طبيعة عمل المراجعة الداخلية:

وينص هذا المعيار على أن نشاط المراجعة الداخلية يجب أن يقوم، ويساهم في تحسين إدارة المخاطر والرقابة، وعملية التحكم المؤسسي، مستخدماً منهجاً منتظماً ومنضبطاً.

٣/٧/٣ معيار تخطيط عملية المراجعة الداخلية:

وينص المعيار على أنه يجب على المراجعين الداخليين إعداد وتوثيق خطة لنشاط المراجعة الداخلية، تتضمن نطاق، وأهداف، وتوقيت عملية المراجعة والموارد اللازمة للقيام بنشاط المراجعة.

٤/٧/٣ معيار تنفيذ عملية المراجعة الداخلية:

ويوضح هذا المعيار على أنه يجب على المراجعين الداخليين تحديد، وتحليل، و تقويم وتوثيق المعلومات بشكل كاف لتحقيق أهداف عملية المراجعة.

٥/٧/٣ معيار توصيل نتائج المراجعة الداخلية:

يجب على المراجع مناقشة النتائج والتوصيات، التي توصل إليها مع المستوى الإداري المناسب، قبل إصدار تقريره النهائي، ويجب أن تكون التقارير موضوعية وواضحة ومحددة وبناءة، و معدة في الوقت المناسب، ويشتمل التقرير عادة على الغرض منه، ونطاق، ونتائج عملية المراجعة كلما كان ذلك مناسباً فإنه يجب أن يتضمن رأي المراجع، ويجب أن يتضمن التقرير توصيات المراجع بشأن التحسينات الممكنة مع ذكر الجوانب السلبية في الأداء و أي إجراءات تصحيحية لازمة . كما قد يتضمن التقرير وجهة نظر الجهة محل المراجعة في النتائج والتوصيات

ويجب مراجعة التقرير عن طريق المشرف على قسم المراجعة الداخلية قبل إصداره بصورته النهائية.

٦/٧/٣ معيار متابعة النتائج:

بعد إصدار تقرير المراجعة، يجب على مسئول المراجعة الداخلية متابعة ما تم فيه وذلك للتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات المناسبة للتعامل مع نتائج المراجعة.

٧/٧/٣ معيار قبول الإدارة للمخاطر:

ينص المعيار على أنه يجب على مسئول المراجعة الداخلية إذا ما وجد أن مستوى المخاطر المتبقية، بعد تنفيذ التوصيات غير مقبول، فإن عليه أن يناقش المسألة مع الإدارة العليا، وفي حال عدم الوصول إلى حل، فعلى مسئول المراجعة بالتوافق مع الإدارة العليا أن يتوجه إلى مجلس الإدارة وإبلاغه بالأمر.

٨/٣ قواعد السلوك المهني:

- تؤكد كل من وثيقة مسئوليات المراجعة الداخلية، ومعايير المراجعة الداخلية على ضرورة التزام المراجعين بقواعد مناسبة للسلوك المهني . وهناك ثلاثة أسباب رئيسية لضرورة وجود إصدار رسمي بقواعد السلوك المهني . وتتمثل هذه الأسباب في كل مما يلي: (SOCPA, 2004)
- أن أعضاء معهد المراجعين الداخليين يمثلون مهنة المراجعة الداخلية.
 - اعتماد الإدارة على مهنة المراجعة الداخلية.
 - يجب أن يحافظ أعضاء المهنة على معايير السلوك، والشرف، والشخصية ، حتى يمكنهم ممارسة المراجعة الداخلية بطريقة مناسبة.
- وتقضي قواعد السلوك المهني ، بأن تقع على المراجعين الداخليين مسؤولية السلوك القويم، بحيث لا يكون هناك أي شك في إخلاصهم ونزاهتهم . ويمكن تلخيص قواعد السلوك المهني للمراجعة الداخلية فيما يلي: (SOCPA, 2004)
- يجب على المراجعين الداخليين أن يتسموا بالأمانة والموضوعية والحرص في أداء واجباتهم ومسئولياتهم.
 - يجب أن يتسم المراجعون الداخليون بالإخلاص في جميع الأمور المتعلقة بالمنشأة التي يعملون فيها، ويجب ألا يكونوا عن علم جزءاً من أي نشاط غير قانوني أو غير ملائم.
 - يجب ألا ينخرط المراجعون الداخليون في أي عمل أو نشاط يؤدي إلى الإساءة إلى مهنة المراجعة الداخلية، أو إلى المنشأة العاملين فيها.
 - يجب أن يتمتع المراجعون الداخليون عن الدخول في أي نشاط يمكن أن يتعارض مع مصلحة المنشأة التي يعملون فيها، أو يمكن أن يعيقهم عن القيام بواجباتهم ومسئولياتهم بموضوعية.

- يجب ألا يقبل المراجعون الداخليون، أي شيء له قيمة من العاملين بالمنشأة أو عملائها، أو الموردين أو شركاء العمل، إذ قد يؤثر ذلك أو يفترض أن يؤثر في حكمهم الشخصي.
- يجب ألا يقوم المراجعون الداخليون إلا بالأعمال التي يمكنهم القيام بها بكفاءة مهنية.
- يجب أن يستخدم المراجعون الداخليون الوسائل المناسبة للالتزام بمعايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية.

- يجب أن يكون المراجعون الداخليون أمناء على المعلومات التي يحصلون عليها خلال عملية المراجعة. ويجب ألا يستخدموا أي معلومات سرية أو خاصة بالمنشأة لتحقيق مكاسب خاصة أو بأي صورة تخالف القوانين أو تضر بمصلحة المنشأة.

- يجب على المراجعين الداخليين عند إعدادهم التقارير عن نتائج أعمالهم الكشف عن جميع الحقائق الجوهرية المعروفة لهم، والتي إذا لم يتم الكشف عنها سوف تؤدي إلى تقارير مضللة عن العمليات محل المراجعة أو قد تؤدي إلى التغطية على ممارسات غير قانونية.
- يجب على المراجعين الداخليين السعي دائما وبصفة مستمرة لتحسين كفاءتهم وفعاليتهم وجودة الخدمات التي يقدمونها.

- يجب على المراجعين الداخليين في ممارستهم للمهنة الالتزام بضرورة الحفاظ على المعايير العالية للتأهيل والأخلاق والكرامة التي يضعها معهد المراجعين الداخليين

هذا وتمثل قواعد السلوك المهني ومعايير الممارسة المهنية، الأركان الأساسية التي تستند

إليها مهنة المراجعة الداخلية.

وعلى الرغم من أن هذه المهنة قد تطورت وازدهرت في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الخمسين سنة الماضية، وامتد تطورها إلى دول أخرى، إلا أن الواقع العملي لمهنة المراجعة

الداخلية، في كثير من الدول، يشير إلى عدم توفر المنظمات المهنية المشرفة على تنظيم شؤون تلك المهنة، وكذلك عدم اكتساب إدارة المراجعة الداخلية للموقع التنظيمي المناسب، فضلاً عن عدم اهتمام العديد من منشآت الأعمال، بتوفير الكفاءات المهنية المناسبة لإدارة المراجعة الداخلية. إنها لم تحظ بمثل هذا التطور في منطقتنا العربية. إذ زالت النظرة إليها كوظيفة من وظائف الرقابة في المنشأة وليس مهنة متكاملة معترف بها و لها متطلباتها وأركانها الأساسية . حيث اقتصر دور المراجعة الداخلية على مجرد القيام بالمراجعة الحسابية والمستندية دون الاهتمام بالدور البناء والتقويمي المطلوب. (ليبب، 2003)

من خلال ما سبق، فالباحث يعتبر أنه لا بد من وجود إلزام قانوني للمراجعين الداخليين بالالتزام بقواعد السلوك المهني لأنها تمثل ركناً جوهرياً مهماً في المراجعة الداخلية ولا بد من وجود جهة تشرف على ذلك وفي حالة الإخلال بها تكون هناك عقوبات بذلك.

الفصل الرابع

الطريقة والإجراءات

١/٤ مقدمة

٢/٤ منهجية الدراسة

٣/٤ مجتمع وعينة الدراسة

٤/٤ خصائص وسمات مجتمع الدراسة

٥/٤ أداة الدراسة

٦/٤ صدق وثبات الاستبيان

٧/٤ ثبات فقرات الاستبانة Reliability

٨/٤ المعالجات الإحصائية

١/٤ مقدمة:

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة، وأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيراً المعالجات الإحصائية التي اعتمدها الباحث عليها في تحليل الدراسة.

٢/٤ منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف بأنه طريقة في البحث تتناول إحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل الباحث في مجرياتها ويستطيع الباحث أن يتفاعل معها فيصفها ويحللها، وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة مدى قدرة المراجع الداخلي من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الدولية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية، و سوف تعتمد الدراسة على نوعين أساسيين من البيانات:

١/٢/٤ البيانات الأولية.

وذلك بالبحث في الجانب الميداني بتوزيع استبيانات لدراسة بعض مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS (Statistical Package for Social Science) الإحصائي واستخدام

الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة .

٢/٢/٤ البيانات الثانوية.

تم مراجعة الكتب والدوريات والمنشورات الخاصة أو المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، والتي تتعلق بمدى قدرة المراجع الداخلي من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الدولية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية، وأية مراجع قد يرى الباحث أنها تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي، وقام الباحث من خلال اللجوء للمصادر الثانوية في الدراسة، بالتعرف على الأسس و الطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت و تحدث في مجال الدراسة .

٣/٤ مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المراجعين الداخليين ومدراء التدقيق العاملين في الشركات المساهمة العامة ، وتم استخدام أسلوب الحصر الشامل لجمع البيانات نظرا لصغر حجم المجتمع والبالغ ٣٥ مراجع ومدقق، وتم توزيع استبانته الدراسة على جميع أفراد مجتمع الدراسة، وتم استرداد ٣٤ استبانته، وبعد تفحص الاستبانات تم استبعاد ٣ استبانات نظرا لعدم تحقق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستبيان، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة ٣١ استبانته.

٤/٤ خصائص وسمات مجتمع الدراسة كما يلي:

١/٤/٤ المؤهل العلمي:

يبين جدول رقم (٢) أن ٨٧,١ % من مجتمع الدراسة مؤهلهم العلمي " بكالوريوس " ، و١٢,٩ % من مجتمع الدراسة " ماجستير "

جدول رقم (٢)

المؤهل العلمي

النسبة المئوية	التكرار	المؤهل العلمي
٠,٠	٠	دبلوم
٨٧,١	٢٧	بكالوريوس
١٢,٩	٤	ماجستير
٠,٠	٠	دكتوراه
١٠٠,٠	٣١	المجموع

٢/٤/٤ مسمى الوظيفة:

يبين جدول رقم (٣) أن ٩,٧ % من مجتمع الدراسة يعملون في وظيفة " مدير دائرة(وحدة) التدقيق الداخلي " ، و ١٦,١ % من مجتمع الدراسة يعملون في وظيفة " مدقق رئيسي في دائرة (وحدة) التدقيق الداخلي " ، و ٣٨,٧ % من مجتمع الدراسة يعملون في وظيفة " مدقق داخلي " ، و ٣٥,٥ % من مجتمع الدراسة يعملون في " وظائف أخرى "

جدول رقم (٣)

الوظيفة

النسبة المئوية	التكرار	الوظيفة
٩,٧	٣	مدير دائرة (وحدة) التدقيق الداخلي
١٦,١	٥	مدقق رئيسي في دائرة (وحدة) التدقيق الداخلي
٣٨,٧	١٢	مدقق داخلي
٣٥,٥	١١	أخرى
١٠٠,٠	٣١	المجموع

٣/٤/٤ التخصص العلمي:

يبين جدول رقم (٤) أن ٧٧,٤ % من مجتمع الدراسة تخصصهم العلمي " محاسبة " ، و ١٢,٩ % من مجتمع الدراسة تخصصهم العلمي " إدارة أعمال " ، و ٩,٧ % من مجتمع الدراسة تخصصهم العلمي " تخصص آخر "

جدول رقم (٤)

التخصص العلمي

النسبة المئوية	التكرار	التخصص العلمي
٧٧,٤	٢٤	محاسبة
١٢,٩	٤	إدارة أعمال
٠,٠	٠	علوم مالية ومصرفية
٠,٠	٠	اقتصاد
٩,٧	٣	تخصص آخر
١٠٠,٠	٣١	المجموع

٤/٤/٤ عدد سنوات الخبرة:

يبين جدول رقم (٥) أن ١٩,٤ % من مجتمع الدراسة بلغت خبراتهم " اقل من ٥ سنوات " ، و ٢٩,٠ % من مجتمع الدراسة تراوحت خبراتهم بين " ٥-١٠ سنوات " ، و ٢٩,٠ % من مجتمع

الدراسة تراوحت سنوات الخبرة لديهم " ١١-٢٠ سنة"، و ٢٢,٦% من مجتمع الدراسة تراوحت سنوات الخبرة لديهم " أكثر من ٢٠ سنة"،

جدول رقم (٥)

عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ٥ سنوات	٦	١٩,٤
٥-١٠ سنوات	٩	٢٩,٠
١١-٢٠ سنة	٩	٢٩,٠
أكثر من ٢٠ سنة	٧	٢٢,٦
المجموع	٣١	١٠٠,٠

٥/٤ أداة الدراسة:

تم إعداد الاستبانة على النحو التالي:

- ١- إعداد استبانة أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.
- ٢- عرض الاستبانة على المشرف من أجل اختبار مدى ملائمتها لجمع البيانات.
- ٣- تعديل الاستبانة بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.
- ٤- تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم.
- ٥- إجراء دراسة اختباريه ميدانية أولية للاستبانة وتعديل حسب ما يناسب.
- ٦- توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة ، ولقد تم تقسيم

الاستبانة إلى جزأين كما يلي:

◀ **الجزء الأول:** يتكون من البيانات الشخصية لمجتمع الدراسة ويتكون من ٤ فقرات

◀ الجزء الثاني: يتناول مدى قدرة المراجع الداخلي من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الدولية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية وتم تقسيمه إلى ثلاثة محاور كما يلي:

- المحور الأول: يناقش مقومات تطبيق المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة، ويتكون من ١٢ فقرات
- المحور الثاني: يناقش التزام المراجع الداخلي بمعايير الأداء المهني، ويتكون من ٢٠ فقرة.
- المحور الثالث: يناقش توفر القدرات المالية والفنية القائمة، ويتكون من ١٤ فقرة

وقد كانت الإجابات على كل فقرة مكونة من ٥ إجابات حيث الدرجة " ٥ " تعني الموافقة بشدة والدرجة " ١ " تعني اقل موافقة حسب جدول رقم (٥)

جدول رقم (٦)

مقياس الإجابة على الفقرات

التصنيف	موافق بشدة	← →			غير موافق بشدة
الدرجة	٥	٢	٣	٤	١

٦/٤ صدق وثبات الاستبيان:

تم تقنين فقرات الاستبانة وذلك للتأكد من صدق وثبات فقراتها كالتالي:

تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان بطريقتين.

١/٦/٤ صدق الإستبانة:

تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين تألفت من (٧) أعضاء من أعضاء

الهيئة التدريسية في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية متخصصين في المحاسبة والإحصاء وقد

استجاب الباحث لآراء السادة المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم بعد تسجيلها في نموذج تم إعداده لهذا الغرض.

٢/٦/٤ صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة:

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة البالغ حجمها ٣١ مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له كما يلي.

الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: مقومات تطبيق المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة

جدول رقم (٧) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (مقومات تطبيق المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة) والمعدل الكلي لفقراته ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ،حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من ٠,٠٥ وقيمة r المحسوبة اكبر من قسمة r الجدولية والتي تساوي ٠,٣٥٥ ، وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه

جدول رقم (٧)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول : مقومات تطبيق المراجعة الداخلية في الشركات

المساهمة العامة

مستوى الدلالة	معامل الارتباط	الفقرة	مسلسل
0.000	0.681	تطبق إدارة المراجعة الداخلية أساليب ووسائل فنية فاعلة للكشف عن مواطن القصور والضعف في الأداء المالي.	١
0.002	0.525	تحرص إدارة لمراجعة الداخلية على رفع كفاءة العاملين فيها من خلال عقد المؤتمرات والندوات لمواجهة ظاهرة الفساد المالي.	٢
0.000	0.731	تحرص إدارة المراجعة الداخلية على دراسة وتقويم النظام المحاسبي المستخدم ومدى ملاءمته لتنفيذ العمليات المالية بدقة وكفاءة في مواجهة ظاهرة الفساد المالي.	٣
0.000	0.686	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بتدريب المراجعين الداخليين بشكل مستمر لزيادة المعرفة العلمية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي.	٤
0.000	0.782	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بتقويم المخاطر التي تواجه المشروع، وعمل التقارير الملائمة لإمداد الإدارة بها والتي تساهم بإصدار القرارات الرشيدة لمواجهة ظاهرة الفساد المالي.	٥
0.000	0.637	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالتأكد من مصداقية التقارير المالية عن طريق مدى كفاية وفاعلية الضوابط الرقابية المتعلقة بالنظام المحاسبي للمحافظة على الأصول والسجلات المحاسبي التي يعتمد عليها عند إعداد القوائم المالية والتقارير المالية .	٦
0.012	0.446	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالتأكد من الالتزام والانضباط وفقاً للقوانين والأنظمة والإجراءات المعمول بها داخل المشروع .	٧
0.000	0.741	يعتمد المراجعين الداخليين في قطاع غزة على استخدام التقنيات الحديثة في مراجعة الحسابات لتقديم خدمات ذات جودة عالية للعميل.	٨
0.000	0.813	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بتركيز جهودها على هدف تدعيم وتقوية منظومة الرقابة على الشركة المساهمة والتنسيق بين كل من المراجع الخارجي ومجلس الإدارة.	٩
0.028	0.395	يمتلك المراجع الداخلي في الشركة المساهمة العامة كم من المعرفة المهنية المتخصصة في مجالات المحاسبة والمراجعة ولديهم القدرة على استخدام تلك المعرفة في شتى المواقف التي يتعرض لها مما يؤدي إلى جودة الأداء المهني لخدماتهم في مواجهة ظاهرة الفساد المالي	١٠
0.002	0.538	يقوم المراجع الداخلي بتدقيق النظام المحاسبي ونظام الضبط الداخلي الذين وضعتهما الإدارة .	١١
0.000	0.718	يقوم قسم المراجعة الداخلية بوضع خطط تدقيق تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة في تحديد أولويات أنشطة دائرة التدقيق . الداخلي بالاتساق مع الأهداف العامة للشركة المساهمة .	١٢

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجة حرية "٢٩" تساوي ٠,٣٥٥

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: التزام المراجع الداخلي بمعايير الأداء المهني

جدول رقم (٨) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني (التزام

المراجع الداخلي بمعايير الأداء المهني) والمعدل الكلي لفقراته ، والذي يبين أن معاملات

الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من

٠,٠٥ وقيمة T المحسوبة اكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي ٠,٣٥٥ ، وبذلك تعتبر فقرات

المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه

جدول رقم (٨)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني : التزام المراجع الداخلي بمعايير الأداء المهني

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
١	يملك المدقق الداخلي المعرفة الكافية بمعايير الأداء المهني الصادر عن معهد المدققين الداخليين .	0.605	0.000
٢	يمثل استقلال أعضاء إدارة المراجعة الداخلية واحداً من أهم أركان نجاح مهنة المراجعة الداخلية في سبيل قيامها بمواجهة ظاهرة الفساد المالي بالشركات المساهمة العامة .	0.487	0.005
٣	يلتزم المراجع الداخلي بتنفيذ أحكام القانون والكشف عن كل ما يخالف التشريعات والقوانين ويسبيء للمهنة.	0.618	0.000
٤	يقوم المراجع الداخلي بتدقيق التكاليف الحقيقية ومقارنتها بالتكاليف المعيارية.	0.710	0.000
٥	يقوم المراجع الداخلي بتدقيق ومراقبة جودة الإنتاج.	0.533	0.002
٦	يقوم المراجع الداخلي بكشف والإفصاح عن الانحرافات التي حدثت واقتراح الحلول التي تؤدي إلى تصحيح الأوضاع مستقبلاً.	0.683	0.000
٧	يقوم المراجع الداخلي برفع تقرير عن سوء استخدام الموارد والتسهيلات.	0.680	0.000
٨	يتمتع المراجع الداخلي بالنزاهة والاستقامة عند قيامه بواجباته ومسئولياته.	0.398	0.027
٩	يلتزم المراجع الداخلي بأخلاقيات المهنة.	0.655	0.000
١٠	المراجع الداخلي قادر على إبداء أعلى درجات الموضوعية في عمله، ولا يخضع لتأثير مصالحه الشخصية.	0.663	0.000
١١	تكتسب إدارة المراجعة الداخلية الموقع التنظيمي المناسب الذي يتيح لها أداء مسؤولياتها المهنية باستقلال وحياد وموضوعية.	0.433	0.015
١٢	يتضمن عمل إدارة المراجعة الداخلية الحالي التحقق من الدقة الحسابية والمستندات، ومراجعة كشوف الرواتب والأجور والتأكد من التصديق على تلك المستندات من الأشخاص المفوضين بذلك.	0.452	0.011
١٣	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالتحقق من ملكية المشروع للأصول المختلفة وتوافر الحماية الكافية لها خشية من السرقة والاختلاس وسوء الاستخدام.	0.511	0.003
١٤	تتخضع أهمية المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة في فلسطين.	0.511	0.003
١٥	يستطيع المدقق الداخلي إيصال رأيه بدون عوائق إلى لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة حين يكتشف مخاطر تؤثر على تحقيق الأهداف.	0.372	0.039

مستوى الدلالة	معامل الارتباط	الفقرة	مسلسل
0.007	0.472	ارتفاع تكاليف تطبيق معايير الأداء المهني في الشركات المساهمة العامة يؤدي إلى عدم تطبيقها في مواجهة ظاهرة الفساد المالي.	١٦
0.000	0.643	يلتزم المراجع الداخلي بتنفيذ أحكام القانون والكشف عن كل ما يخالف التشريعات والقوانين ويسيء للمهنة.	١٧
0.000	0.698	يقوم قسم التدقيق الداخلي بترتيب المخاطر حسب درجة الخطورة وأوليات مواجهاتها	١٨
0.015	0.433	يوجد إلزام قانوني بتطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة.	١٩
0.004	0.503	يوجد إدراك كاف لأهمية معايير الأداء المهني في الشركات المساهمة العامة في فلسطين.	٢٠

قيمة T الجدولية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجة حرية "٢٩" تساوي ٠,٣٥٥.

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: توفر القدرات المالية والفنية القائمة

جدول رقم (٩) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث (توفر

القدرات المالية والفنية القائمة) والمعدل الكلي لفقراته ، والذي يبين أن معاملات الارتباط

المبينة دالة عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من ٠,٠٥ وقيمة

T المحسوبة اكبر من قسمة T الجدولية والتي تساوي ٠,٣٥٥ ، وبذلك تعتبر فقرات المحور

الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (٩)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث : توفر القدرات المالية والفنية القائمة

مستوى الدلالة	معامل الارتباط	الفقرة	مسلسل
0.000	0.763	يقوم المراجع الداخلي بتطبيق معايير الأداء المهني التي تساعده في كشف الفساد المالي الموجود في الشركة.	١
0.000	0.622	يتوافر في أعضاء إدارة المراجعة الداخلية المؤهلات والخبرات في ميادين المعرفة كالمحاسبة ، والاقتصاد ، العلوم المالية، الإحصاء، القانون، وأيضا مجالات المعرفة ذات الارتباط بطبيعة نشاط المشروع .	٢
0.003	0.510	يقوم المراجع ببذل العناية المهنية الواجبة وتوخي بذلك الحذر والمهارة في عمله.	٣
0.000	0.642	يتوافر في أعضاء إدارة المراجعة الداخلية المعرفة والمهارات والخبرة والانضباط اللازم لممارسة مهنة المراجعة الداخلية.	٤
0.000	0.681	يمتلك المراجع الداخلي القدرة على تمييز مؤشرات الغش والتلاعب والتحرير في السجلات والقوائم المالية.	٥
0.000	0.721	يتم تزويد المراجع الداخلي بالمهارات والخبرات المطلوبة والقدرة على تحديد ومراقبة وقياس وإدارة المخاطر.	٦
0.021	0.413	يتم استخدام الأساليب الحديثة مثل قوائم الاستبيان وورش العمل والمقابلات الشخصية جميعها أو أي منها في تحديد المخاطر المحيطة بالمنظمة.	٧
0.000	0.705	يمتلك المراجع الداخلي قدرة على التعامل مع الحاسوب.	٨
0.000	0.649	يمتلك المراجع الداخلي الخبرة الواسعة بمواضيع الاقتصاد والضرائب والمالية والقانون.	٩
0.000	0.809	يقوم المراجع الداخلي في الشركات المساهمة العامة بقطاع غزة بتحديث معرفته المهنية والعلمية مما يساهم في زيادة كفاءة أداء مهام عملية المراجعة في مواجهة ظاهرة الفساد المالي.	١٠
0.000	0.761	يسعى المراجع الداخلي إلى تحسين وتطوير قدراته في المنشأة بالتدريب والتعليم المهني المستمر للحصول على الخبرات اللازمة لأداء عملية المراجعة بجودة عالية لمواجهة ظاهرة الفساد المالي.	١١
0.000	0.647	يسعى المراجع الداخلي إلى تحسين وتطوير قدراته في المنشأة بالحصول على مؤهلات علمية عالية في مهنة المحاسبة والمراجعة.	١٢
0.000	0.606	تستخدم الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة إستراتيجية التخصص في صناعة عميل المراجعة لتحسين القدرات المهنية وزيادة كفاءة الأداء المهني.	١٣
0.002	0.526	تقوم الشركات المساهمة العامة بقطاع غزة بوضع نظم وبرامج لتطوير أداء المراجعين العاملين لديها بشكل مستمر للمساهمة بالارتقاء بمستوى جودة أداء عملية المراجعة .	١٤

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجة حرية "٢٩" تساوي ٠,٣٥٥

٣/٦/٤ صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة:

جدول رقم (١٠) يبين معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع

المعدل الكلي لفقرات الاستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة

٠,٠٥ ، حيث إن مستوى الدلالة لكل محور اقل من ٠,٠٥ وقيمة r المحسوبة اكبر من قسمة r الجدولية والتي تساوي ٠,٣٥٥ وبذلك تعتبر محاور الدراسة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (١٠)

معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

مستوى الدلالة	معامل الارتباط	محتوى المحور	المحور
0.000	0.776	مقومات تطبيق المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة	الأول
0.000	0.893	التزام المراجع الداخلي بمعايير الأداء المهني في الشركات المساهمة العامة	الثاني
0.000	0.892	توفر القدرات المالية والفنية القائمة في الشركات المساهمة العامة	الثالث

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجة حرية "٢٩" تساوي ٠,٣٥٥

٧/٤ ثبات فقرات الاستبانة Reliability:

تم إجراء خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

١- طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient: تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل بعد وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة التالية:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{2r}{r+1} \text{ حيث } r \text{ معامل الارتباط وقد بين جدول رقم (١١) يبين أن هناك}$$

معاملات ثبات كبيرة نسبياً لفقرات الاستبيان وقد بلغ المعدل العام لثبات جميع فقرات الاستبانة " 0.81411 " باستخدام طريقة التجزئة النصفية مما يطمئن الباحث من استخدام أداة الدراسة في عملية البحث

جدول رقم (١١)

معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

المحور	محتوى المحور	التجزئة النصفية		
		عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح
الأول	مقومات تطبيق المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة	١٢	0.8541	0.92131
الثاني	التزام المراجع الداخلي بمعايير الأداء المهني في الشركات المساهمة العامة	20	0.6609	0.795834
الثالث	توفر القدرات المالية والفنية القائمة في الشركات المساهمة العامة	14	0.8524	0.92032
	جميع الفقرات	46	0.6865	0.814112

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجة حرية "٢٩" تساوي ٠,٣٥٥

٢- طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:

تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات وقد يبين جدول رقم (١٢) أن معاملات الثبات مرتفعة، وقد بلغ المعدل العام لثبات جميع فقرات الاستبانة باستخدام طريقة كرونباخ " ٠,٩١٣٧ " مما يطمئن الباحث من استخدام أداة الدراسة في عملية

البحث

جدول رقم (١٢)
معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)

المحور	محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الأول	مقومات تطبيق المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة	١٢	0.8541
الثاني	التزام المراجع الداخلي بمعايير الأداء المهني في الشركات المساهمة العامة	20	0.8286
الثالث	توفر القدرات المالية والفنية القائمة في الشركات المساهمة العامة	14	0.8517
	جميع الفقرات	46	0.9137

٨/٤ المعالجات الإحصائية:

تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج SPSS الإحصائي وتم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

- ١- النسب المئوية والتكرارات لخصائص مجتمع الدراسة.
- ٢- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
- ٣- معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات .
- ٤- معادلة سبيرمان براون للثبات.
- ٥- اختبار كولومجروف-سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا
(1- Sample K-S)
- ٦- اختبار t لمتوسط عينة واحدة One sample T test للفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي " ٣ "
- ٧- اختبار t للفرق بين متوسط عينتين مستقلتين (المؤهل العلمي " بكالوريوس، ماجستير")

٨- اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين ثلاث عينات مستقلة فأكثر (المسمى

الوظيفي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة)

الفصل الخامس

نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

١/٥ اختبار التوزيع الطبيعي

٢/٥ تحليل فقرات وفرضيات الدراسة

٣/٥ تحليل محاور الدراسة

٤/٥ اختبار فرضيات الدراسة

٥/٥ النتائج

٦/٥ التوصيات

١/٥ اختبار التوزيع الطبيعي(اختبار كولمجروف- سمرنوف (1- Sample K-

(S)

يستخدم اختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً. ويوضح الجدول رقم (١٣) نتائج الاختبار حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل قسم اكبر من ٠,٠٥ ($sig. > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول رقم (١٣)

اختبار التوزيع الطبيعي(1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

الجزء	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	قيمة مستوى الدلالة
الأول	مقومات تطبيق المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة	١٢	0.754	0.621
الثاني	التزام المراجع الداخلي بمعايير الأداء المهني في الشركات المساهمة العامة	20	0.866	0.442
الثالث	توفر القدرات المالية والفنية القائمة في الشركات المساهمة العامة	14	1.026	0.244
	جميع الفقرات	46	0.959	0.316

٢/٥ تحليل فقرات الدراسة

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة ، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ٢,٠٤ (أو مستوى الدلالة اقل من ٠,٠٥ والوزن النسبي اكبر من ٦٠ %)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي -٢,٠٤ أو مستوى الدلالة اقل من ٠,٠٥ والوزن النسبي اقل من ٦٠ %)، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها اكبر من ٠,٠٥

١/٢/٥ تحليل فقرات المحور الأول : مقومات تطبيق المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (١٤) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في المحور الأول (مقومات تطبيق المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة) مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

١. في الفقرة رقم " ٦ " بلغ الوزن النسبي " 87.10%" ومستوى الدلالة " ٠,٠٠٠ " وهي اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن " إدارة المراجعة الداخلية تقوم بالتأكد من مصداقية التقارير المالية عن طريق مدى كفاية وفاعلية الضوابط الرقابية المتعلقة بالنظام المحاسبي للمحافظة على الأصول والسجلات المحاسبي التي يعتمد عليها عند إعداد القوائم المالية والتقارير المالية " .

٢. في الفقرة رقم "٧" "بلغ الوزن النسبي " 85.81% " ومستوى الدلالة " ٠,٠٠٠ " وهي اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن " إدارة المراجعة الداخلية تقوم بالتأكد من الالتزام والانضباط وفقاً للقوانين والأنظمة والإجراءات المعمول بها داخل المشروع " .

٣. في الفقرة رقم "٩" "بلغ الوزن النسبي " 81.94% " ومستوى الدلالة " ٠,٠٠٠ " وهي اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن " إدارة المراجعة الداخلية تقوم بتركيز جهودها على هدف تدعيم وتقوية منظومة الرقابة على الشركة المساهمة والتنسيق بين كل من المراجع الخارجي ومجلس الإدارة " .

٤. في الفقرة رقم "٣" "بلغ الوزن النسبي " 80.65% " ومستوى الدلالة " ٠,٠٠٠ " وهي اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن " إدارة المراجعة الداخلية تحرص على دراسة وتقويم النظام المحاسبي المستخدم ومدى ملاءمته لتنفيذ العمليات المالية بدقة وكفاءة في مواجهة ظاهرة الفساد المالي " .

٥. في الفقرة رقم "١" "بلغ الوزن النسبي " 80.00% " ومستوى الدلالة " ٠,٠٠٠ " وهي اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن " إدارة المراجعة الداخلية تطبق أساليب ووسائل فنية فاعلة للكشف عن مواطن القصور والضعف في الأداء المالي " .

٦. في الفقرة رقم "٥" "بلغ الوزن النسبي " 79.35% " ومستوى الدلالة " ٠,٠٠٠ " وهي اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن " إدارة المراجعة الداخلية تقوم بتقويم المخاطر التي تواجه المشروع، وعمل التقارير الملائمة لإمداد الإدارة بها والتي تساهم بإصدار القرارات الرشيدة لمواجهة ظاهرة الفساد المالي " .

٧. في الفقرة رقم "١٠" "بلغ الوزن النسبي " 78.71% " ومستوى الدلالة " ٠,٠٠٠ " وهي اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن " المراجع الداخلي في الشركات المساهمة العامة يمتلك كم من المعرفة المهنية المتخصصة في مجالات المحاسبة والمراجعة ولديهم القدرة على استخدام

تلك المعرفة في شتى المواقف التي يتعرض لها مما يؤدي إلى جودة الأداء المهني لخدماتهم في مواجهة ظاهرة الفساد المالي " .

٨. في الفقرة رقم " ١١ " بلغ الوزن النسبي " 78.71% " ومستوى الدلالة " ٠,٠٠٠ " وهي أقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن " المراجع الداخلي يقوم بتدقيق النظام المحاسبي ونظام الضبط الداخلي الذين وضعتهما الإدارة " .

٩. في الفقرة رقم " ٢ " بلغ الوزن النسبي " 78.06% " ومستوى الدلالة " ٠,٠٠٠ " وهي أقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن " إدارة المراجعة الداخلية تحرص على رفع كفاءة العاملين فيها من خلال عقد المؤتمرات والندوات لمواجهة ظاهرة الفساد المالي " .

١٠. في الفقرة رقم " ٤ " بلغ الوزن النسبي " 75.48% " ومستوى الدلالة " ٠,٠٠٠ " وهي أقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن " إدارة المراجعة الداخلية تقوم بتدريب المراجعين الداخليين بشكل مستمر لزيادة المعرفة العلمية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي " .

١١. في الفقرة رقم " ١٢ " بلغ الوزن النسبي " 75.48% " ومستوى الدلالة " ٠,٠٠٠ " وهي أقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن " قسم المراجعة الداخلي يقوم بوضع خطط تدقيق تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة في تحديد أولويات أنشطة دائرة التدقيق . الداخلي بالاتساق مع الأهداف العامة للشركة المساهمة " .

١٢. في الفقرة رقم " ٨ " بلغ الوزن النسبي " 74.84% " ومستوى الدلالة " ٠,٠٠٠ " وهي أقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن " المراجع الداخلي في قطاع غزة يعتمد على استخدام التقنيات الحديثة في مراجعة الحسابات لتقديم خدمات ذات جودة عالية للعميل " .

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول (مقومات تطبيق المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة) تساوي ٣,٩٨ ، و الوزن النسبي يساوي ٧٩,٦٨ % وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " ٦٠% " وقيمة t المحسوبة تساوي ١٣,٣٧٣ وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ٢,٠٤ ، و مستوى الدلالة تساوي ٠,٠٠٠ وهي اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن إدارة المراجعة الداخلية تحرص على دراسة وتقويم النظام المحاسبي المستخدم ومدى ملاءمته لتنفيذ العمليات المالية بدقة وكفاءة في مواجهة ظاهرة الفساد المالي كما تطبق أساليب ووسائل فنية فاعلة للكشف عن مواطن القصور والضعف في الأداء المالي.

ويرى الباحث أن هذا يدل على أهمية عمل المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة وكذلك الوعي الموجود لدى الشركات على ما تقوم به هذه الوظيفة في مواجهة ظاهرة الفساد المالي.

جدول رقم (١٤)

تحليل فقرات المحور الأول (مقومات تطبيق المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الإحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
١	تطبق إدارة المراجعة الداخلية أساليب ووسائل فنية فاعلة للكشف عن مواطن القصور والضعف في الأداء المالي.	4.00	0.816	80.00	6.819	0.000
٢	تحرص إدارة لمراجعة الداخلية على رفع كفاءة العاملين فيها من خلال عقد المؤتمرات والندوات لمواجهة ظاهرة الفساد المالي.	3.90	0.651	78.06	7.726	0.000
٣	تحرص إدارة المراجعة الداخلية على دراسة وتقويم النظام المحاسبي المستخدم ومدى ملاءمته لتنفيذ العمليات المالية بدقة وكفاءة في مواجهة ظاهرة الفساد المالي.	4.03	0.605	80.65	9.505	0.000
٤	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بتدريب المراجعين الداخليين بشكل مستمر لزيادة المعرفة العلمية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي.	3.77	0.560	75.48	7.693	0.000

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
٥	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بتقويم المخاطر التي تواجه المشروع، وعمل التقارير الملائمة لإمداد الإدارة بها والتي تساهم بإصدار القرارات الرشيدة لمواجهة ظاهرة الفساد المالي.	3.97	0.657	79.35	8.195	0.000
٦	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالتأكد من مصداقية التقارير المالية عن طريق مدى كفاية وفاعلية الضوابط الرقابية المتعلقة بالنظام المحاسبي للمحافظة على الأصول والسجلات المحاسبي التي يعتمد عليها عند إعداد القوائم المالية والتقارير المالية .	4.35	0.608	87.10	12.403	0.000
٧	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالتأكد من الالتزام والانضباط وفقاً للقوانين والأنظمة والإجراءات المعمول بها داخل المشروع .	4.29	0.588	85.81	12.209	0.000
٨	يعتمد المراجع الداخلي في قطاع غزة على استخدام التقنيات الحديثة في مراجعة الحسابات لتقديم خدمات ذات جودة عالية للعميل.	3.74	0.855	74.84	4.831	0.000
٩	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بتركيز جهودها على هدف تدعيم وتقوية منظومة الرقابة على الشركة المساهمة والتنسيق بين كل من المراجع الخارجي ومجلس الإدارة.	4.10	0.539	81.94	11.333	0.000
١٠	يمتلك المراجع الداخلي العامل في الشركات المساهمة العامة كم من المعرفة المهنية المتخصصة في مجالات المحاسبة والمراجعة ولديه القدرة على استخدام تلك المعرفة في شتى المواقف التي يتعرض لها مما يؤدي إلى جودة الأداء المهني لخدماتهم في مواجهة ظاهرة الفساد المالي	3.94	0.629	78.71	8.280	0.000
١١	يقوم المراجع الداخلي بتدقيق النظام المحاسبي ونظام الضبط الداخلي الذين وضعتهما الإدارة .	3.94	0.574	78.71	9.080	0.000
١٢	يقوم قسم المراجعة الداخلي بوضع خطط تدقيق تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة في تحديد أولويات أنشطة دائرة التدقيق . الداخلي بالاتساق مع الأهداف العامة للشركة المساهمة .	3.77	0.762	75.48	5.657	0.000
	جميع الفقرات	3.98	0.410	79.68	13.373	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " ٠,٠٥ " و درجة حرية " ٣٠ " تساوي ٢,٠٤

٢/٢/٥ تحليل فقرات المحور الثاني: التزام المراجع الداخلي بمعايير الأداء المهني في الشركات المساهمة العامة

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (١٥) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في المحور الثاني (التزام المراجع الداخلي بمعايير الأداء المهني في الشركات المساهمة العامة) مرتبة تنازلياً حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

١. في الفقرة رقم "٩" بلغ الوزن النسبي " 91.61%" ومستوى الدلالة " ٠,٠٠٠ " وهي أقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن " المراجع الداخلي يلتزم بأخلاقيات المهنة " .

٢. في الفقرة رقم "٨" بلغ الوزن النسبي " 89.03%" ومستوى الدلالة " ٠,٠٠٠ " وهي أقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن " المراجع الداخلي يتمتع بالنزاهة والاستقامة عند قيامه بواجباته ومسئوليته " .

٣. في الفقرة رقم "١٠" بلغ الوزن النسبي " 88.39%" ومستوى الدلالة " ٠,٠٠٠ " وهي أقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن " المراجع الداخلي قادر على إبداء أعلى درجات الموضوعية في عمله، ولا يخضع لتأثير مصالح الشخصية " .

٤. في الفقرة رقم "١٢" بلغ الوزن النسبي " 88.39%" ومستوى الدلالة " ٠,٠٠٠ " وهي أقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن " عمل إدارة المراجعة الداخلية الحالي يتضمن التحقق من الدقة الحسابية والمستندات، ومراجعة كشوف الرواتب والأجور والتأكد من التصديق على تلك المستندات من الأشخاص المفوضين بذلك " .

٥. في الفقرة رقم "٢" بلغ الوزن النسبي " 87.74%" ومستوى الدلالة " ٠,٠٠٠ " وهي أقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن " استقلال أعضاء إدارة المراجعة الداخلية يمثل واحداً من

أهم أركان نجاح مهنة المراجعة الداخلية في سبيل قيامها بمواجهة ظاهرة الفساد المالي بالشركات المساهمة العامة " .

٦. في الفقرة رقم "٧" بلغ الوزن النسبي " 84.52%" ومستوى الدلالة " ٠,٠٠٠ " وهي أقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن " المراجع الداخلي يقوم برفع تقرير عن سوء استخدام الموارد والتسهيلات " .

٧. في الفقرة رقم "٦" بلغ الوزن النسبي " 83.87%" ومستوى الدلالة " ٠,٠٠٠ " وهي أقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن " المراجع الداخلي يقوم بكشف والإفصاح عن الانحرافات التي حدثت واقتراح الحلول التي تؤدي إلى تصحيح الأوضاع مستقبلاً " .

٨. في الفقرة رقم "٣" بلغ الوزن النسبي " 83.23%" ومستوى الدلالة " ٠,٠٠٠ " وهي أقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن " المراجع الداخلي يلتزم بتنفيذ أحكام القانون والكشف عن كل ما يخالف التشريعات والقوانين ويسيء للمهنة " .

٩. في الفقرة رقم "١١" بلغ الوزن النسبي " 82.58%" ومستوى الدلالة " ٠,٠٠٠ " وهي أقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن " إدارة المراجعة الداخلية تكتسب الموقع التنظيمي المناسب الذي يتيح لها أداء مسؤولياتها المهنية باستقلال وحياد وموضوعية " .

١٠. في الفقرة رقم "١٣" بلغ الوزن النسبي " 81.94%" ومستوى الدلالة " ٠,٠٠٠ " وهي أقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن " إدارة المراجعة الداخلية تقوم بالتحقق من ملكية المشروع للأصول المختلفة وتوافر الحماية الكافية لها خشية من السرقة والاختلاس وسوء الاستخدام " .

١١. في الفقرة رقم " ١٥ " بلغ الوزن النسبي " 80.65% " ومستوى الدلالة " ٠,٠٠٠ " وهي اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن " المدقق الداخلي يستطيع إيصال رأيه بدون عوائق إلى لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة حين يكتشف مخاطر تؤثر على تحقيق الأهداف " .

١٢. في الفقرة رقم " ١٧ " بلغ الوزن النسبي " 78.71% " ومستوى الدلالة " ٠,٠٠٠ " وهي اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن " المراجع الداخلي يلتزم بتنفيذ أحكام القانون والكشف عن كل ما يخالف التشريعات والقوانين ويسيء للمهنة " .

١٣. في الفقرة رقم " ١٨ " بلغ الوزن النسبي " 78.06% " ومستوى الدلالة " ٠,٠٠٠ " وهي اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن " قسم التدقيق الداخلي يقوم بترتيب المخاطر حسب درجة الخطورة وأوليات مواجهاتها " .

١٤. في الفقرة رقم " ٤ " بلغ الوزن النسبي " 76.13% " ومستوى الدلالة " ٠,٠٠٠ " وهي اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن " المراجع الداخلي يقوم بتدقيق التكاليف الحقيقية ومقارنتها بالتكاليف المعيارية " .

١٥. في الفقرة رقم " ٥ " بلغ الوزن النسبي " 74.84% " ومستوى الدلالة " ٠,٠٠٠ " وهي اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن " المراجع الداخلي يقوم بتدقيق ومراقبة جودة الإنتاج " .

١٦. في الفقرة رقم " ١٩ " بلغ الوزن النسبي " 74.84% " ومستوى الدلالة " ٠,٠٠٠ " وهي اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أنه " يوجد إلزام قانوني بتطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة " .

١٧. في الفقرة رقم " ١ " بلغ الوزن النسبي " 70.97% " ومستوى الدلالة " ٠,٠٠٠ " وهي اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن " المراجع الداخلي يمتلك المعرفة الكافية بمعايير الأداء المهني الصادر عن معهد المدققين الداخليين " .

١٨. في الفقرة رقم " ٢٠ " بلغ الوزن النسبي " 70.97% " ومستوى الدلالة " 0.001 " وهي أقل من ٠,٠٥ مما يدل على أنه " يوجد إدراك كاف لأهمية معايير الأداء المهني في الشركات المساهمة العامة في فلسطين " .

١٩. في الفقرة رقم " ١٦ " بلغ الوزن النسبي " 61.94% " ومستوى الدلالة " 0.630 " وهي أكبر من ٠,٠٥ مما يدل على أن " ارتفاع تكاليف تطبيق معايير الأداء المهني في الشركات المساهمة العامة لا يؤدي إلى عدم تطبيقها في مواجهة ظاهرة الفساد المالي " .

٢٠. في الفقرة رقم " ١٤ " بلغ الوزن النسبي " 58.71% " ومستوى الدلالة " 0.778 " وهي أكبر من ٠,٠٥ مما يدل على أن " ارتفاع أهمية المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة في فلسطين " .

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني (التزام المراجع الداخلي بمعايير الأداء المهني في الشركات المساهمة العامة) تساوي ٣,٩٧ ، و الوزن النسبي يساوي ٧٩,٣٥ % وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد " ٦٠% " وقيمة t المحسوبة تساوي ١٥,٤٨٤ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ٢,٠٤ ، ومستوى الدلالة تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ مما يدل على التزام المراجع الداخلي بمعايير الأداء المهني في

الشركات المساهمة العامة

جدول رقم (١٥)

تحليل فقرات المحور الثاني (التزام المراجع الداخلي بمعايير الأداء المهني في الشركات المساهمة العامة)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
١	يمتلك المدقق الداخلي المعرفة الكافية بمعايير الأداء المهني الصادر عن معهد المدققين الداخليين .	3.55	0.768	70.97	3.978	0.000
٢	يمثل استقلال أعضاء إدارة المراجعة الداخلية واحداً من أهم أركان نجاح مهنة المراجعة الداخلية في سبيل قيامها بمواجهة ظاهرة الفساد المالي بالشركات المساهمة العامة .	4.39	0.715	87.74	10.795	0.000
٣	يلتزم المراجع الداخلي بتنفيذ أحكام القانون والكشف عن كل ما يخالف التشريعات والقوانين ويسبب للمهنة.	4.16	0.638	83.23	10.142	0.000
٤	يقوم المراجع الداخلي بتدقيق التكاليف الحقيقية ومقارنتها بالتكاليف المعيارية.	3.81	0.946	76.13	4.747	0.000
٥	يقوم المراجع الداخلي بتدقيق ومراقبة جودة الإنتاج.	3.74	0.682	74.84	6.061	0.000
٦	يقوم المراجع الداخلي بكشف والإفصاح عن الانحرافات التي حدثت واقتراح الحلول التي تؤدي إلى تصحيح الأوضاع مستقبلاً.	4.19	0.749	83.87	8.870	0.000
٧	يقوم المراجع الداخلي برفع تقرير عن سوء استخدام الموارد والتسهيلات.	4.23	0.560	84.52	12.180	0.000
٨	يتمتع المراجع الداخلي بالنزاهة والاستقامة عند قيامه بواجباته ومسئولياته.	4.45	0.506	89.03	15.977	0.000
٩	يلتزم المراجع الداخلي بأخلاقيات المهنة.	4.58	0.502	91.61	17.545	0.000
١٠	المراجع الداخلي قادر على إبداء أعلى درجات الموضوعية في عمله، ولا يخضع لتأثير مصالحه الشخصية.	4.42	0.502	88.39	15.755	0.000
١١	تكتسب إدارة المراجعة الداخلية الموقع التنظيمي المناسب الذي يتيح لها أداء مسؤولياتها المهنية باستقلال وحياد وموضوعية.	4.13	0.670	82.58	9.376	0.000
١٢	يتضمن عمل إدارة المراجعة الداخلية الحالي التحقق من الدقة الحسابية والمستندات، ومراجعة كشوف الرواتب والأجور والتأكد من التصديق على تلك المستندات من الأشخاص المفوضين بذلك.	4.42	0.502	88.39	15.755	0.000
١٣	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالتحقق من ملكية المشروع للأصول المختلفة وتوافر الحماية الكافية لها خشية من السرقة والاختلاس وسوء الاستخدام.	4.10	1.012	81.94	6.036	0.000
١٤	تتخفف أهمية المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة في فلسطين.	2.94	1.263	58.71	-0.284	0.778
١٥	يستطيع المدقق الداخلي إيصال رأيه بدون عوائق إلى لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة حين يكتشف مخاطر تؤثر على تحقيق الأهداف.	4.03	0.948	80.65	6.062	0.000
١٦	ارتفاع تكاليف تطبيق معايير الأداء المهني في الشركات المساهمة العامة يؤدي إلى عدم تطبيقها في مواجهة ظاهرة الفساد المالي.	3.10	1.106	61.94	0.487	0.630
١٧	يلتزم المراجع الداخلي بتنفيذ أحكام القانون والكشف عن	3.94	0.727	78.71	7.161	0.000

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
	كل ما يخالف التشريعات والقوانين ويسيء للمهنة.					
١٨	يقوم قسم التدقيق الداخلي بترتيب المخاطر حسب درجة الخطورة وأوليات مواجهاتها	3.90	0.597	78.06	8.417	0.000
١٩	يوجد إزام قانوني بتطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة.	3.74	0.815	74.84	5.068	0.000
٢٠	يوجد إدراك كاف لأهمية معايير الأداء المهني في الشركات المساهمة العامة في فلسطين.	3.55	0.810	70.97	3.770	0.001
0.000	جميع الفقرات	3.97	0.348	79.35	15.484	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "٠,٠٥" و درجة حرية "٣٠" تساوي ٢,٠٤

٣/٢/٥ تحليل فقرات المحور الثالث : توفر القدرات المالية والفنية القائمة في الشركات المساهمة العامة

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (١٦) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في المحور الثالث (مقومات تطبيق المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة) مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

١. في الفقرة رقم " ٨ " بلغ الوزن النسبي " 87.74% " ومستوى الدلالة " ٠,٠٠٠ " وهي اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن " المراجع الداخلي يمتلك قدرة على التعامل مع الحاسوب "
٢. في الفقرة رقم " ٤ " بلغ الوزن النسبي " 84.52% " ومستوى الدلالة " ٠,٠٠٠ " وهي اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أنه " يتوافر في أعضاء إدارة المراجعة الداخلية المعرفة والمهارات والخبرة والانضباط اللازم لممارسة مهنة المراجعة الداخلية " .

٣. في الفقرة رقم " ٥ " بلغ الوزن النسبي " 83.87% " ومستوى الدلالة " ٠,٠٠٠ " وهي اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن " المراجع الداخلي يمتلك القدرة على تمييز مؤشرات الغش والتلاعب والتحريف في السجلات والقوائم المالية " .

٤. في الفقرة رقم " ٣ " بلغ الوزن النسبي " 81.29% " ومستوى الدلالة " ٠,٠٠٠ " وهي اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن " المراجع يقوم ببذل العناية المهنية الواجبة وتوخي بذلك الحذر والمهارة في عمله " .

٥. في الفقرة رقم " ١١ " بلغ الوزن النسبي " 81.29% " ومستوى الدلالة " ٠,٠٠٠ " وهي اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن " المراجع الداخلي يسعى إلى تحسين وتطوير قدراته في المنشأة بالتدريب والتعليم المهني المستمر للحصول على الخبرات اللازمة لأداء عملية المراجعة بجودة عالية لمواجهة ظاهرة الفساد المالي " .

٦. في الفقرة رقم " ٦ " بلغ الوزن النسبي " 80.00% " ومستوى الدلالة " ٠,٠٠٠ " وهي اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن " يتم تزويد المراجع الداخلي بالمهارات والخبرات المطلوبة والقادرة على تحديد ومراقبة وقياس وإدارة المخاطر " .

٧. في الفقرة رقم " ٧ " بلغ الوزن النسبي " 80.00% " ومستوى الدلالة " ٠,٠٠٠ " وهي اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أنه " يتم استخدام الأساليب الحديثة مثل قوائم الاستبيان وورش العمل والمقابلات الشخصية جميعها أو أي منها في تحديد المخاطر المحيطة بالمنظمة " .
في الفقرة رقم " ٩ " بلغ الوزن النسبي " 80.00% " ومستوى الدلالة " ٠,٠٠٠ " وهي اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن " المراجع الداخلي يمتلك الخبرة الواسعة بمواضيع الاقتصاد والضرائب والمالية والقانون " .

٨. في الفقرة رقم " ١٠ " بلغ الوزن النسبي " 79.35% " ومستوى الدلالة " ٠,٠٠٠ " وهي أقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن المراجع الداخلي في الشركات المساهمة العامة بقطاع غزة يقوم بتحديث معرفته المهنية والعلمية مما يساهم في زيادة كفاءة أداء مهام عملية المراجعة في مواجهة ظاهرة الفساد المالي " .

٩. في الفقرة رقم " ١٢ " بلغ الوزن النسبي " 78.71% " ومستوى الدلالة " ٠,٠٠٠ " وهي أقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن " المراجع الداخلي يسعى إلى تحسين وتطوير قدراته في المنشأة بالحصول على مؤهلات علمية عالية في مهنة المحاسبة والمراجعة " .

١٠. في الفقرة رقم " ٢ " بلغ الوزن النسبي " 75.48% " ومستوى الدلالة " ٠,٠٠٠ " وهي أقل من ٠,٠٥ مما يدل على أنه " يتوافر في أعضاء إدارة المراجعة الداخلية المؤهلات والخبرات في ميادين المعرفة كالمحاسبة ، والاقتصاد ، العلوم المالية، الإحصاء، القانون، وأيضا مجالات المعرفة ذات الارتباط بطبيعة نشاط المشروع " .

١١. في الفقرة رقم " ١٤ " بلغ الوزن النسبي " 75.48% " ومستوى الدلالة " ٠,٠٠٠ " وهي أقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن " الشركات المساهمة العامة بقطاع غزة تقوم بوضع نظم وبرامج لتطوير أداء المراجعين العاملين لديها بشكل مستمر للمساهمة بالارتقاء بمستوى جودة أداء عملية المراجعة " .

١٢. في الفقرة رقم " ١ " بلغ الوزن النسبي " 72.90% " ومستوى الدلالة " ٠,٠٠٠ " وهي أقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن " المراجع الداخلي يقوم بتطبيق معايير الأداء المهني التي تساعده في كشف الفساد المالي الموجود في الشركة " .

١٣. في الفقرة رقم " ١٣ " بلغ الوزن النسبي " 72.26% " ومستوى الدلالة " ٠,٠٠٠ " وهي أقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن " الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة تستخدم

إستراتيجية التخصص في صناعة عميل المراجعة لتحسين القدرات المهنية وزيادة كفاءة الأداء المهني " .

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث (توفر القدرات المالية والفنية القائمة في الشركات المساهمة العامة) تساوي ٣,٩٧ ، و الوزن النسبي يساوي ٧٩,٤٩% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " ٦٠% " وقيمة t المحسوبة تساوي ١٣,٦٨١ وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ٢,٠٤ ، ومستوى الدلالة تساوي ٠,٠٠٠ وهي اقل من ٠,٠٥ مما يدل على توفر القدرات المالية والفنية القائمة في الشركات المساهمة العامة

ويرى الباحث أن تنمية وتطوير قدرات المراجع الداخلي يعتبر حجر الزاوية في أداء وظيفة المراجعة الداخلية حتى يستطيع المراجع أداء مهامه بكفاءة وفعالية وذلك من خلال الندوات والدورات

جدول رقم (١٦)

تحليل فقرات المحور الثالث(توفر القدرات المالية والفنية القائمة في الشركات المساهمة العامة)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
١	يقوم المراجع الداخلي بتطبيق معايير الأداء المهني التي تساعده في كشف الفساد المالي الموجود في الشركة.	3.65	0.915	72.90	3.927	0.000
٢	يتوافر في أعضاء إدارة المراجعة الداخلية المؤهلات والخبرات في ميادين المعرفة كالمحاسبة ، والاقتصاد ، العلوم المالية، الإحصاء، القانون، وأيضا مجالات المعرفة ذات الارتباط بطبيعة نشاط المشروع .	3.77	0.845	75.48	5.101	0.000
٣	يقوم المراجع ببذل العناية المهنية الواجبة وتوخي بذلك الحذر والمهارة في عمله.	4.06	0.574	81.29	10.333	0.000
٤	يتوافر في أعضاء إدارة المراجعة الداخلية المعرفة	4.23	0.425	84.52	16.058	0.000

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
	والمهارات والخبرة والانضباط اللازم لممارسة مهنة المراجعة الداخلية.					
٥	يملك المراجع الداخلي القدرة على تمييز مؤشرات الغش والتلاعب والتحرير في السجلات والقوائم المالية.	4.19	0.477	83.87	13.919	0.000
٦	يتم تزويد المراجع الداخلي بالمهارات والخبرات المطلوبة والقدرة على تحديد ومراقبة وقياس وإدارة المخاطر.	4.00	0.632	80.00	8.803	0.000
٧	يتم استخدام الأساليب الحديثة مثل قوائم الاستبيان وورش العمل والمقابلات الشخصية جميعها أو أي منها في تحديد المخاطر المحيطة بالمنظمة.	4.00	0.683	80.00	8.150	0.000
٨	يملك المراجع الداخلي قدرة على التعامل مع الحاسوب.	4.39	0.615	87.74	12.553	0.000
٩	يملك المراجع الداخلي الخبرة الواسعة بمواضيع الاقتصاد والضرائب والمالية والقانون.	4.00	0.730	80.00	7.624	0.000
١٠	يقوم المراجع الداخلي في الشركات المساهمة العامة بقطاع غزة بتحديث معرفته المهنية والعلمية مما يساهم في زيادة كفاءة أداء مهام عملية المراجعة في مواجهة ظاهرة الفساد المالي.	3.97	0.547	79.35	9.855	0.000
١١	يسعى المراجع الداخلي إلى تحسين وتطوير قدراته في المنشأة بالتدريب والتعليم المهني المستمر للحصول على الخبرات اللازمة لأداء عملية المراجعة بجودة عالية لمواجهة ظاهرة الفساد المالي.	4.06	0.629	81.29	9.422	0.000
١٢	يسعى المراجع الداخلي إلى تحسين وتطوير قدراته في المنشأة بالحصول على مؤهلات علمية عالية في مهنة المحاسبة والمراجعة.	3.94	0.680	78.71	7.660	0.000
١٣	تستخدم الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة إستراتيجية التخصص في صناعة عميل المراجعة لتحسين القدرات المهنية وزيادة كفاءة الأداء المهني.	3.61	0.761	72.26	4.487	0.000
١٤	تقوم الشركات المساهمة العامة بقطاع غزة بوضع نظم وبرامج لتطوير أداء المراجعين العاملين لديها بشكل مستمر للمساهمة بالارتقاء بمستوى جودة أداء عملية المراجعة .	3.77	0.805	75.48	5.358	0.000
	جميع الفقرات	3.97	0.397	79.49	13.681	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " ٠,٠٥ " و درجة حرية " ٣٠ " تساوي ٢,٠٤

٣/٥ تحليل محاور الدراسة

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (١٧) والذي يبين آراء أفراد

عينة الدراسة في محاور الدراسة مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

- احتل محور " مقومات تطبيق المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة " المرتبة

الأول حيث بلغ الوزن النسبي 79.68% و مستوى الدلالة " ٠,٠٠٠ " وهي اقل من ٠,٠٥

- احتل محور " توفر القدرات المالية والفنية القائمة في الشركات المساهمة العامة " المرتبة

الثاني حيث بلغ الوزن النسبي 79.49% و مستوى الدلالة " ٠,٠٠٠ " وهي اقل من ٠,٠٥

- احتل محور " التزام المراجع الداخلي بمعايير الأداء المهني في الشركات المساهمة العامة "

المرتبة الثالث حيث بلغ الوزن النسبي 79.35% و مستوى الدلالة " ٠,٠٠٠ " وهي اقل من

٠,٠٥

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع محاور الدراسة تساوي ٣,٩٧ ، و الوزن

النسبي يساوي ٧٩,٤٨% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " ٦٠% " وقيمة t

المحسوبة تساوي ١٦,٦٤٨ وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ٢,٠٤ ، و

مستوى الدلالة تساوي ٠,٠٠٠ وهي اقل من ٠,٠٥ مما يدل على قدرة المراجع الداخلي

من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الدولية على مواجهة ظاهرة الفساد

المالي في المؤسسات الاقتصادية

جدول رقم (١٧)
تحليل محاور الدراسة

م	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
١	مقومات تطبيق المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة	3.98	0.410	79.68	13.373	0.000
٢	التزام المراجع الداخلي بمعايير الأداء المهني في الشركات المساهمة العامة	3.97	0.348	79.35	15.484	0.000
٣	توفر القدرات المالية والفنية القائمة في الشركات المساهمة العامة	3.97	0.397	79.49	13.681	0.000
	جميع المحاور	3.97	3.984	79.48	16.648	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "٠,٠٥" و درجة حرية "٣٠" تساوي ٢,٠٤

٤/٥ اختبار فرضيات الدراسة

١/٤/٥ اختبار الفرضية الأولى:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين مقومات تطبيق المراجعة الداخلية وبين مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين مقومات تطبيق المراجعة الداخلية وبين مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (١٨) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ ، كما أن قيمة r المحسوبة تساوي ٠,٧٧٦ وهي أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي ٠,٣٥٥ ، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ إحصائية بين مقومات تطبيق المراجعة الداخلية وبين مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة مما يثبت عكس الفرضية السابقة.

جدول رقم (١٨)

معامل الارتباط بين مقومات تطبيق المراجعة الداخلية وبين مواجهة ظاهرة الفساد المالي في

الشركات المساهمة العامة

المحور	الإحصاءات	مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة
مقومات تطبيق	معامل الارتباط	0.776
المراجعة	مستوى الدلالة	0.000
الداخلية	حجم العينة	31

قيمة r المحسوبة عند درجة حرية "٢٩" ومستوى دلالة "٠,٠٥" يساوي ٠,٣٥٥

٢/٤/٥ اختبار الفرضية الثانية:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين مدى التزام المراجع الداخلي بمعايير الأداء المهني وبين مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة.

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين التزام المراجع الداخلي بمعايير الأداء المهني وبين مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (١٩) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ ، كما أن قيمة χ^2 المحسوبة تساوي ٠,٨٩٣ وهي أكبر من قيمة χ^2 الجدولية والتي تساوي ٠,٣٥٥ ، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ إحصائية بين التزام المراجع الداخلي بمعايير الأداء المهني وبين مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة مما يثبت عكس الفرضية السابقة.

جدول رقم (١٩)

معامل الارتباط بين مدى التزام المراجع الداخلي بمعايير الأداء المهني وبين مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة.

المحور	الإحصاءات	مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة
التزام المراجع	معامل الارتباط	0.893
الداخلي بمعايير	مستوى الدلالة	0.000
الأداء المهني	حجم العينة	31

قيمة χ^2 المحسوبة عند درجة حرية " ٢٩ " ومستوى دلالة " ٠,٠٥ " يساوي ٠,٣٥٥

٣/٤/٥ اختبار الفرضية الثالثة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين توفر القدرات المالية والفنية القائمة وبين مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة .

تم استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين توفر القدرات المالية والفنية القائمة وبين مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (٢٠) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ ، كما أن قيمة χ^2 المحسوبة تساوي ٠,٨٩٢ وهي أكبر من قيمة χ^2 الجدولية والتي تساوي ٠,٣٥٥ ، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ إحصائية بين مقومات تطبيق المراجعة الداخلية وبين مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة مما يثبت عكس الفرضية السابقة.

جدول رقم (٢٠)

معامل الارتباط بين توفر القدرات المالية والفنية القائمة وبين مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة

المحور	الإحصاءات	مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة
توفر القدرات	معامل الارتباط	0.892
المالية والفنية القائمة	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	31

قيمة χ^2 المحسوبة عند درجة حرية "٢٩" ومستوى دلالة "٠,٠٥" يساوي ٠,٣٥٥

٤/٤/٥ الفرضية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في آراء مجتمع الدراسة حول مدى قدرة المراجع الداخلي من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الدولية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية تعزى إلى (المؤهل العلمي ، المسمى الوظيفي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة).

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية :

١- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في آراء مجتمع الدراسة حول مدى قدرة المراجع الداخلي من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الدولية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية تعزى إلى المؤهل العلمي (بكالوريوس ، ماجستير).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار t للفرق بين متوسطي آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى قدرة المراجع الداخلي من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الدولية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية تعزى إلى المؤهل العلمي والنتائج مبينة في جدول رقم (٢١) والذي يبين أن قيمة t المحسوبة لكل محور من المحاور اكبر من $٠,٠٥$ ، وكذلك يتبين أن قيمة t المحسوبة لكل محور من المحاور اقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي $٢,٠٤$ مما يدل على عدم وجود فروق في إجابات المبحوثين في كل تلك المحاور يعزى للمؤهل العلمي

وبصفة عامة يتبين أن القيمة المطلقة t المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي $١,١٠٤$ وهي اقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي $٢,٠٤$ ، كما أن قيمة مستوى الدلالة لجميع

المحاور تساوي ٠,٢٧٩ وهي أكبر من ٠,٠٥ مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ بين إجابات المبحوثين حول مدى قدرة المراجع الداخلي من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الدولية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية تعزى إلى المؤهل العلمي

جدول رقم (٢١)

نتائج اختبار t للفروق بين إجابات المبحوثين حول مدى قدرة المراجع الداخلي من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الدولية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية تعزى إلى المؤهل العلمي

المحور	عنوان المحور	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
المحور الأول	مقومات تطبيق المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة	بكالوريوس	27	3.951	0.390	-1.182	0.247
		ماجستير	4	4.208	0.529		
المحور الثاني	التزام المراجع الداخلي بمعايير الأداء المهني في الشركات المساهمة العامة	بكالوريوس	27	3.952	0.371	-0.654	0.518
		ماجستير	4	4.075	0.029		
المحور الثاني	توفر القدرات المالية والفنية القائمة في الشركات المساهمة العامة	بكالوريوس	27	3.944	0.411	-1.106	0.278
		ماجستير	4	4.179	0.206		
جميع المحاور		بكالوريوس	27	27	3.949	-1.104	0.279
		ماجستير	4	4	0.335		

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "٢٩" ومستوى دلالة ٠,٠٥ تساوي ٢,٠٤

٢- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في آراء مجتمع الدراسة حول مدى قدرة المراجع الداخلي من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الدولية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية تعزى إلى المسمى الوظيفي .

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء مجتمع الدراسة حول مدى قدرة المراجع الداخلي من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الدولية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية تعزى إلى المسمى الوظيفي ، والنتائج مبينة في جدول رقم (٢٢) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور من المحاور اكبر من ٠,٠٥ ، وكذلك يتبين أن قيمة F المحسوبة لكل محور من المحاور اقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي ٢,٩٦ مما يدل على عدم وجود فروق في إجابات المبحوثين حول كل محور من محاور الدراسة يعزى المسمى الوظيفي .

وبصفة عامة يتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي وهي اقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي ٢,٩٦ ، كما أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور تساوي ٠,٦٦٥ وهي اكبر من ٠,٠٥ مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في آراء مجتمع الدراسة حول مدى قدرة المراجع الداخلي من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الدولية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية تعزى إلى المسمى الوظيفي .

جدول رقم (٢٢)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول مدى قدرة المراجع الداخلي من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الدولية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية تعزى إلى المسمى الوظيفي.

المحور	عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " F "	مستوى الدلالة
الأول	مقومات تطبيق المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة	بين المجموعات	0.767	3	0.256	1.618	0.208
		داخل المجموعات	4.267	27	0.158		
		المجموع	5.034	30			
الثاني	التزام المراجع الداخلي بمعايير الأداء المهني في الشركات المساهمة العامة	بين المجموعات	0.134	3	0.045	0.346	0.792
		داخل المجموعات	3.498	27	0.130		
		المجموع	3.633	30			
الثالث	توفر القدرات المالية والفنية القائمة في الشركات المساهمة العامة	بين المجموعات	0.093	3	0.031	0.182	0.908
		داخل المجموعات	4.626	27	0.171		
		المجموع	4.720	30			
جميع المحاور		بين المجموعات	0.133	3	0.044	0.393	0.759
		داخل المجموعات	3.050	27	0.113		
		المجموع	3.184	30			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "٣، ٢٧" ومستوى دلالة ٠,٠٥ تساوي ٢,٩٦

٣- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في آراء مجتمع الدراسة حول مدى قدرة المراجع الداخلي من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الدولية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية تعزى إلى التخصص العلمي .

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء مجتمع الدراسة حول مدى قدرة المراجع الداخلي من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الدولية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية تعزى إلى التخصص العلمي .

، والنتائج مبينة في جدول رقم (٢٣) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور من المحاور

أكبر من ٠,٠٥ ، وكذلك يتبين أن قيمة F المحسوبة لكل محور من المحاور أقل من قيمة F

الجدولية والتي تساوي ٣,٣٤ مما يدل على عدم وجود فروق في إجابات المبحوثين حول كل محور من محاور الدراسة يعزى التخصص العلمي .

وبصفة عامة يتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي ٠,٤٢٧ وهي اقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي ٣,٣٤، كما أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور تساوي ٠,٦٥٦ وهي اكبر من ٠,٠٥ مما يدل على عدم وجود فروق بين إجابات المبحوثين حول مدى قدرة المراجع الداخلي من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الدولية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية تعزى إلى التخصص العلمي

جدول رقم (٢٣)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول مدى قدرة المراجع الداخلي من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الدولية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية تعزى إلى التخصص العلمي .

المحور	عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " F "	مستوى الدلالة
الأول	مقومات تطبيق المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة	بين المجموعات	0.096	2	0.048	0.272	0.763
		داخل المجموعات	4.938	28	0.176		
		المجموع	5.034	30			
الثاني	التزام المراجع الداخلي بمعايير الأداء المهني في الشركات المساهمة العامة	بين المجموعات	0.003	2	0.001	0.010	0.990
		داخل المجموعات	3.630	28	0.130		
		المجموع	3.633	30			
الثالث	توفر القدرات المالية والفنية القائمة في الشركات المساهمة العامة	بين المجموعات	0.654	2	0.327	2.254	0.124
		داخل المجموعات	4.065	28	0.145		
		المجموع	4.720	30			
جميع المحاور		بين المجموعات	0.094	2	0.047	0.427	0.656
		داخل المجموعات	3.089	28	0.110		
		المجموع	3.184	30			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "٢، ٢٨" ومستوى دلالة ٠,٠٥ تساوي ٣,٣٤

٤- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في آراء مجتمع الدراسة حول مدى قدرة المراجع الداخلي من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الدولية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية تعزى إلى سنوات الخبرة.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في آراء مجتمع الدراسة حول مدى قدرة المراجع الداخلي من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الدولية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية تعزى إلى سنوات الخبرة ، والنتائج مبينة في جدول رقم (٢٤) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور من المحاور اقل من ٠,٠٥ ، وكذلك يتبين أن قيمة F المحسوبة لكل محور من المحاور اكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي ٢,٩٦ مما يدل على وجود فروق في إجابات الباحثين حول كل محور من محاور الدراسة يعزى سنوات الخبرة. ويبين اختبار شفيه جدول رقم (٢٥) أن الفروق بين فئتي الخبرة " اقل من ٥ سنوات" ، و " ١٠-٥ سنوات" والفروق لصالح الفئة " ١٠-٥ سنوات" وبصفة عامة يتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 7.964 وهي اكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي ٢,٩٦ ، كما أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور تساوي ٠,٠٠١ وهي اقل من ٠,٠٥ مما يدل على وجود فروق بين إجابات الباحثين حول مدى قدرة المراجع الداخلي من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الدولية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية تعزى إلى سنوات الخبرة ويبين اختبار شفيه جدول رقم (٢٤) أن الفروق بين فئتي الخبرة " اقل من ٥ سنوات" ، و " ١٠-٥ سنوات" والفروق لصالح الفئة " ١٠-٥ سنوات"

جدول رقم (٢٤)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول مدى قدرة المراجع الداخلي من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الدولية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في المؤسسات الاقتصادية تعزى إلى سنوات الخبرة.

المحور	عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	مستوى الدلالة
الأول	مقومات تطبيق المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة	بين المجموعات	1.568	3	0.523	4.074	0.016
		داخل المجموعات	3.465	27	0.128		
		المجموع	5.034	30			
الثاني	التزام المراجع الداخلي بمعايير الأداء المهني في الشركات المساهمة العامة	بين المجموعات	1.208	3	0.403	4.486	0.011
		داخل المجموعات	2.424	27	0.090		
		المجموع	3.633	30			
الثالث	توفر القدرات المالية والفنية القائمة في الشركات المساهمة العامة	بين المجموعات	1.938	3	0.646	6.271	0.002
		داخل المجموعات	2.782	27	0.103		
		المجموع	4.720	30			
جميع المحاور		بين المجموعات	1.495	3	0.498	7.964	0.001
		داخل المجموعات	1.689	27	0.063		
		المجموع	3.184	30			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "٣، ٢٧" ومستوى دلالة ٠,٠٥ تساوي ٢,٩٦

جدول رقم (٢٥)

اختبار شفبه للفروق المتعددة بين المتوسطات يعزى لسنوات الخبرة

المحور	الفرق	أقل من ٥ سنوات	١٠-٥ سنوات	٢٠-١١ سنة	أكثر من ٢٠ سنة
مقومات تطبيق المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة	أقل من ٥ سنوات		-0.556*	-0.231	-0.024
	١٠-٥ سنوات	0.556*		0.324	0.532
	٢٠-١١ سنة	0.231	-0.324		0.208
	أكثر من ٢٠ سنة	0.024	-0.532	-0.208	
التزام المراجع الداخلي بمعايير الأداء المهني في الشركات المساهمة العامة	أقل من ٥ سنوات		-0.494*	-0.167	-0.040
	١٠-٥ سنوات	0.494*		0.328	0.454
	٢٠-١١ سنة	0.167	-0.328		0.126
	أكثر من ٢٠ سنة	0.040	-0.454	-0.126	
توفر القدرات المالية والفنية القائمة في الشركات المساهمة العامة	أقل من ٥ سنوات		-0.675*	-0.254	-0.170
	١٠-٥ سنوات	0.675*		0.421	0.505
	٢٠-١١ سنة	0.254	-0.421		0.084
	أكثر من ٢٠ سنة	0.170	-0.505	-0.084	
جميع المحاور	أقل من ٥ سنوات		-0.565*	-0.210	-0.076
	١٠-٥ سنوات	0.565*		0.355	0.490
	٢٠-١١ سنة	0.210	-0.355		0.135
	أكثر من ٢٠ سنة	0.076	-0.490	-0.135	

٥/٥ النتائج:

من خلال استعراض ومناقشة التحليلات النظرية والتطبيقية لهذه الدراسة تظهر النتائج التالية:

- أن إدارة المراجعة تحرص على دراسة وتقويم النظام المحاسبي المستخدم ومدى ملاءمته لتنفيذ العمليات التشغيلية.
- أن إدارة المراجعة الداخلية تطبق أساليب ووسائل فنية فاعلة للكشف عن مواطن القصور والضعف في الأداء المالي.
- التزام المرجعيين الداخليين بمعايير الأداء المهني في مواجهة ظاهرة الفساد.
- توفر القدرات المالية والفنية في الشركات المساهمة العامة في مواجهة ظاهرة الفساد المالي.
- انخفاض أهمية المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة بدرجة كبيرة.
- ارتفاع تكاليف تطبيق معايير الأداء المهني يحول بدرجة كبيرة دون تطبيقها في الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة.
- عدم المعرفة الكاملة بمعايير الأداء المهني لدى المراجعين الداخليين في الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة.
- قلة الإدراك لأهمية معايير الأداء المهني في الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة.

٦/٥ التوصيات:

- ضرورة تنظيم شئون مهنة المراجعة الداخلية، بإنشاء الجمعية المهنية الرسمية المسئولة عن ذلك، مع ضرورة قيام الجمعية المهنية للمراجعة الداخلية بتنظيم آليات مزاوله تلك المهنة، مع عدم السماح لأحد بمزاولة المهنة إلا بعد حصوله على رخصة لممارسة هذه المهنة.
- ضرورة الاستمرار بتدريب المراجعين الداخليين من خلال الندوات وحضور المؤتمرات لمواكبة التطورات الحديثة للمراجعة الداخلية.
- ضرورة قيام الشركات بتوسيع صلاحية المراجع الداخلي ليتناسب مع المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقه.
- ضرورة أن تحظى المراجعة الداخلية بأهمية كبيرة في الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة.
- ضرورة تخفيض تكاليف تطبيق معايير الأداء المهني لكي يتم تطبيقها لمواجهة ظاهرة الفساد المالي.
- ضرورة أن يكون لدى المراجعين الداخليين المعرفة الكاملة لمعايير الأداء المهني.
- ضرورة أن تدرك الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة أهمية معايير الأداء المهني.

المراجع

أولاً/ المراجع العربية:

القران الكريم

- ١- الجزائر، محمد، "المراقبة الداخلية أسلوب تحقيق الرقابة الوقائية وتنمية الكفاية"، ١٩٨٧.
- ٢- الرملي، محمد، "طبيعة وظيفة المراجعة الداخلية كأداة في خدمة المشروع" كلية التجارة بسوهاج، جامعة أسيوط ، ١٩٨٦ .
- ٣- السوافيري، فتحي، محمد، سمير، مصطفى، محمود، "الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجع الداخلية" ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٢ .
- ٤- الصبان، محمد سمير و جمعة، إبراهيم إسماعيل و السوافيري، فتحي رزق " الرقابة والمراجعة الداخلية-مدخل نظري تطبيقي"،الدار الجامعية ، الإسكندرية، ١٩٩٦.
- ٥- الصحن عبد الفتاح، سرايا محمد، " الرقابة والمراجعة الداخلية : على المستوى الجزئي والكلي"، مطبعة التوني، القاهرة، ١٩٩٥.
- ٦- العبادي، مصطفى راشد " تطور المراجعة الداخلية بين النظرية و الممارسة العملية في ضوء التحديات الاقتصادية و الاجتماعية التي تواجه الوحدات الاقتصادية - دراسة ميدانية" المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة - جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الأول، يناير ١٩٩٩.
- ٧- العمري، أحمد محمد، وعبد الغنى، فضل عبد الفتاح "مدى تطبيق معايير التطبيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية" المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد الثاني، العدد الثالث، ٢٠٠٦.

- ٨- الغباري أيمن، "الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وأهميتها في تحديد الاتجاهات المستقبلية"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد السادس والخمسون، ٢٠٠٠
- ٩- الكاشف، محمود يوسف "تحو إطار متكامل لتطوير فاعلية المراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة" المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة - جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الرابع، أكتوبر ٢٠٠٠
- ١٠- المدلل، يوسف سعيد (2007) ، " دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري - دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية " رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- ١١- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (socpa) "مشروع معايير المراجعة الداخلية السعودية وقواعد السلوك المهني" مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ٢٠٠٤.
- ١٢- إبراهيم، احمد علي " التأسيس المهني للمراجعة الداخلية - دراسة تطبيقية " ، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة بنها، العدد الأول ١٩٩٨، ص٩٨.
- ١٣- بدران، سناء محمد "تحليل العائد والتكلفة للمراجعة الداخلية - دراسة تطبيقية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية - كلية التجارة، جامعة المنصورة، عام ١٩٩٤.
- ١٤- بكري، علي حجاج" دور المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة الاقتصادية في منظمات الأعمال" المجلة العلمية لكلية التجارة - جامعة الأزهر، العدد ٣٠، ٢٠٠٥.
- ١٥- جربوع، يوسف محمود" مراجعة الحسابات المتقدمة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية"، الطبعة الأولى، فلسطين، ٢٠٠٢.

- ١٦- جربوع يوسف، "دور المراجع الداخلي والمراجع الخارجي في قياس الكفاءة والفاعلية وتقييم الأداء في المشروعات الاقتصادية" بحوث ودراسات لتطوير مهنة مراجعة الحسابات لمواجهة المشكلات المعاصرة، مكتبة الطالب الجامعي ٢٠٠٥م.
- ١٧- جربوع، يوسف محمود، "إطار مقترح لضبط كفاءة أداة مهنة المراجعة الداخلية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة"، فبراير ٢٠٠٩ .
- ١٨- حسن، فاروق أحمد (١٩٩٩) ، " التقرير عن الرقابة الداخلية للجهات الخارجية - إطار مقترح " ، مجلة البحوث التجارية ، المجلد (١٣) ، العدد (١) ، كلية التجارة بسوهاج ، جامعة جنوب الوادي ، ص ٥١ - ٩١ .
- ١٩- حسن، مصطفى محمد" تقييم مدى استيعاب البيئة المصرية لدور المراجعة الداخلية في الرقابة على تحقق نظم الجودة: منظور نظرية انتشار الابتكار"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة-جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد الثاني والأربعين، سبتمبر ٢٠٠٥ .
- ٢٠- رضوان، على رأفت "معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية" المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة - جامعة عين شمس، القاهرة، يناير ١٩٨٣ .
- ٢١- سليمان إيناس، تطوير مقاييس المراجعة الداخلية للوفاء باحتياجات مراجعة الجودة الشاملة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥ .
- ٢٢- سيدي، عمر، استخدام مدخل إدارة الجودة الشاملة لتحسين كفاءة وفعالية إدارة المراجعة الداخلية، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، ١٩٩٩ .
- ٢٣- صبيحي، محمد حسني، " التعاقد الخارجي للقيام بالمراجعة الداخلية أحد الاتجاهات الحديثة في المراجعة- دراسة تحليلية" مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة-جامعة الزقازيق، العدد الأول ، المجلد الثاني والعشرون، يناير ٢٠٠٠ .

٢٤- عبد اللاه، محمد الرملي "إطار مقترح لمعايير المراجعة الداخلية في ظل تطور تكنولوجيا

المعلومات"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد لثامن، العدد الثاني، ديسمبر ١٩٩٤ .

٢٥- عويضة، محمد يسري، "دراسة لأهمية وجدوى معايير أداء المراجعة الداخلية " مجلة

البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد السابع، الجزء الثاني، ١٩٨٥ .

٢٦- فخرا، محمود عبد الملك، ومحمود، سمير عبد المغني "مدى كفاية معيار المراجعة الدولي

رقم (١٠) في توفير الإرشادات اللازمة للمراجع الخارجي لتقويم أعمال المراجعة الداخلية "

مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق السنة السادسة عشرة، العدد

الأول، 1996 .

٢٧- لبيب خالد "تحو إطار متكامل لضوابط كفاءة أداء مهنة المرجعة الداخلية في مواجهة

الفساد المالي في قطاع الأعمال"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة

الإسكندرية، العدد الأول، المجلد الأربعون، مارس ٢٠٠٣م.

٢٨- محمود ، سمير عبد الغني ، "دراسة تحليلية لمعايير المراجعة الدولية من حيث النطاق ،

الخصائص ، الأهداف " مجلة الإدارة العامة ، العدد ٦٣ ، ١٩٨٩ .

٢٩- محمود، سمير عبد الغني (١٩٨٩)، "دراسة تحليلية لمعايير المراجعة الدولية من حيث

النطاق والخصائص والأهداف"، مجلة معهد الإدارة العامة، الإدارة العامة للبحوث، الرياض،

العدد (٦٣)، أغسطس ١٩٨٩

٣٠- محمود، منصور حامد، "المراجعة وفحص الحسابات والأصول العلمية الإجراءات

التطبيقية"، دار الثقافة العربي ١٩٩٠ ص ١٦٥

٣١- نصر، عبدا لوهاب و شحاته، السيد شحاته " الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة

تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال " الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٥/٢٠٠٦ .

- 1- AICPA, **"The Auditor's Consideration of the Internal Audit Function in an Audit of Financial Statements(SAS No.65)"**, AICPA086-Vol-I -PS.cls, AICP086-p305-460,2007.
- 2- Arena, Marika and Arnaboldi, Michela and Azzone, Giovanni **"Internal audit in Italian organizations: A multiple case study"** Managerial Auditing Journal. Vol. (21) No. (3) 2006 pp. 275-292.
- 3- Arens,Alvin & Loebbecke **"Auditing an Integrated proach"**, Prentice Hall ,Inc,Newjersey,(1988).
- 4- (Arens, & Loebbecke JK 1997**"Auditing : An integrated Approach Prentice"** - Inc. P786)
- 5- Humphrey, C, et.al, (1992) **"Providing Managerial Services to clients"**, (ICAEW,1992,PP1-2).
- 6- Institute of Internal Auditors IIA, 2004,**" Code of Ethics and Standards for The Professional Practice of Internal Auditing"**, available at: <http://www.theiia.org/>.
- 7- Institute of Internal Auditors IIA, 2005 **" IIA Position Paper on Resourcing Alternatives for the Internal Audit Function "**, available at: <http://www.theiia.org/>.
- 8 - institute of Internal Auditors IIA 2005,b**" Practical Considerations Regarding Internal Auditing Expressing an Opinion on Internal Control"** , available at: <http://www.theiia.org/>.
- 9- Rezaee , Zabihollah ,(1996) **"Improving the quality of internal audit functions through total quality management"** , Managerial Auditing Journal, Vol. (11) No. (1) 1996 " p 30–34.

- 10- Stewart Jenny Goodwin and Kent, Pamela "**The use of internal audit by Australian companies**" Managerial Auditing Journal. Vol. (21) No. (1) 2006 pp . 81 – 101 .
- 11 - Swayer, Lawrence B, Dittenhofer, Mortimer A., Scheiner, James H., **SAWYER S internal auditing, the practice of modern internal auditing** , 5 edit., 2003. نسخة الكترونية.
- 12- The institute Of Internal Auditors (IIA – UK), New IA Definition, [http:// www.iaa.org/](http://www.iaa.org/) About the IIA –UK. New IA Definition 1999.
- 13- The institute Of Internal Auditors (IIA – USA), IIA Issues and www.theiaa.orgAnswers, Guidance Framework,
- 14- Treasury Board of Canada, **History of Internal Auditing in Federal Government**, 2003 . نسخة الكترونية .

الملاحق

ملحق رقم (١)

إستبانة رقم (1)

أولاً – الخصائص الشخصية للمدقق الداخلي:-

1-المؤهل العلمي:-

بكالوريوس

دبلوم

دكتوراه

ماجستير

2- مسمى الوظيفة :-

مدقق رئيسي في دائرة(وحدة)التدقيق الداخلي

مدير دائرة (وحدة) التدقيق الداخلي

أخرى حدد

مدقق داخلي

3- التخصص العلمي:-

علوم مالية ومصرفية

إدارة أعمال

محاسبة

تخصص آخر حدد

اقتصاد

4 - سنوات الخبرة:-

من خمس إلى عشر سنوات

اقل من 5 سنوات

أكثر من عشرين سنة .

من 11 إلى 20 سنة

إستبانة رقم (٢)

م	الإيضاحات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	الفرضية الأولى :- " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مقومات تطبيق المراجعة الداخلية وبين مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة .					
١.	تطبق إدارة المراجعة الداخلية أساليب ووسائل فنية فاعلة للكشف عن مواطن القصور والضعف في الأداء المالي.					
٢.	تحرص إدارة لمراجعة الداخلية على رفع كفاءة العاملين فيها من خلال عقد المؤتمرات والندوات لمواجهة ظاهرة الفساد المالي.					
٣.	تحرص إدارة المراجعة الداخلية على دراسة وتقويم النظام المحاسبي المستخدم ومدى ملاءمته لتنفيذ العمليات المالية بدقة وكفاءة في مواجهة ظاهرة الفساد المالي.					
٤.	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بتدريب المراجعين الداخليين بشكل مستمر لزيادة المعرفة العلمية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي.					
٥.	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بتقويم المخاطر التي تواجه المشروع، وعمل التقارير الملائمة لإمداد الإدارة بها والتي تساهم بإصدار القرارات الرشيدة لمواجهة ظاهرة الفساد المالي.					
٦.	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالتأكد من مصداقية التقارير المالية عن طريق مدى كفاية وفاعلية الضوابط الرقابية المتعلقة					

					بالنظام المحاسبي للمحافظة على الأصول والسجلات المحاسبي التي يعتمد عليها عند إعداد القوائم المالية والتقارير المالية .
					٧. تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالتأكد من الالتزام والانضباط وفقاً للقوانين والأنظمة والإجراءات المعمول بها داخل المشروع .
					٨. يعتمد المراجع الداخلي في قطاع غزة على استخدام التقنيات الحديثة في مراجعة الحسابات لتقديم خدمات ذات جودة عالية للعميل.
					٩. تقوم إدارة المراجعة الداخلية بتركيز جهودها على هدف تدعيم وتقوية منظومة الرقابة على الشركة المساهمة والتنسيق بين كل من المراجع الخارجي ومجلس الإدارة.
					١٠. يمتلك المراجع الداخلي العامل في الشركات المساهمة العامة كم من المعرفة المهنية المتخصصة في مجالات المحاسبة والمراجعة ولديه القدرة على استخدام تلك المعرفة في شتى المواقف التي يتعرض لها مما يؤدي إلى جودة الأداء المهني لخدماتهم في مواجهة ظاهرة الفساد المالي
					١١. يقوم المراجع الداخلي بتدقيق النظام المحاسبي ونظام الضبط الداخلي الذين وضعتهما الإدارة .
					١٢. يقوم قسم المراجعة الداخلي بوضع خطط تدقيق تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة في تحديد أولويات أنشطة دائرة التدقيق . الداخلي بالاتساق مع الأهداف العامة للشركة المساهمة .

					الفرضية الثانية :- " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام المراجع الداخلي بمعايير الأداء المهني وبين مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة "
					١٣. يمتلك المدقق الداخلي المعرفة الكافية بمعايير الأداء المهني الصادر عن معهد المدققين الداخليين .
					١٤. يمثل استقلال أعضاء إدارة المراجعة الداخلية واحداً من أهم أركان نجاح مهنة المراجعة الداخلية في سبيل قيامها بمواجهة ظاهرة الفساد المالي بالشركات المساهمة العامة .
					١٥. يلتزم المراجع الداخلي بتنفيذ أحكام القانون والكشف عن كل ما يخالف التشريعات والقوانين ويسيء للمهنة.
					١٦. يقوم المراجع الداخلي بتدقيق التكاليف الحقيقية ومقارنتها بالتكاليف المعيارية.
					١٧. يقوم المراجع الداخلي بتدقيق ومراقبة جودة الإنتاج.
					١٨. يقوم المراجع الداخلي بكشف والإفصاح عن الانحرافات التي حدثت واقتراح الحلول التي تؤدي إلى تصحيح الأوضاع مستقبلاً.
					١٩. يقوم المراجع الداخلي برفع تقرير عن سوء استخدام الموارد والتسهيلات.
					٢٠. يتمتع المراجع الداخلي بالنزاهة والاستقامة عند قيامه بواجباته ومسئوليته.
					٢١. يلتزم المراجع الداخلي بأخلاقيات المهنة.
					٢٢. المراجع الداخلي قادر على إبداء أعلى درجات الموضوعية في عمله، ولا يخضع

					لتأثير مصالحة الشخصية.
					٢٣. تكتسب إدارة المراجعة الداخلية الموقع التنظيمي المناسب الذي يتيح لها أداء مسؤولياتها المهنية باستقلال وحياد وموضوعية.
					٢٤. يتضمن عمل إدارة المراجعة الداخلية الحالي التحقق من الدقة الحسابية والمستندات، ومراجعة كشوف الرواتب والأجور والتأكد من التصديق على تلك المستندات من الأشخاص المفوضين بذلك.
					٢٥. تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالتحقق من ملكية المشروع للأصول المختلفة وتوافر الحماية الكافية لها خشية من السرقة والاختلاس وسوء الاستخدام.
					٢٦. تنخفض أهمية المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة العامة في فلسطين.
					٢٧. يستطيع المدقق الداخلي إيصال رأيه بدون عوائق إلى لجنة التدقيق أو مجلس الإدارة حين يكتشف مخاطر تؤثر على تحقيق الأهداف.
					٢٨. ارتفاع تكاليف تطبيق معايير الأداء المهني في الشركات المساهمة العامة يؤدي إلى عدم تطبيقها في مواجهة ظاهرة الفساد المالي.
					٢٩. يلتزم المراجع الداخلي بتنفيذ أحكام القانون والكشف عن كل ما يخالف التشريعات والقوانين ويسيء للمهنة.
					٣٠. يقوم قسم التدقيق الداخلي بترتيب المخاطر حسب درجة الخطورة وأوليات مواجهاتها
					٣١. يوجد إلزام قانوني بتطبيق معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية في الشركات

					المساهمة العامة.
					يوجد إدراك كاف لأهمية معايير الأداء المهني في الشركات المساهمة العامة في فلسطين.
					الفرضية الثالثة: - " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية حول توفر القدرات المالية والفنية القائمة وبين مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة "
					يقوم المراجع الداخلي بتطبيق معايير الأداء المهني التي تساعده في كشف الفساد المالي الموجود في الشركة.
					يتوافر في أعضاء إدارة المراجعة الداخلية المؤهلات والخبرات في ميادين المعرفة كالمحاسبة ، والاقتصاد ، العلوم المالية، الإحصاء، القانون، وأيضا مجالات المعرفة ذات الارتباط بطبيعة نشاط المشروع .
					يقوم المراجع ببذل العناية المهنية الواجبة وتوخي بذلك الحذر والمهارة في عمله.
					يتوافر في أعضاء إدارة المراجعة الداخلية المعرفة والمهارات والخبرة والانضباط اللازم لممارسة مهنة المراجعة الداخلية.
					يمتلك المراجع الداخلي القدرة على تمييز مؤشرات الغش والتلاعب والتحرير في السجلات والقوائم المالية.
					يتم تزويد المراجع الداخلي بالمهارات والخبرات المطلوبة والقدرة على تحديد ومراقبة وقياس وإدارة المخاطر.
					يتم استخدام الأساليب الحديثة مثل قوائم الاستبيان وورش العمل والمقابلات

					الشخصية جميعها أو أي منها في تحديد المخاطر المحيطة بالمنظمة.
					٤٠. يمتلك المراجع الداخلي قدرة على التعامل مع الحاسوب.
					٤١. يمتلك المراجع الداخلي الخبرة الواسعة بمواضيع الاقتصاد والضرائب والمالية والقانون.
					٤٢. يقوم المراجع الداخلي في الشركات المساهمة العامة بقطاع غزة بتحديث معرفته المهنية والعلمية مما يساهم في زيادة كفاءة أداء مهام عملية المراجعة في مواجهة ظاهرة الفساد المالي.
					٤٣. يسعى المراجع الداخلي إلى تحسين وتطوير قدراته في المنشأة بالتدريب والتعليم المهني المستمر للحصول على الخبرات اللازمة لأداء عملية المراجعة بجودة عالية لمواجهة ظاهرة الفساد المالي.
					٤٤. يسعى المراجع الداخلي إلى تحسين وتطوير قدراته في المنشأة بالحصول على مؤهلات علمية عالية في مهنة المحاسبة والمراجعة.
					٤٥. تستخدم الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة استراتيجية التخصص في صناعة عميل المراجعة لتحسين القدرات المهنية وزيادة كفاءة الأداء المهني.
					٤٦. تقوم الشركات المساهمة العامة بقطاع غزة بوضع نظم وبرامج لتطوير أداء المراجعين العاملين لديها بشكل مستمر للمساهمة بالارتقاء بمستوى جودة أداء عملية المراجعة.

ملحق رقم (٢)

قائمة بأسماء الأساتذة المحكمين

الرقم	الاسم	الوظيفة	مكان العمل
١.	أ.د. يوسف جربوع	عضو هيئة تدريس	الجامعة الإسلامية
٢.	أ.د. سالم حلس	نائب رئيس الجامعة للشئون الإدارية	الجامعة الإسلامية
٣.	د. على شاهين	مساعد نائب رئيس الجامعة للشئون الإدارية	الجامعة الإسلامية
٤.	د. عصام البحيصي	عضو هيئة تدريس	الجامعة الإسلامية
٥.	د. حمدي زعرب	رئيس قسم المحاسبة	الجامعة الإسلامية
٦.	د. ماهر درغام	عضو هيئة تدريس	الجامعة الإسلامية
٧.	د. نافذ بركات	عضو هيئة تدريس	الجامعة الإسلامية

ملحق رقم (٣)

أسماء الشركات المساهمة العامة العاملة في قطاع غزة وفقاً لما جاء في دليل وزارة الاقتصاد الفلسطيني

م	اسم الشركة	عدد المراجعين ومدراء التدقيق
١	شركة بنك القاهرة عمان المساهمة العامة المحدودة	٣
٢	بنك القدس للتنمية والاستثمار م ع م	١
٣	شركة فلسطين للاستثمار العقاري م.ع.م	٢
٤	شركة المجموعة الأهلية للتأمين م.ع.م	٢
٥	شركة فلسطين للتأمين م ع م غزة	١
٦	شركة ترست العالمية للتأمين م.ع.م	١
٧	الشركة الوطنية للكهرباء م ع م	٢
٨	شركة كهرباء فلسطين م.ع.م	٢
٩	الشركة الفلسطينية للكهرباء المساهمة العامة المحدودة	٢
١٠	شركة الأمين للتمويل والاستثمار م ع م	١
١١	شركة البنك الإسلامي الفلسطيني للتنمية والتمويل المساهمة العامة المحدودة	٣
١٢	شركة سيارات غزة والقرى الجنوبية المحدودة	لا يوجد
١٣	شركة معامل الشرق الأوسط لصناعة الأدوية ومستحضرات التجميل	٢
١٤	بنك فلسطين المحدود م ع م	٧
١٥	الاتحاد للأعمار والاستثمار م ع م	٢
١٦	البنك الوطني الإسلامي	٢
١٧	شركة الملتزم للتأمين	١
١٨	شركة اعمار فلسطين للاستثمار العقاري المساهمة العامة المحدودة	١